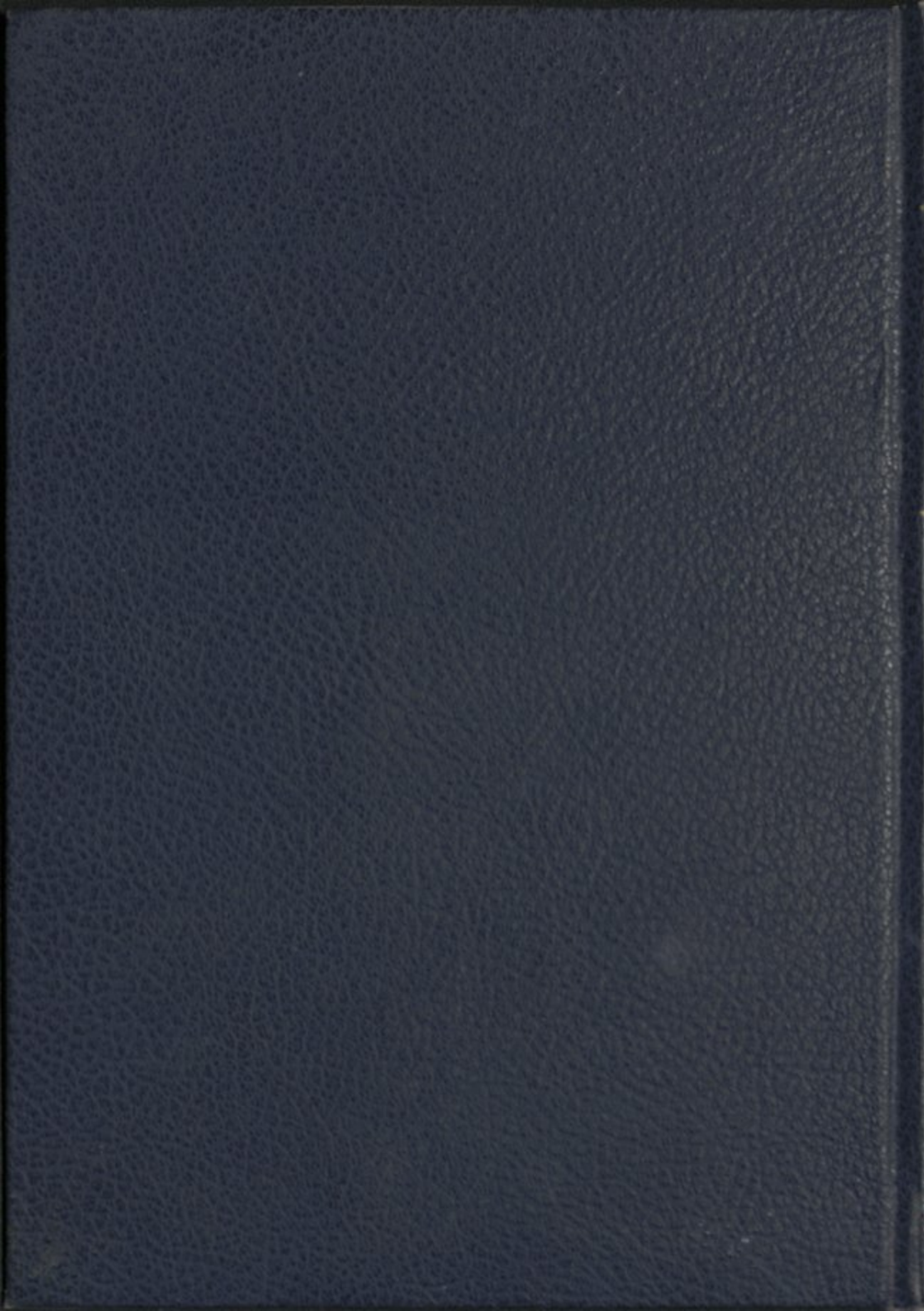
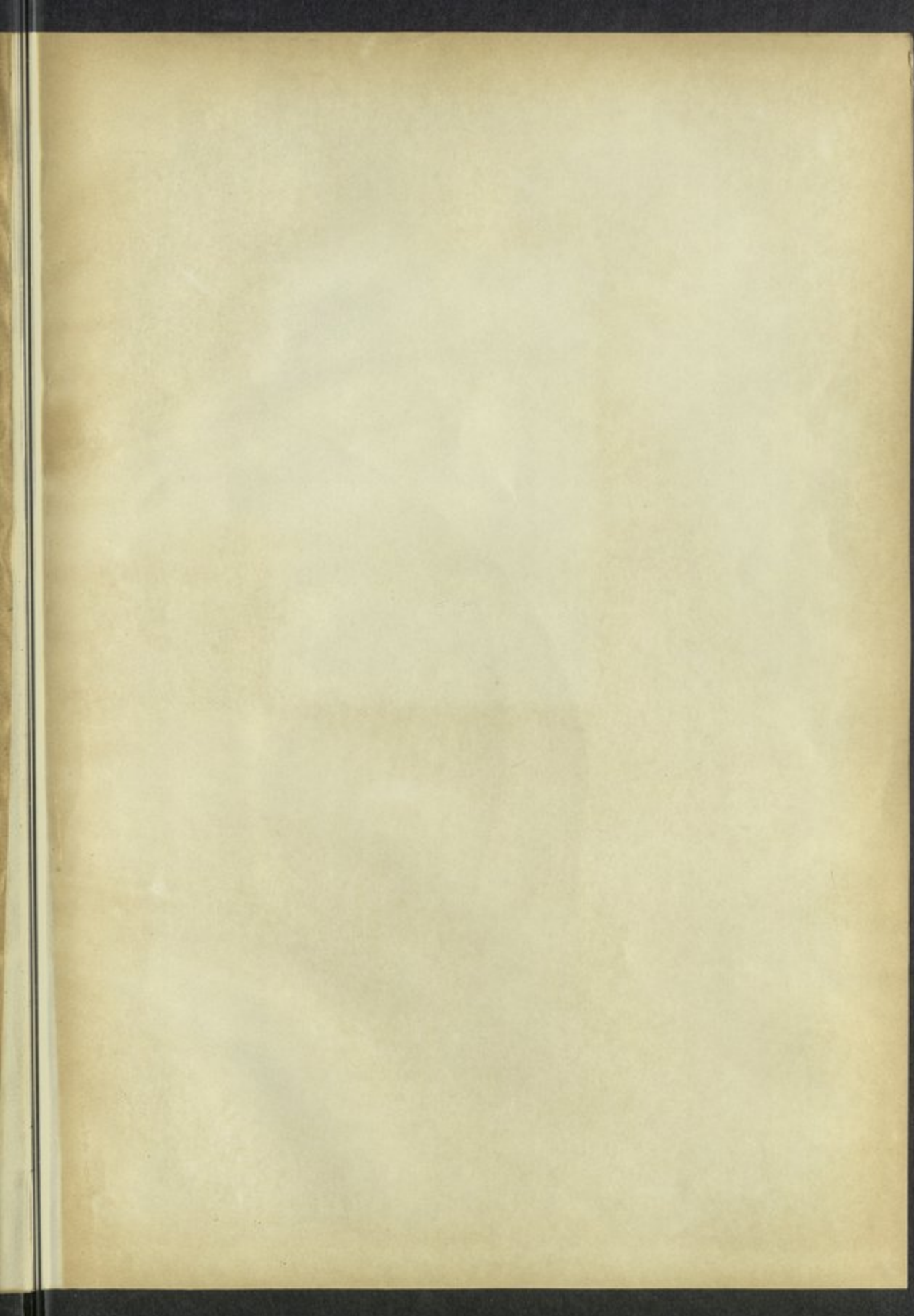




AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





البنوك في مصر

تأليف

كمال الدين صدقي

ماجستير في التجارة
دبلوم معهد الضرائب
بكالوريوس في التجارة والمحاسبة

الطبعة الأولى

١٩٥٥

ملتزمة النشر

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع ميل إيتا، القاهرة

Handwritten text in Arabic script, possibly a title or signature, located in the upper left corner.

LIBRARY
UNIVERSITY OF TORONTO
1911

فهرست الكتاب

صفحة

الموضوع

الفصل الأول :

١ معلومات عامة

الفصل الثاني :

١٥ البنك الصناعي

الفصل الثالث :

٥٢ بنك التسليف الزراعى والتعاونى

الفصل الرابع :

٧٩ البنك العقارى

الفصل الخامس :

١٠٢ البنك الاهلى المصرى

سید الشهدا

Page 3

CHAND

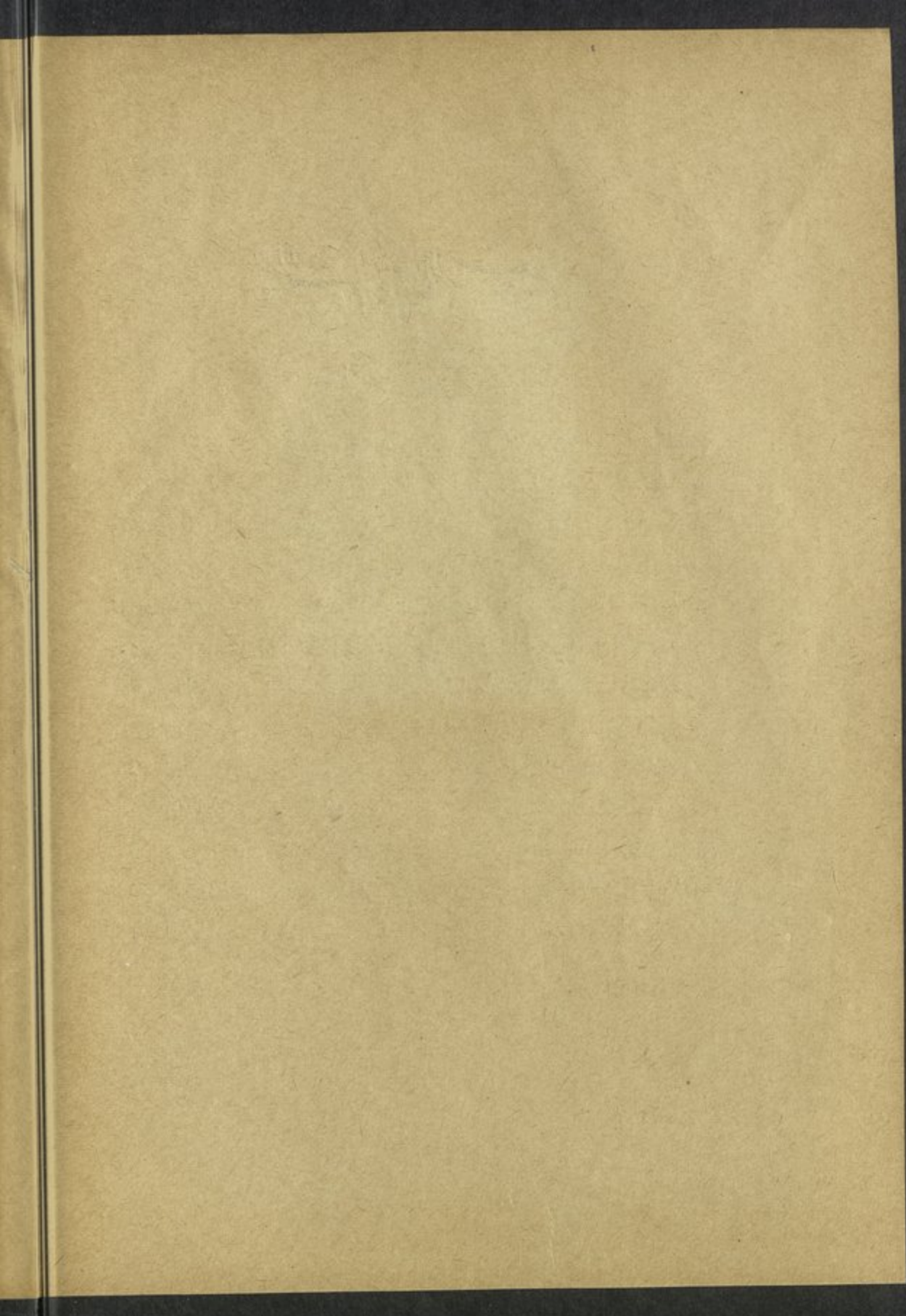
CHAND

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

عندما قمت بكتابة مؤلفي « بنوك الودائع » ، عن الناحيتين النظرية والعلمية وجدت أنني قد تعرضت بالشرح والتفصيل لكل ما يتعلق بالبنوك التجارية في مصر ، بينما لم أتعرض للأنواع الأخرى من البنوك سواء كانت بنوكا عقارية أو صناعية أو زراعية أو بنوكا مركزية ، وهذا هو ما دفعني إلى كتابة هذا المؤلف عن البنوك في مصر ليسد فراغا في هذه الناحية . ولقد عمدت في كتابي هذا إلى الكلام عن أحد البنوك المشهورة في كل نوع من الأنواع المذكورة . فخصصت الفصل الأول لمعلومات عامة عن البنوك في مصر أما الفصل الثاني فخصصته للكلام عن البنك الصناعي . والفصل الثالث عن بنك التسليف الزراعي والتعاوني . والفصل الرابع عن البنك العقاري المصري أما الفصل الخامس فعن البنك الأهلي المصري باعتباره البنك المركزي . وإني أرجو أن يسد كتابي هذا فراغا في هذا الموضوع خصوصاً في هذا الوقت الذي اتجهت فيه نية الجميع إلى القيام بمشروعات إنتاجية والاهتمام بالزراعة والصناعة في مصر لرفع شأن اقتصاديات الوطن . والله ولي التوفيق

المؤلف



الفصل الأول

معلومات عامة

نغزة تاريخية عن البنوك في مصر:

لم يكن عهد مصر بالنظام المصرى الحديث بعيداً . إذ كان المرابون في القرى منذ أمد بعيد يمدون بالمال الزراع وغيرهم عن هم في حاجة إليه . أما في المدن الكبيرة فقد قامت البنوك بتمويل التجارة الخارجية معتمدة في ذلك على رأس مالها الخاص . وكان البنك المسمى « بنك مصر » أول شركة مصرفية أنشئت في البلاد سنة ١٨٥٦ ، وكان مركزها الرئيسى في لندن ومكتبها العام في الاسكندرية مع فرع في القاهرة وقد بلغ رأس المال المدفوع ٢٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني غطى بالكامل في لندن . وكان الغرض من إنشاء هذا البنك العمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا وكانت معاملاته مع الحكومة كبيرة لشراء أذونات الخزانة التي كانت تصدر بوفره في ذلك الحين وفاءً بالنفقات الجارية للحكومة (١) .

وأنشئت بعد ذلك بنوك أخرى كان محور نشاطها شراء أذونات الخزانة وقد اندثر الكثير منها قبل نهاية القرن ، بينما ظل من جعل العمليات التجارية رائده قائماً حتى اليوم . كما وجدت بنوك أخرى انقرضت الآن ، وكانت ذات

(١) راجع في ذلك الكتاب الذى أصدره البنك الأهلى المصرى بمناسبة مرور ٥٠ سنة على إنشائه .

شأن يذكر في الماضي . على أن الحديث لم يتناول في هذا المجال البنوك التي بادت بمجرد إنشائها تبعاً لعدم أهميتها ، ونكتفي بكلمة عن البنوك الأخرى .

في سنة ١٨٦٤ أنشئ بنك جديد في لندن باسم « البنك الإنجليزي المصري » لمباشرة العمليات المصرفية في مصر . وكان يضم عناصر فرنسية قوية في مجلس إدارته وبين مساهميه بالرغم من وجود مركزه الرئيسي في لندن . وكان رأس مال البنك ٢٠٠.٠٠٠ ر. من الجنيهات الاسترلية ، دفع منها ٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني .

وفي سنة ١٨٦٧ تغير اسم البنك إلى « الشركة المصرفية الإنجليزية المصرية » ثم عاد اسمه الأول سنة ١٨٨٧ ، وأخيراً اندمج مع بنوك أخرى سنة ١٩٢٥ ليكون « بنك باركلز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج » في سنة ١٨٦٣ أنشئ في تركيا البنك الإمبراطوري العثماني ، تحت إدارة إنجليزية فرنسية ، مع فروع له في لندن وباريس . وبدأ عمله في مصر في السنة التالية وكان عمله مرتبطاً في البداية لعلاقاته مع الحكومة ، ثم أخذت عملياته المصرفية في الازدياد وعمالته في التكاثر ، واشترك بنصيب متزايد في تمويل المحاصيل الزراعية حتى غدا بين أنشط المصارف في هذا الميدان . وفي سنة ١٩٢٥ تغير اسم « بنك إلى البنك العثماني » .

وأنشئ بنك كريدي ليونيه في فرنسا في ذات السنة التي أنشئ فيها البنك الإمبراطوري العثماني في تركيا ، وقام بفتح فروع له في مختلف الأقطار ومنها مصر حيث افتتح أول فرع له بالاسكندرية سنة ١٨٧٤ ثم أعقبه بفرعي القاهرة وبورسعيد في السنتين التاليتين وأصبح من عملاء البنك ، صندوق الدين العام ومصلحة الجمارك ونفر من الأعيان المصريين . وكان يشغل

بالأعمال المصرفية العادية كإقام بدور ذى شأن فى تمويل محصول القطن بمعاونة من فرعيه فى لندن وباريس . وقد شجع البنك المودعين على استثمار أموالهم فى قروض الحكومة المصرية وفى السندات المصرية التى كانت تصدر تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية والصناعية فى البلاد . وفى نهاية القرن التاسع عشر رسخت أقدام بنك كريدى ليونيه فى مصر .

وفى سنة ١٨٦٩ أفتتح بنك الكتوار الأهلى الباريسى فرعاً له فى الاسكندرية على أنه ما أنقضت أربع سنوات حتى رأى من الأفضل إغلاق هذا الفرع انتظاراً لظروف اقتصادية أكثر ملائمة . وفى سنة ١٩٠٥ عاد البنك لمزاولة أعماله فى مصر وله اليوم فى هذا المجال علاقات واسعة .

ثم أنشئ بنكان إيطاليان ، بنك دى روما فى سنة ١٨٨٠ وبنك الخصم والتوفير فى سنة ١٨٨٧ .

وتجب الإشارة أيضاً إلى بتوك الرهن العقارى وقد أنشئ أولهما والبنك العقارى المصرى ، سنة ١٨٨٠ برأس مال قدمته السوق المالية الفرنسية وقد أدى دوراً هاماً فى التطور الزراعى للبلاد .

وفى سنة ١٨٩٨ أنشئ البنك الأهلى المصرى وصرح له بإصدار أوراق البنكوت وقام بأعمال البنوك المركزية قبل تحويله إلى بنكاً مركزياً فى سنة ١٩٥١ بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

وفى سنة ١٩٢٠ أنشئ بنك مصر عقب الحرب العالمية الأولى بعد أن اتضح أنه أثناء الحرب عانت مصر الكثير بسبب اضطراب فى شئونها الاقتصادية لعدم التمكن من استيراد الكثير من البضائع من الخارج . ولذا وجه بنك مصر عنايته إلى إنشاء الكثير من الشركات الصناعية والتجارية حتى تعتمد عليها مصر وتكفى حاجتها بعد أن أخذت درهماً قاسياً لها زمن الحرب .

وتوالت بذلك الكثير من الشركات الكبيرة التي أنشأها بنك مصر في مختلف النواحي الاقتصادية وكان آخرها شركة الفنادق التي أسسها سنة ١٩٥٤ .

وفي سنة ١٩٣١ أنشئ بنك التسليف الزراعى وكان نشاطه هو خدمة الزراعة وإمدادها بالمال الذى تحتاج إليه ثم عدل نظام البنك لخدمة المراكز التعاونية وسمى بذلك بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

وفي سنة ١٩٤٩ أنشئ البنك الصناعى وذلك لإمداد الصناعة بما تحتاج إليه من القروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل وساهمت الحكومة فى رأس ماله بواقع ٥١ ٪ ومساعدته بالكثير من القروض لتدعيم الصناعة فى مصر .

وفي سنة ١٩٥٢ أنشئ بنك القاهرة وهو بنك تجارى وزال ينمو ويكون فروعاً له فى مختلف الدول العربية تربط الأواصر الاقتصادية بين مصر وجاراتها من الدول العربية .

أهمية الدور الذى تلعبه البنوك فى حياة مصر الاقتصادية :

والواقع أن البنوك التى أنشئت فى مصر كان لها الفضل الأكبر فيما وصلت إليه الدولة من ازدهار فى حياتها الاقتصادية سواء فى التجارة أو فى الزراعة أو فى الصناعة . ذلك لأن البنك عند تكوينه يكتسب فيه الجمهور فى الأسهم التى يصدرها ويتجمع من هذه الأموال رأس مال البنك ، وقد كانت البنوك هى المشجع لجمهور المدخرين فى استثمار أموالهم فيها ، ذلك لأن هناك عدد كبير من جمهور المدخرين لا يريدون استثمار أموالهم فى التجارة أو فى الصناعة أو الزراعة خوفاً عليها من المخاطرة . ولكن جمهور المدخرين يرى أن البنوك هى عبارة عن منشآت لها دراية كافية بهذه الأعمال يهيمن عليها مديرون

أكفاء ولهم من الثقافة الاقتصادية والمالية ما يؤهلهم إلى إدارة هذه المنشآت بنجاح لا يتوفر في الأفراد العاديين . لذلك نجد هؤلاء المدخرين يرضون عن طيب خاطر باستغلال واستثمار أموالهم في البنوك على المخاطرة في استثمارها في المنشآت والشركات التجارية أو الصناعية أو الزراعية . وفي البلاد المتأخرة اقتصادياً نجد أن الدور الذي تلعبه البنوك في إنعاش اقتصاديات البلد دور كبير بل يقع عليها العبء الأكبر . فمثلاً لو أخذنا حالة بنك مصر نجد أنه قام على أكتاف المؤسسين المصريين الذين اكتتبوا في رأس المال وتمكن مديري البنك من دراسة الكثير من المشروعات الصناعية والتجارية التي تحتاج إليها الدولة وإظهارها في حيز الوجود . فلو لا بنك مصر لما قامت الشركات العديدة التي أنشأها والتي لها الأثر الأكبر من نهضة البلد تجارياً واقتصادياً — وبالمثل الأنواع الأخرى من البنوك سواء كانت مصرية أو أجنبية — فالبنوك الأجنبية التي أنشئت لها فروعا في مصر أدت للدولة خدمات جليلة للاقتصاد المصري لأنها أتت برؤوس الأموال الأجنبية واستثمرتها في المشاريع المصرية وساهمت مساهمة فعالة في رفع شأن البلد اقتصادياً . ونحن لو نظرنا إلى هذه البنوك نجدها أنها أنشئت في الأصل لغرض تسهيل التجارة بين مصر والبلد التي تنتمي إليها . ولا شك أن هدفها هذا يرفع من نهضتنا الاقتصادية . وكلما رأينا أن هناك بنكاً جديداً أنشئ في مصر فإننا سوف نتنبأ بنهضة اقتصادية في الدولة . وذلك لأن كل بنك جديد ينشأ سوف يبحث عن مصادر لاستثمار أمواله في التجارة أو الصناعة أو الزراعة . ولا شك أن في استثمار هذه الأموال يتبعها إنشاء مشاريع صناعية أو تجارية أو زراعية مما يعود على البلد بالخير العميم ويعمل على رفع شأن اقتصادياتها وتحسينها وازدهارها .

أنواع البنوك في مصر^(١) :

يمكن تقسيم البنوك في مصر من عدة نواحي :

أولاً : من ناحية الشكل القانوني : تنقسم البنوك من هذه الناحية كالآتي

١ - بنوك خاصة : ونقصدها البنوك المملوكة إلى أفراد أو شركات تضامن أو توصية. ولقد كان هذا النوع من البنوك هو الأساس الذي بدأت به البنوك حياتها ؛ غير أنه بمرور الزمن واتساع نشاط التجارة والصناعة أصبحت هذه المشروعات الخاصة غير قادرة مالياً على تمويل التجارة والصناعة بما تحتاج إليه من أموال نظراً لأن قدرتها المالية محدودة . لذلك نجد أن هذه المشروعات الخاصة قد اندمجت مع بعضها وكونت شركات مساهمة رأس مالها كبير وقادرة على تمويل المشروعات التجارية والصناعية الكبيرة مما تحتاج إليه من أموال . ولكن ما زال إلى الآن في مصر بنوكاً فردية أو شركات تضامن وتوصية ومن أمثلة ذلك بنك حمص وبنك سوارس

٢ - البنوك المساهمة : وهذا هو النوع السائد في وقتنا الحاضر ، فقد

اندثرت البنوك الخاصة لأن قدرتها المالية محدودة وحلت محلها البنوك المساهمة التي تتمتع برأس مال كبير ومقدرة مالية عظيمة تمكنها من أن تلبي احتياجات المصانع الكبيرة والتجارة بالأموال التي تتطلبها . ومع ذلك فإننا نجد أن البنوك المساهمة تعمل على ازدياد قدرتها المالية عن طريق الاندماج مع بعضها البعض .

(١) راجع في ذلك كتاب البنوك من الناحيتين النظرية والعملية للمؤلف طبعة سنة ١٩٥٢

ولم يوجد في مصر الآن إلا حالة اندماج واحدة وهو اندماج بنك أثينا في بنك اليونان وتكوين بنك واحد هو بنك اليونان اللاتيني . ومن الأمثلة على البنوك المساهمة في مصر الآتي : بنك مصر - البنك الصناعي - البنك الأهلي المصري ومعظم البنوك الأخرى المالية الموجودة في مصر .

ثانياً : من ناحية علاقتها بالدولة : يمكن تقسيم البنوك من هذه الوجهة إلى ما يأتي :-

١ - بنوك أهلية : هي التي تقوم على اكتاف الجمهور دون معاونة أو تدخل الحكومة إلا بما تقتضى قوانين الدولة من حق الإشراف على المنشآت التجارية للصالح العام ، فمثلاً تتدخل الحكومة المصرية للإشراف على البنوك للتأكد من تطبيق قانون مراقبة الشركات المساهمة أو قوانين العمل ، أو قوانين الضرائب ، ولا يعتبر ذلك تدخلاً حكومياً ، لأن الحكومة تترك هذه البنوك حرة في أعمالها ولا تتدخل إلا بمقدار ما تمليه المصلحة العامة وقوانين البلاد . كذلك قد تتدخل الحكومة في بعض الأحيان في الإشراف على أعمال البنك إذا رأت أن المصلحة العامة تقتضى تدخلها كما تدخل الحكومة المصرية في تدعيم بنك مصر في أزمته المالية المعروفة سنة ١٩٤١ . وتوجد في وزارة المالية إدارة تعرف بإدارة مراقبة البنوك مهمتها مراقبة البنوك من ناحية تنفيذ البنوك للقوانين الخاصة بها .

٢ - بنوك حكومية : هذه البنوك ملك للدولة وتعتبر من مرافقها العامة ، وتقوم الدولة بالصرف عليها من دفع مهابيا موظفيها وجميع مصاريفها المختلفة ، كما أن إيراداتها وأرباحها تدخل ضمن إيرادات وميزانية الدولة شأنها في ذلك شأن أى مصلحة حكومية ولا يوجد في مصر بنوكاً حكومية ، وإن

هناك فكرة لتأمين البنك الأهلى المصرى عندما فكر فى تحويله بنكا مركزياً حتى يكون ملكاً للدولة وتدخل أرباحه ضمن ميزانيتها ولكن رجع عن هذه الفكرة .

٣ - بنوك مختلطة : وهى بنوك مزيج من النوعين السابقين فهو بنوك أهلية ولكن تساهم الحكومة بجزء من رأس المال بحيث يكون رأس مال البنك مشتركاً بين الحكومة والأهالى . ولا تقصد الحكومة من وراء المساهمة فى رأس المال سوى تدعيم حق إشرافها وتوجيه سياسة البنك إلى الصالح العام بغض النظر عن مصلحة المساهمين المادية . وذلك بما لها من أغلبية فى مجلس الإدارة ومن أمثلة ذلك بنك التسليف الزراعى والتعاونى إذ تمتلك الحكومة من ٥١٪ رأس ماله وكذلك البنك الصناعى الذى تمتلك الحكومة ٥١٪ من أسهمه .

ثالثاً : من ناحية طبيعة العمليات التى تقوم بها : جرت البنوك على شبه التخصص الذى هو من مميزات العصر الحالى . ويمكن تقسيم البنوك من هذه الناحية إلى الأنواع الآتية :

١ - بنوك تجارية^(١) : ومهمة هذه البنوك القيام بجميع الخدمات المصرفية التى تحتاج إليها التجارة الخارجية مثل فتح حسابات جارية بأنواعها المختلفة وتحصيل الشيكات ، وخصم وتحصيل الكمبيالات ، وشراء وبيع الأوراق المالية والتسليف عليها ، وكذلك شراء وبيع العملات الأجنبية (الكمبيو) إلى غير ذلك من الأعمال التى تقوم بها البنوك التجارية . ومن أمثلة هذه البنوك فى مصر ما يلى :

(١) راجع فى ذلك كتاب بنوك الودائع للغولب طبعة ١٩٥٤ .

البنك الأهلى المصرى وبنك مصر والبنك العثمانى ، وبنك الكريدى ليونيه وبنك باركليز وبنك الخصم الباريسى . والبنك البلجيكى الدولى والبنك العربى وبنك الأمة العربية وبنك القاهرة .

٢ - بنوك عقارية : مجال نشاطها هو اقراض أصحاب الأراضى والمباني بضمان عقاراتهم تسدد على آجال طويلة قد تصل إلى ٢٠ أو ٢٥ سنة ومن أمثلة هذا النوع من البنوك فى مصر هو البنك العقارى المصرى .

٣ - بنوك صناعية : مجال نشاطها هو إقراض أصحاب المصانع ما يحتاجون إليه من قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل لتمويل صناعاتهم بالمال اللازم لها ، ومن أمثلة ذلك البنك الصناعى .

٤ - بنوك زراعية : مجال نشاط هذا النوع هو خدمة الزراع والإتمان الزراعى بامدادهم بما يحتاجون إليه من قروض على اختلاف أنواعها ومن أمثلة هذا النوع فى مصر بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

الطرق المتبعة فى تمويل الأنواع المختلفة للبنوك فى مصر :

ويمكن حصر الوسائل التى تلجأ إليها البنوك للحصول على المال اللازم لها لاستغلاله فى نشاطها المصرى فى الآتى :

١ - رأس المال : ذلك أن البنوك شأنها فى ذلك شأن أى مشروع تجارى ، فعند تكوينها تحتاج إلى رأس مال يتم الحصول عليه عن طريق الاكتتاب فى الأسهم التى تصدرها إذا كان البنك شركة مساهمة - فثلاً قد يكون رأس المال المراد تكوينه هو مليون جنيه ومع ذلك يصدر البنك ٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم أربعة جنيهات - وعند ما يتم الاكتتاب فى جميع

رأس المال يصبح لدى البنك مليون جنيه يستغلها في أوجه نشاطه المصرفي .

على أنه بعد أن يبدأ البنك نشاطه المصرفي وتتسع دائرة أعماله يجد أن رأس ماله قد استغل بالكامل وأصبح في أشد الحاجة إلى أموال لاستغلالها في أعماله المصرفية ، لذا لا يجد أمامه سوى الالتجاء إلى زيادة رأس المال إذا كان قانونه النظامي يسمح بهذه الزيادة ويتم ذلك عن طريق الإعلان عن أسهم جديدة والدعوة إلى الاكتتاب فيها للجُمهور . غير أنه يعاب على ذلك بأن الأسهم الجديدة سوف تشارك أصحاب الأسهم القديمة في الأرباح في نهاية كل سنة وبذلك يقل نصيب المساهمين القدماء . وقد تكون حاجة البنك إلى المال حاجة وقائية تزول بعد مدة ويصبح رأس المال زائد عن الحاجة وعبئاً على المساهمين القدامى الذين تقل الفائدة التي يحصلون عليها . فمثلاً إذا فرضنا أن رأس مال البنك وقدره مليون جنيه ينتج ربحاً قدره ١٠٪ في المتوسط أى أن صافي الأرباح الموزعة على المساهمين هي مائة ألف جنيه سنوياً . فإذا أراد البنك زيادة رأس ماله إلى مليونين من الجنيهات لأنه وجد أن هناك مجالاً طيباً لاستثمار الأموال في أعماله المصرفية يعود عليه بالفائدة لذا فإن رأس المال بعد الزيادة سوف يدر عليه نفس النسبة أى ١٠٪ حيث أن صافي الأرباح تصبح مائتي ألف جنيه منسوبة إلى رأس المال وقدره مليونين من الجنيهات . فإذا تغيرت الظروف الاقتصادية فإن البنك سوف يجد أن هناك أموالاً لا يجد لها مجالاً للاستثمار وبذلك تصبح عاطلة ، فيجد أن المليون جنيه الذي زاد به رأس ماله أصبح عاطلاً وانخفضت الأرباح وأصبحت مائة ألف جنيه لأنها ناتجة من استثمار مليون جنيه ، وأن المليون الآخر عاطل بدون استثمار . وفي نهاية العام عند توزيع الربح وقدره مائة ألف جنيه وزع على المساهمين أصحاب رأس المال كله أى تنسب إلى ٢ مليون جنيه وبذلك يصبح نسبة الربح ١٠٪ بعد أن كانت ١٠٪ وهنا يثور المساهمين على مديري

البنك ويعتبرونهم مقصرين في أداء أعمالهم وغير أكفاء ويطلبون عزهم. ولذلك فإنه قبل التفكير في زيادة رأس المال فإنه يجب أن يتأكد المديرون من أن حاجة البنك إلى رأس المال حاجة مستمرة طول حياته وليست حاجة وقتية تزول بزوال أسبابها بعد مدة وتؤدي إلى خلق متاعب مستقبلية .

على أن البنك عند تأسيسه ، يحتاط إلى هذه الناحية ، بأن يجعل رأس ماله مليون جنيه ، ويدعو المساهمين إلى الاكتتاب على هذا الأساس في رأس المال ، ولكن يطلب أن يسدد كل مساهم نصف القيمة أى جنهمان فقط ، وأن يبقى الباقي في ذمته مديناً به لحين طلبه ، وبهذه الطريقة يبقى البنك نفسه من الدعوة إلى اكتتاب جديد ، ودخول مساهمين جدد يشاطرون المساهمين القدماء نصيبهم في الأرباح ، على أنه إذا طلب البنك الباقي الذي في ذمة المساهمين ووجد بعد ذلك أنه مازال هناك نقصاً في رأس ماله فإنه سيجد نفسه مضطراً إلى زيادة رأس ماله والدعوة إلى اكتتاب في أسهم جديدة يصدرها .

٢ - السندات والقروض : علمنا مما سبق أنه إذا كانت حاجة البنك إلى رأس المال حاجة وقتية تزول بعد مدة فإنه لا يجوز أن يعتمد على الحصول على المال اللازم له عن طريق زيادة رأس ماله ، لما في ذلك من مخاطر سبق شرحها والآن نتساءل ما هي الوسيلة التي يتبعها البنك في هذه الحالة؟ أى كيف يمكن للبنك أن يحصل على المال اللازم له إذا كان يريد له سد حاجة وقتية. في هذه الحالة لا يجد البنك أمامه سوى طريقة الاقتراض . وهي إما عن طريق الاقتراض من الجمهور بإصدار سندات أو الاقتراض من الحكومة أو الهيئات المختلفة كالبنك المركزي مثلاً . وطريقة الاقتراض لا تلقى اعتراضاً من جانب المساهمين . وذلك لأن البنك إذا كان رأس ماله مليون جنيه مثلاً يدر عليه ربحاً قدره ١٠ ٪ أى مائة ألف جنيه . صافى أرباحه الموزعة على

المساهمين ، ثم احتاج إلى مال جديد لاستثماره في أعماله المصرفية ، وعمد إلى الحصول عليه عن طريق إصدار سندات يحق لأصحابها الحصول على فائدة ثابتة قدرها ٤ ٪ سنوياً . فأصدر لذلك سندات قيمتها مليون جنيه بفائدة ٤ ٪ تستهلك بعد مدة معينة . وعلى ذلك تستثمر الأموال الجديدة في أعماله المصرفية فتدر عليه ربحاً قدره ١٠ ٪ مثلاً يدفع منه لأصحاب السندات فائدة ٤ ٪ والباقي وقدره ٦ ٪ يعتبر ربحاً إضافياً للمساهمين القدماء ، وترفع النسبة التي يأخذونها إلى ١٦ ٪ بدلا من ١٠ ٪ . على أنه إذا وجد البنك بعد مدة أن هناك فائضاً غير مستثمر من الأموال المقترضة عمد إلى استهلاكها ورد قيمتها إلى أصحاب السندات حتى يوفر على نفسه دفع الفوائد سنوياً وبذلك لا يبق جزء غير مستثمر بخلاف الحال بالنسبة لزيادة رأس المال .

أما طريقة الاقتراض من الحكومة أو البنك المركزي فهي لا تختلف في جوهرها عن طريقة إصدار السندات . فالحكومة ترى من واجبها الوطني أن تعتمد إلى المساهمة في تسهيل مهمة البنوك لما تؤديه من خدمات اقتصادية للدولة — فمثلاً نجد أن الحكومة فضلاً عن مساهمتها في رأس المال لكل من البنك الصناعي وبنك التسليف الزراعي والتعاوني نجدها تمد كلا البنكين بما يحتاجان إليه من قروض وذلك لتدعيم الصناعة والزراعة في مصر ، وإمدادهما بما يحتاج إليهما من قروض لا تتسع لها إمكانياتها المالية . والحكومة تمدّها بهذه القرض بفوائد منخفضة تتراوح بين ١ ٪ إلى ٢ ٪ حتى لا تكون هذه الفوائد عبئاً ثقيلاً عليها ومن ناحية أخرى حتى تتمكن هذه البنوك من إقراض الصناعة والزراعة فوائده معتدلة لا تثقل كاهلها وتصبح عبئاً عليها بدلا من أن تساعد في أزمتها المالية ، على أنه إذا ماتحتسنت ظرف البنك المالية يمكنه أن يسددا اقتراضه من الحكومة . ومن أمثلة ذلك أن الحكومة عاونت بنك مصر في أزمتها المالية المعروفة سنة ١٩٤١ ، وذلك باقراضه مبلغ مليونين

وربع جنيه مصرى وذلك بإنشاء حصص تأسيس للبنك وقد تم استهلاكها ورد قيمتها إلى الحكومة والاستفادة بما كان يدفعه من فوائد في هذه الناحية فإنه يجعلها تعود إلى المساهمين (١).

٣ - الحسابات الجارية : أما الطريقة الثالثة التي تلجأ إليها البنوك في التمويل فهي الالتجاء إلى استثمار الأموال الموجودة لديها بالحسابات الجارية. ذلك أن هذا الفريق من المدخرين يلجأون لإيداع مدخراتهم في شكل حساب جارى بالبنك حتى يحافظوا عليها من المخاطر المختلفة التي تتعرض لها لو بقيت هذه الأموال في خزائهم. أما من ناحية البنوك فإنها لا تترك هذه الأموال عاطلة بدون استثمار وإنما تعتمد على استثمارها في استثمارات قصيرة الأجل سريعة التحول إلى نقد وهو ما يطلق عليها الاستثمارات السائلة، وذلك لأن هذه الحسابات الجارية تحت الطلب يحق لأصحابها مطالبة البنك بها في أى وقت وسحبها دون سابق إنذار أو تنبيه. لذلك فإن البنوك تعتمد على استثمار هذه الأموال في عمليات مصرفية قصيرة الأجل أى لمدة شهرين أو ثلاثة مثلاً وتحفظ إلى نفس الوقت في خزائنها بنسبة من النقد السائل لمقابلة طلبات السحب اليومية. فإذا لم تكف النقد الموجود لديها لمقابلة طلبات السحب عمدت إلى تصفية هذه الاستثمارات بسرعة وبسهولة نظراً لما يمتاز به هذا النوع من صفة السيولة. وبذلك تسدد لأصحاب الحسابات الجارية أموالهم بدون أن يشعروا بحرج مركز البنك. والواقع أن طريقة استثمار الأموال المودعة في الحسابات الجارية هي الطريقة التي تلجأ إليها البنوك التجارية وهي ما تعرف بينوك الودائع. ولذا لو درسنا ميزانية أى تجارى، نجد أن معظم الاستثمارات مصدرها أموال الحسابات الجارية والودائع التي تصل إلى خمسين أو مائة مرة لرأس المال بالبنك بينما يختلف

(١) راجع كتاب بنوك الودائع للمؤلف طبعة ١٩٥٤ الباب الخامس صفحة ٥٢ وما بعدها.

الوضع بالنسبة للبنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية حيث نجد أن طبيعة عملها هو منح الزراعة أو الصناعة قروضاً متوسطة أو طويلة الأجل أى تسدد بعد مدة من ٣ إلى ٥ سنوات للقروض المتوسطة الأجل ومن ١٠ إلى ١٥ سنة أو أكثر للقروض طويلة الأجل . ولذا فإن طريقة تمويلها بالحسابات الجارية لا تلائم طبيعة هذه الاستثمارات . لذلك فإن هذا النوع من البنوك لا يجد أمامه إذا احتاج إلى المال من أن يتبع طريقة القروض وإصدار السندات أو زيادة رأس المال لأنها هي الطريقة الوحيدة التى تلائم الاستثمار لمدة طويلة .

الفصل الثاني

البنك الصناعي

Industrial Bank

نبذة عن نشأة الصناعة في مصر :

كانت مصر في أوائل القرن التاسع عشر تتدفق إليها الأموال الأجنبية وأدى هذا إلى تزايد عدد الشركات الجديدة التي تنشأ فيها نظراً لأن مصر كانت مجالاً مغزياً لاستثمار الأموال في المشاريع التجارية والصناعية. فلم تكن بمصر في هذا الوقت أي نوع من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية أو أي نوع من الرسوم على المنتجات الصناعية، كما أن الضرائب الجمركية كانت منخفضة، كذلك لم يكن هناك أي قيود على العملة أو الاستيراد، ولم تكن هناك شروطاً أو قوانين خاصة بالعمل والعمال، أو تحديد الأجور، أو اشتراط نسبة معينة من المصريين إلى غير ذلك من القوانين التي صدرت بعد ذلك وكان لها رد فعل في عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار في مصر. أضف إلى هذا أن المصريين لم يكونوا قد اعتادوا في أثناء هذه الفترة توظيف أموالهم في المشاريع التجارية والصناعية ولم يكن يستثمروا أموالهم إلا في شراء الأطنان الزراعية ومن هذا يتضح أن رأس المال الأجنبي كان له الفضل في تأسيس كثير من المشاريع الهامة وتمويلها والتي لولاها لما قامت في هذا الوقت المبكر.

وعند ما قامت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ انقطعت الواردات الأجنبية فاضطرت البلاد إلى تنمية الصناعات المحلية والأخذ بيدها وكانت

ظروف الحرب سبباً في رواج السوق لهذه الصناعات المصرية الحديثة فزادت أرباحها ودعمت مركزها المالى .

وفي سنة ١٩٢٠ أنشئ بنك مصر وبدأ في تكوين شركات مصرية صناعية في مختلف أنواع الصناعات وذلك بفضل السياسة التي سار عليها محمد طلعت حرب مدير ومؤسس بنك مصر حتى أصبح عدد الشركات التي أسسها البنك أكثر من عشرون شركة مصرية صميمة .

وفي سنة ١٩٣٩ قامت الحرب العالمية الثانية وتكررت ظروف الحرب العالمية الأولى وهي الظروف التي تجديها الصناعة المصرية مجالاً لتدعيم مركزها المالى بفضل عدم وجود منافسة المنتجات الأجنبية التي تمتاز عنها جودة وسعراً والتي انقطع ورودها بعد قيام الحرب . وعلى ذلك اتسع السوق أمام المصنوعات المصرية وازدادت أرباحها وقوى مركزها .

وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية أى في الفترة بين سنة ١٩١٤ ، ١٩٣٩ كان على الحكومة المصرية أن تحمى الصناعة من المنافسة القوية للواردات والمصنوعات الأجنبية والتي كانت تهددها بالفناء وكان على الحكومة المصرية أن تأخذ بيدها وبدأ المشرع المصرى في سن القوانين لحماية الصناعة المصرية فظهرت تباعاً قوانين العمل والضرائب والاستيراد والعملة وغيرهما من القوانين التي كان لها رد فعل بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية حيث وحدث في القوانين الجديدة والتشريعات التي تمت في هذه الفترة ما يهدد أرباحها ومركزها وعلى ذلك قل ورود المال الأجنبي واستثماره في مصر .

وأخيراً جاءت حكومة الثورة واتضح لها أن مصر ما زالت في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية التي قامت في الماضى بالكثير من المشاريع الإنتاجية الكبيرة والتي أفادت مصر ، لذلك كان على الحكومة تشجيع

رأس المال الأجنبي ليتخذ مصر سوقاً لاستثماره حتى تؤسس في مصر المصانع والمشاريع الإنتاجية الكبيرة والتي لانتلق إقبالاً من المصريين ولذلك عمدت الحكومة إلى إنشاء المجلس الدائم للإنتاج لرسم السياسة المالية والصناعية لمصر تدرس القوانين التي تؤثر على الصناعة قبل أن تسن وتوضع موضع التنفيذ كما تدرس المشروعات الصناعية التي تحتاج إليها مصر وتعمل على تنفيذ وإبرازها إلى حيز الوجود .

أهمية التسليف الصناعي :

ذكرنا فيما سبق أنه قد لعبت رؤوس الأموال الأجنبية دوراً هاماً في تمويل الصناعة في مصر وتكوينها وأنه لو ترك الأمر للمصريين لما فكروا في استثمار أموالهم في الصناعة بل كانوا دائماً يستثمروها في الزراعة وشراء الأطنان وذلك لقلة خبرة المصريين بأسرار الصناعة . فمصر بلد زراعية وليست صناعية وإننا إذا وجدنا من بين المصريين من يهتم بالصناعة وتخصص فيها وعرف قيمتها ووجدنا لديه القابلية على تأسيس المصانع وإدارتها لما وجد هذا النفر لديه المال الذي يساعده على تنفيذ فكرته وإبرازها إلى حيز الوجود . لذلك فكرت الحكومة في مساعدة هذا الفريق بالمال عن طريق إقراضه له بضمانات حتى تنشأ في مصر مختلف الصناعات وبذلك تستوعب العمال العاطلين وترفع مستوى المعيشة للفرد وتوفر على مصر الأموال التي كانت تصرف في شراء هذه المصنوعات من الخارج مما يحسن موقفنا التجاري ويقوى مركز البلد الاقتصادى .

على أن التسليف الصناعي لا يقتصر فائدته على ذلك بل هو عمل إنتاجي مشمّر لكل من طرفي العملية المقرض والمقترض . فالصانع الذي يقترض لتأسيس مصنعه يمكنه أن يستغل المال المقترض في إنشاء

مصنع ما كان يمكن أن يوجد لولا مساعدة هذا المال المقرض . وإن هذا
المصنع بعد إنشائه وإدارته سوف يدر ربحاً يقدر مثلاً بواقع ٢٥٪ من
رأس المال فيدفع منه إلى بنك التسليف الصناعي الفائدة المقررة والقسط
السوى والباقي يعتبر ربحاً خالصاً للصانع ما كان يحصل عليه لولا مساعدة
البنك. أضف إلى ذلك أنه بعد نهاية مدة القرض وسداده سيصبح المصنع
ملكاً خالصاً لصاحب المصنع وتصبح الأرباح بأكملها ربحاً خالصاً له كذلك.
أما فائدة التسليف الصناعي إلى البنك المقرض فهو أن البنك يأخذ فائدة
على المال المقرض تقدر ٦٪ مثلاً طول مدة القرض التي تتراوح بين
خمس إلى عشر سنوات أو عشرين سنة مثلاً . وإن هذه الأرباح سوف
تذهب إلى جيوب المساهمين ربحاً خالصاً لهم نتيجة المال الذي اشتركوا فيه
بالاكتتاب في أسهم البنك الصناعي والتي لولاهم لما ظهر البنك الصناعي
في الوجود .

نساء البنك الصناعي في مصر :

في سنة ١٩٢١ خصصت الحكومة اعتماداً قدره ٢٠٠.٠٠٠ ج للتسليف
الصناعي وذلك بناء على توصيات لجنة التجارة والصناعة وقد تولى بنك مصر
دفع القروض إلى الصناعة وجعل الحد الأقصى للقروض التي يمنحها البنك
هو ١٠٠٠ ج تسدد في خلال خمس سنوات بفائدة ٦٪ وقد زادت الحكومة
الاعتماد المخصص للصناعة حتى وصل إلى ١٣٧.٠٠٠ ر جنيهاً في سنة ١٩٣٨ . وقد
كانت هناك صعاباً كثيرة تعوق التسليف الصناعي منها عدم توفر الضمان
اللازم لدى المقرضين حتى أنه في سنة ١٩٣٢ رفض ١٨٥ طلباً من ١٩٣ طلباً تقدم
بها أرباب الصناعة مما أدى إلى أن معظم القروض كانت تمنح إلى شركات
كبيرة كان في وسعها الحصول على ماتحتاج اليه من قروض سواء من البنوك

التجارية أو جمهور المستثمرين مما لم يحقق الغرض الذى تنشده الحكومة من تخصيص هذا الاعتماد .

لذلك عمدت الحكومة بعد الحرب العالمية الأخيرة إلى إنشاء بنك يتوفر على الاقراض الصناعى فأنشأت البنك الصناعى وبدأ العمل فى اكتوبر سنة ١٩٤٩ .

أشراك الحكومة :

وعند تأسيس البنك اكتتبت الحكومة فى ٥١٪ من الأسهم واشترطت أنه عند زيادة رأس المال أن لا تقل حصتها عن هذه النسبة فى جميع الأحوال . والأسهم المكتتبت بها من الحكومة المصرية تظل اسمية وغير قابلة للتداول وتبقى متصلة بأصولها ويكتب عليها بشكل ظاهر (غير قابل للتداول) وتمثل الحكومة فى مجلس إدارة البنك بنسبة حصتها فى رأس المال . وقد عينت الحكومة فى مجلس الإدارة مندوبيها وهم : وكيل وزارة التجارة والصناعة ووكيل وزارة المالية للشئون المالية والاقتصادية ومدير مجلس فواد الأول الأهلى للبحوث العلمية والصناعية ووكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد لشئون الصناعة ومستشار الدولة لإدارة الرأى بوزارة التجارة والصناعة ومدير عام مصلحة الصناعة ومدير عام الشئون المالية والاقتصادية بوزارة المالية . كما اشترطت الحكومة أن يعين عضو مجلس الإدارة المنتدب بقرار من مجلس الوزراء ، ويكون بحكم هذه الصفة رئيساً لمجلس الإدارة . على ألا يكون عضو مجلس إدارة أو مستشار لاية مؤسسة مالية أخرى وتكون مدة عضويته خمس سنوات قابلة للتجديد . ويجب إبلاغ قرارات مجلس الإدارة إلى وزير التجارة فى خلال خمسة أيام .

من صدورها ويجوز لوزير التجارة أن يطلب إعادة النظر في أى قرار يصدره مجلس الإدارة يرى فيه إضراراً بمصالح الشركة وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغ الإدارة . وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار إلا إذا وافق عليه عليه كافة مجلس الإدارة بأغلبية ثلثي الأعضاء . وتسبغ قرارات مجلس الإدارة نافذة إذا لم يستعمل وزير التجارة حقه المعين في الفقرة السابقة .

وبالمثل يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يطلب إعادة النظر في أى قرار صادر من الجمعية العمومية العادية أو غير العادية يرى منه أضرار بمصالح البنك وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه هذا القرار . وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار إلا إذا وافقت عليه ثانية الجمعية العمومية العادية أو غير العادية بحسب الأحوال بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة . ويجب دعوة هذه الجمعية للاجتماع في مدة شهر من تاريخ تبليغ طلب إعادة النظر .

ومن هذه النصوص يتضح أن الهدف الذي ترمى اليه الحكومة من اشتراكها في البنك بأغلبية سواء في رأس المال أو الإدارة هو أن تسيطر على قرارات مجلس إدارة البنك فتدفعها إلى الصالح العام للبلد بدلاً من المصلحة الخاصة بالمساهمين . فثلاً قد يرى المساهمين عدم الموافقة على إقراض بعض الصناعات لقلة الفائدة التي تعود على البنك منها أو لقلة الضمانات المعطى وتضرب عرض الحائط باحتياجات البلد لقيام مثل هذه الصناعة ووجوب الأخذ بيدها ولكن وجود أغلبية للحكومة في مجلس الإدارة سوف ترجح كفتها عند أخذ الأصوات في مساعدة هذه الصناعة والأخذ بيدها مغلبين المصلحة العامة . فإذا أصاب البنك خسائر فأول من يقاسمها هو الحكومة صاحبة أغلبية رأس المال والتي لها ٥١٪ من الأسهم ومن هذا يتضح الحكمة من اشتراط الحكومة المساهمة في رأس مال البنك وإدارته .

أغراض البنك الصناعي :

هدف البنك الصناعي هو النهوض بالصناعة المصرية وتمويلها ويتولى على الخصوص العمليات الآتية :

- ١ (الاشتراك في إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية .
- ٢ (مساعدة الصناعة المصرية بامدادها بالمواد الخام أو بالآلات اللازمة لها أو غير ذلك من الوسائل المساعدة بضمان عيني أو شخصي .
- ٣ (تقديم سلف بضمان عيني أو شخصي .
- ٤ (معاونة خريجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية بمنحهم سلفاً بضمان عيني أو شخصي أو غير ذلك .
- ٥ (استثمار الفائض من الأموال في شراء أسهم ومستندات الشركات الصناعية .

ويحوز للبنك عند قيام مصلحة له أن يرتبط مع الهيئات التي تزاول أعمالاً مشابهة بأعماله أو التي قد تعاونه على تحقيق غرضه في مصر وفي الخارج كما يجوز له أن يشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو التي يشتريها أو يلحقها به .

أنواع السلف الصناعية التي يفرمها البنك :

يمكن تقسيم السلف التي يقدمها البنك الصناعي إلى أنواع ثلاثة هي :

١ -- سلف لآجال قصيرة لا تزيد عن اثني عشر شهراً والقصد من هذه السلف هو تمويل المصنع بما يحتاج إليه من أموال سائلة لغرض شراء مواد خام حتى إذا ما تم صنعها وبيعت أمكن سداد القرض. والواقع أن هذا النوع لا يعتبر مجالا لنشاط البنك بل هذا النوع هو نشاط البنوك التجارية حيث يلائم طبيعتها من ناحية السيولة. والواقع أن البنك يريد أن يترك هذا النوع من الاستثمار للبنوك التجارية وتقتصر مساعدته في هذه الناحية على تظهير الكمبيالات لصالح أرباب الصناعات على أن تكون الصناعة المستفيدة من هذا الخصم من الصناعات المطلوب تشجيعها وفقاً للسياسة الصناعية العامة التي ترسمها الحكومة بمعاونة المجلس الدائم للانتاج وبذلك يمكن لسوق الخصم أن يلعب دوراً هاماً في الائتمان الصناعي .

٢ -- سلف متوسطة الأجل لا تزيد عن عشر سنوات وهدفها مساعدة الصناعة القائمة مثل تجديد آلاتها كإجراء آلات جديدة مستحدثة ذات إنتاج متقن حديث بدلاً من الآلات المستهلكة التي أصبح إنتاجها لا يتماشى مع طلبات السوق ورغبات المستهلكين. وطبيعي أن المصنع لا يقو إذا ما اقترض لشراء هذه الآلات على تسديد تمها في ظرف سنة كالنوع الأول لذلك لابد من مدة أطول تتراوح من خمس إلى عشر سنوات.

٣ - سلف لآجال طويلة لا تزيد عن عشرين سنة وهدفها هو إنشاء صناعات جديدة أو متنوعة من صناعات قائمة أو مكتملة لها بضمان عيني ومعنى ذلك أن يتقدم صاحب الشركة بطلب سلفة لإنشاء مصنع لغزل القطن أو أن يكون لديه فعلاً مصنعاً لغزل القطن إنما يريد إنشاء وتكملة العملية بإضافة عملية النسيج أيضاً أو عملية تبييض القماش أو عملية الصباغة أو الطباعة أو غير ذلك من العمليات المكتملة لصناعة الغزل .

وفي جميع الأحوال السابقة يجب أن تكون الصناعة المطلوب لها السلفة مستكملة لعناصر النجاح وبحاجة إلى المال المطلوب . وأن تصرف السلفة في الأغراض الصناعية التي عملت من أجلها . ولقد كان البنك يرسل بعض مفتشين من قبله للاطلاع على دفاتر المدشاة والتأكد من هذه الناحية ، ولكنه وجد أنه سيظل مكتوف اليدين إذا ماخالف المقرض هذا الشرط واستغل المال المقترض في غير الأعمال الصناعية . لذلك عدل البنك طريقته بأن أصبح لا يدفع قيمة القرض إلى المقرض وإنما يدفعه رأساً إلى الشركة التي تقوم بتوريد الآلات إذا كان غرض القرض هو تجديد أو شراء الآلات للمصنع . أو يدفعه إلى المقاول الذي يقوم ببناء المصنع إذا كان هدف السلفة هو إنشاء مصنع جديد . أو يدفع إلى المورد إذا كان هدف السلفة شراء مواد خام وهكذا أصبحت رقابة البنك في استغلال السلفة رقابة فعالة مجزية .

تمويل البنك :

ورأس مال البنك هو مليون ونصف جنيه مقسم إلى ثلثمائة وخمسة وسبعون ألفاً من الأسهم ثمن كل سهم منها أربعة جنيهات مصرية . والأسهم إسمية .

وقد دفع الربع من قيمة كل سهم عند الاكتتاب أما الباقي فيدفع بناء على دعوة من مجلس الإدارة الذى يقرر طريقة الدفع ومواعيده والأسهم التى تتأخر عن تسديد الباقي عليها تباع على ذمة صاحبها بعد أن يتم الإعلان عنها فى جريدتين يوميتين تصدران فى القاهرة ويخصم البنك أولاً من ثمن البيع جميع ما يكون مطلوب له من أصل وفوائد تأخير بسعر ٧ ٪ ثم يحاسب المساهم الذى بيعت أسهمه على ما قد يوجد من زيادة فتدفعها له أو تلزمه بالفرق عند حصول عجز .

واقدر اشتركت الحكومة بنسبة قدرها ٥١ ٪ من الأسهم . وأسهم الحكومة إسمية غير قابلة للتداول . وهناك ٣٠ ٪ من الأسهم اكتتبت فيها بعض الغرف التجارية والشركات والبنوك . أما ١٩ ٪ الباقية فقد طرحت للجمهور للاكتتاب العام .

ويجوز زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية التى للأسهم القديمة كما يجوز تخفيضه ، ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية . أما إذا أصدرت أكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي ولا يجوز زيادة رأس المال قبل أن يكون قد تم دفع قيمة الباقي من الأسهم المكتتب فيها .

على أنه يحق للجمعية العمومية فضلاً عن ذلك أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت وتعين لمجلس الإدارة شروط إصدار هذه السندات . على أنه يشترط دائماً ألا تزيد قيمة السندات المصدرة عن خمسة أمثال رأس المال المدفوع أو الموجود طبقاً لآخر ميزانية مصداقاً عليها . وتضمن الحكومة المصرية مئاد القيمة الإسمية للسندات التى يصدرها البنك عند استحقاقها كما تضمن كذلك دفع فوائدها فى مواعييدها .

المستندات الواجب تقديمها عند طلب سلفة .

عندما تطلب منشأة سلفة من البنك الصناعي فيجب عليها أن تقدم مستندات تدل على استيفائها للشروط القانونية الواجب توافرها إذا كانت شركة مساهمة أو توصية أو تضامن وذلك لأن البنك يريد أن يحمي نفسه من أن يتعاقد مع شركة لا يعترف القانون بوجودها أصلا لعدم استيفائها للشروط القانونية مما يدخل البنك في منازعات مع الغير مستقبلا هو في غنى عنها . ولذا فإن البنك يشترط قبل كل شيء أن يقدم طالب القرض إذا كان شركة قيامها حسب نص القانون . وفي حالة الشركات المساهمة يجب أن تقدم المستندات الدالة على هذه الصفة وهي .

(أ) صورة من المرسوم الصادر بتأسيس الشركة .

(ب) صورة من نظام الشركة .

(ح) صورة من قرار مجلس الإدارة الصادر بانتداب عضو مجلس الإدارة المفوض بالتعاقد نيابة عن الشركة .

(و) صورة من محاضر جلسات الشركة حتى آخر جلسة وذلك من العشر سنوات الماضية .

ويجب أن تكون هذه الصورة معتمدة بأنها طبق الأصل وموقع عليها من عضو مجلس الإدارة المنتدب .

أما إذا كان طالب السلفة شركة تضامن أو توصية فيجب أن تقدم الآتي :
(١) أسماء الشركاء ومحال إقامتهم وصفاتهم ووظائفهم ومن له حق التوقيع منهم نيابة عن الشركة .

(ب) صورة طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة المسجل بالمحكمة موقع عليه من الشركاء .

وفضلاً عن ذلك فيجب أن تقدم المنشأة سواء كانت شركة أم فرد المستندات الآتية :

- ١ - شهادة بعدم توقيع بروتستو ضد المنشأة .
- ٢ - شهادة بعدم وجود تفاليس ضد الشركة عن ١٥ سنة رجعية .
- ٣ - المستندات الدالة على سداد المنشأة للضريبة على الإيرادات لأن دين الضريبة دين ممتاز له الأولوية عن باقي الديون الأخرى والبنك لا يريد أن يقع في مأزق من إعطاء سلفة ثم تأتي مصلحة الضرائب وتجهز على المصنع الضامن للسلفة مما يضيع حق البنك .

الضمان :

ولا تقتصر المستندات على ما سبق ذكره بل يجب تقديم المستندات الدالة على الضمان المقدم وهذا الضمان إما أطيان أو أراضى أو مباني أو الآلات .

ففي حالة إذا ما كان الضمان عبارة عن أراضى أو مباني فيجب أن يقدم طالب السلفة المستندات الآتية :

- ١ - بيان الأراضى المقدمة ضماناً ومساحتها وحدودها وأرقام القطع والأحواض والناحية والمركز والمديرية الموجودة بها .
- ٢ - خريطة مساحة تبين موقع الأرض وحدودها والمباني القائمة عليها .
- ٣ - بيان مساحة كل وحدة من المباني ونوع البناء وتاريخ إنشاء كل وحدة .

٤ — كشوف رسمية من واقع المكلفات بأسماء أصحاب العقار المقدمة ضماناً لمدة ١٥ سنة .

٥ — مستندات ملكية الأتبان المقدمة ضماناً لمدة ١٥ سنة .

٦ — شهادة عقارية بأسماء الملاك لمدة عشر سنوات رجعية تثبت خلو الأراضى والمباني من الرهون والحقوق العينية الأخرى .

٧ — آخر ورد مال أو قسيمة عوائد تفيد سداد الأموال الأميرية المقررة عليها .

٨ — شهادة من مكتب السجل التجارى الذى يقع فى دائرة اختصاصه الضمان المقدم لمدة خمس سنوات رجعية تثبت خلو الضمان من امتياز البائع وحق القسمة والرهون أى جميع القيود الواردة على الضمان القديم .

٩ — بوليصة تأمين ضد الحريق وخلافه عن جميع الممتلكات المقدمة ضماناً مع إيصال دفع آخر قسط .

أما إذا كان الضمان المقدم هو الآلات فيجب أن يقدم كشف يعمل عن العدد والآلات وأما كنها وأوصافها ومقدار الاستهلاكات الخاصة بها مع إيضاح رقم كل آلة وماركاتها كالجداول الآتى :

البنك الصناعي

شركة مساهمة مصرية

مجله تجاری ۷۰۰۸۸ - القاهرة

كشف تفصيلي بيان الآلات المقدمة ضامنا من

رقم الملف _____

15

— २८ —

التوقيع	١٩٥٠	التاريخ	ملاحظة: الرجاء تقديم مستندات وفواتير الشراء
المكان المقامة عليها الآلات	رقم الآلة	اسم الفابريكة	نوع الآلات
القيمة الدفترية	تاريخ	تاريخ	تاريخ
جديده	تاريخ	تاريخ	تاريخ

الصعاب التي اعترضت البنك :

وقد لاقى البنك عند بدء حياته كثيراً من الصعاب التي عاقته عن أداء رسالته على الوجه الأكمل ويمكن تلخيص هذه الصعاب في الآتي :

١ - كثيراً من المنشآت التي تتقدم لطلب قروض من البنك لا تقوم بإمسك دفاتر حسابية منتظمة ويعوزها التنظيم العلى الذى يتيح للبنك التعرف على حالها وحاجتها إلى التمويل . فضلاً عن أن الكثير منها لا يحتفظ بحسابات جارية مع البنوك حتى يتيسر للبنك الاستعلام عن مركزها التجارى والمالى عن طريق هذه البنوك . ولذا يجد البنك نفسه مضطراً إلى رفض هذه الطلبات لعدم الاطمئنان إلى مركز أصحابها لعدم اتباعها طرق التنظيم والإدارة السليمة .

٢ - كثيراً من المنشآت التي تتقدم بطلب قروض من البنك لم يتم محاسبتها عن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عليها من السنوات الماضية ذلك لأن دين هذه الضريبة لا يسقط إلا بعد مرور خمس سنوات. ولذلك فإنه نظراً إلى أن عدد موظفى مصلحة الضرائب لا يكف لمحاسبة الممولين أولاً بأول كل سنة فإنه يتراكم على الكثير منهم عدد من السنوات لم يتم محاسبتهم عن الضريبة المستحقة عليها ويخشى البنك إذا أقرض المصنع سلفة تجى . بعدها مصلحة الضرائب وتحاسبه عن الضريبة المستحقة على خمس سنوات ماضية وتطالبه بالفروق ثم تحجز على المصنع وآلاته وفاء لدين الضريبة وهو دين ممتاز له الأولوية عن باقى الديون الأخرى وبذلك يضيع حق البنك بهذه الطريقة .

٣ — اشترط قانون البنك بأن الحكومة تضمن حداً أدنى للمساهمين هو ٣٠٪ من رأس وهذا يؤدي إلى أن القائمين على إدارة البنك يجعلون دائماً نصب أعينهم أن لا يمنحوا سلفة إلا إذا كان الضمان فيها قوياً جداً حتى لا يؤدي ذلك إلى وجود ديون معدومة مستقبلاً تؤدي إلى تخفيض أرباح البنك ولكن سياسة الحذر هذه تضر الدولة. فهناك كثيراً من طالبي السلف ليس لديهم الضمان الكبير الذي يتطلبه البنك رغم أنهم رجال صناعة ممتازين لو أعطى لهم المعونة المالية لاستفادت البلد من خبرتهم الفنية العالية. فكان هذه السياسة من جانب أعاق هذا الفريق عن الظهور وأدت إلى عرقلة التسليف لهذه الفئة الممتازة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن اشتراط حداً أدنى ٣٠٪ للمساهمين يعني أن صافي الربح يجب أن لا يقل عن هذا الحد ومعنى هذا أن يحمل الربح قبل خصم المصروفات يجب أن تكون ٥٠٪ أو ٦٠٪ على الأقل حتى إذا ما خصمت مصاريف الإدارة للبنك وصلنا إلى نسبة ٣٠٪ المطلوبة. وهذا يعني أن البنك لا يمكن أن يقرض بأقل من نسبة ٥٠٪ أو ٦٠٪ وهي نسبة ربح عالية قد تعوق أصحاب الصناعات الناشئة ولا تشجعهم على الإقراض من البنك.

٤ — مطالبة البنك بضمانات قوية للسلف التي يقرضها لعملائه يجعلهم عاجزين عن تقديمها وبالتالي لا يقدر على تقديمها إلا الشركات ذات المركز المالي القوي وهي التي في غنى عن معونة البنك ويمكنها أن تلجأ إلى غيره. فكان البنك بهذه السكيفية منع أصحاب المصانع الصغيرة وكذلك الحديثة من التقدم إليه بطلب قروض لعجزهم عن تقديم الضمان المالي القوي وكان البنك بسياسته هذه لم يحقق الغرض

الذى أنشئ من أجله وهو مساعدة المصانع الصغيرة أو المساهمة في إنشاء مصانع جديدة . وفي إنجلترا تجد أنها لا تتطلب ضماناً للقروض سوى شخصية طالب السلفة فقط متى اقترنت بمركز العميل الذى يتقدم إليها وهو ما لم يفعله البنك الصناعى المصرى إطلاقاً مما يدل على أن إجراءاته غير مرنة .

٥ - إهتمام البنك بمنح قروض قصيرة الأجل لا يعتبر من ضمن نشاط البنوك الصناعية ذلك لأن التسليف قصير الأجل يعتبر من نشاط البنوك التجارية ويجب أن يتفرغ البنك الصناعى إلى الإقراض المتوسط والطويل الأجل ولا يقطع البنك جزءاً من أمواله يخصصه للقروض قصيرة الأجل ولكن البنك الصناعى فى مصر لجأ إلى هذه الطريقة إمعاناً فى الاحتياط وهو سياسة الحذر التى بسير عليها والتى يجب أن لا يتسم بها حتى تستفيد البلد من نشاطه المصرى ويلاحظ أن البنك لم يهتم بالقروض الطويلة الأجل ولم يقدم منها شيئاً للصناعات المصرية رغم إهتمامه بالقروض القصيرة الأجل وهو بعكس ما يجب أن يقوم به .

وقد كانت سياسة الحذر التى سار البنك عليها أن نشاطه فى اقراض الصناعة لا يذكر فقد بلغ مجموع السلف والقروض التى منحها البنك منذ نشأته حتى عام ١٩٥١ مبلغ وقدره ١٢٣٦.٠٠٠ موزعة كالاتى :

جنيه

٧٣٧.٠٠٠	صناعة المنسوجات
١١٩.٠٠٠	صناعة المواد الغذائية
٢٠١.٠٠٠	الصناعات الكهربية والميكانيكية
١٧٩.٠٠٠	صناعات أخرى محلية
١٢٣٦.٠٠٠	

ويتضح من ميزانية البنك أن الرصيد النقدي الموجود لديه هو ١٣٠٠٠٠ جنية غير أن البنك مع ذلك لم يستخدم موارده المالية المصرح له بها، فثلاث مطالب المساهمين بالقسط الأخير من قيمة الأسهم ولم يقتض من الحكومة في حدود ٢ مليون المصرح له بها. كذلك لم يستخدم حقه في إصدار سندات في حدود ٧٥٠ مليون جنية كذلك لم يقتض من البنوك التجارية أو البنك الأهلي المصري وهو البنك المركزي. كل ذلك يدل على أن البنك لم يقوم بتوسيع دائرة نشاطه في إقراض الصناعة كما يجب. والسبب في ذلك كله هو أن البنك يسير على سياسة حكومية جامدة ويخشى مديره الذي للحكومة فضل في تعيينه أن يخاطر بأموال البنك مما يؤدي إلى تكبيده خسائر من طرق هذه المخاطر فيؤدي بالتالي إلى هبوط نسبة صافي الربح عن ٣٠٪. وتضطر الحكومة إلى دفع الفرق وترمي سياسته بالتهور والطيش وبفصله من منصبه لذا فضل مديري البنك الذين تعاقبوا عليه منذ إنشائه أن يكون نشاطهم ضيقاً حذراً عن أن يكون نشاطاً واسعاً تفيد منه الصناعة والبلد ليحموا أنفسهم من أى اتهام يوجه إليهم. غير أنه في السنتين الأخيرتين درس البنك موقفه ولاحظ هذه العيوب وعمل على دراستها والقضاء عليها.

وسائل الإصلاح :

أما وسائل الإصلاح فهي بلا شك القضاء على الصعاب السالف ذكرها ، ويكون ذلك إما بالتشريع و سن القوانين اللازمة أو بتعديل قانون البنك وإجراءاته المتبعة وأهم الإصلاحات اللازمة هي :

- ١ - سن قانون يلزم أصحاب المصانع بمسك دفاتر حسابية منتظمة حتى يمكن للبنك الصناعي أن يطلع على هذه الدفاتر ويتفهم مركزهم المالي على حقيقته ولقد صدر أخير القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ في مايو سنة ١٩٥٣ وقد نص فيه على أنه يقدم الممول إلى مصلحة

الضرائب بعد انتهاء سنته المالية لإقراراً مبيناً فيه مقدار أرباحه مع جميع الوثائق والمستندات الموضحة له وأن تكون هذه المستندات معتمدة من محاسب قانوني مسجل اسمه بالجدول. وأن تكون جميع البيانات التي تقدم لمصلحة الضرائب مستندة إلى دفاتره الحسابية الملزم الممول بإمساكها طالما أن أرباحه السنوية تزيد عن ٦٠٠ جنيه حسب آخر ربط أو حسب إقراره أو طالما كان رأس ماله يزيد عن ألف جنيه وكان يستخدم عشرة عمال أو أكثر.

ومن هذا يتضح أن هذا القانون قد صدر فعلاً ولكن ليس الغرض منه خدمة البنك الصناعي وإنما خدمة مصلحة الضرائب حتى يساعدها في ربط الضريبة على الممولين بالاعتماد على دفاتر حسابية منظمة تمت مراجعتها من مراجع معتمد اسمه في جدول المراجعين بدلاً من تحديد أرباح الممولين بطريقة جزافية لعدم إمساكهم دفاتر حسابية يمكن الرجوع إليها. وبذلك يتلافى ربط الضريبة بطريقة التقدير بما يتبعها عنه من ظلم الخزنة أو الممول. ومع ذلك فإن هذا القانون خدم البنك الصناعي لأنه ألزم أصحاب المصانع بإمساك دفاتر حسابية فاذا احتاج مستقبلاً إلى طلب سلفة أمكن مطالبتهم بتقديم صورة من الميزانيات العمومية عن السنوات الماضية معتمدة من محاسب قانوني ومن دراسة هذه الميزانيات يمكن للبنك أن التعرف على مركزهم المالي والتجاري وعلى ضوئها يمكنه أن يصرح بالسلفة من عدمه.

٢ - إلزام مصلحة الضرائب بسرعة فحص الحالات المتأخرة عن السنوات السابقة حتى إذا ما تقدم أصحاب المصانع إلى طلب قرض من

البنك الصناعي يمكن للبنك الاطمئنان إلى عدم وجود فروق ضريبية يطالب بها العميل مستقبلاً بالإمتياز لما لها من حق دين البنك الصناعي وبذلك لا يضيع على البنك دينه وفاء لضريبة مستحقة عن سنوات ماضية .

ولقد صدر أخيراً المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي مد العمل به بالقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وهو يقضى بأنه في الحالات التي أخضعت فيها أرباح الممول إلى التقدير عند محاسبته عن سنة ١٩٤٧ فإن نفس هذا التقدير يسرى على السنوات التالية حتى سنة ١٩٥٤ مهما كانت أرباح الممول في السنوات التالية حتى ولو كانت أقل من إقراره والحكمة من صدور هذا القانون هو أن مصلحة الضرائب أرادت . أن تنهى جميع الحالات المتأخرة لديها بجرة قلم فأصدرت هذا التشريع الذي أمكنها بواسطته الربط على المولين حتى آخر سنة ١٩٥٤ دون أن يكبدها ذلك أى جهد.

والواقع إن هذا التشريع وإن كان غير عادل في بعض الحالات إلا أنه أفاد البنك الصناعي في معرفة الضرائب المستحقة على المصانع عن السنوات الماضية وأمكن تحديدها تحديداً نهائياً لارجوع فيه . وبذلك ضمن البنك الصناعي عدم مطالبة المصانع بفروق ضريبية مستقبلة عن هذه السنوات فضلاً عن أنه مكن مصلحة الضرائب من الانتهاء من فحص حالات متأخرة عليها والتفريغ إلى فحص السنوات التالية أولاً بأول بما يقضى على متاعب البنك من هذه الناحية . ويلاحظ أن الحكومة قد أصدرت قانوناً تنص فيه على إعفاء الشركات الجديدة من الضريبة على الأرباح لمدة ٧ سنوات حتى تشجع هذه الشركات على التكوين .

بإضافة مادة جديدة بإلغاء حق الامتياز على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وجعلها في مرتبة سائر الديون الأخرى العادية لأن هذا يؤدي إلى عدم خوف البنك عند منح السلفة الصناعية من أن تضيق سلفته وفاء لضريبة الأرباح الصناعية المتأخرة على المنشأة الصناعية صاحبة السلفة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا النص يساعد المصانع على أن تتعامل مع الغير بالائتمان فتشترى ما تحتاج إليه من مواد أولية لأن كثير من التجار يرفضون التعامل مع أصحاب المصانع بالائتمان في الوقت الحاضر إلا في حدود ضيقة خوفاً من امتياز دين الضريبة التجارية والصناعية المتأخرة ولكن لو ألغى هذا النص لشجعهم على التعامل على مدى أوسع واستفادت المصانع من هذا التعديل حقاً.

٤ - وجوب تعديل قانون البنك بإلغاء المادة التي بموجبها تضمن الحكومة للمساهمين حداً أدنى قدره ٣٥٪ على الأقل للأسباب السالف ذكرها حتى يؤدي ذلك إلى إلغاء الحد الذي يقف عقبة أمام مديري البنك في تصرفاتهم وإدارتهم.

٥ - وجوب إنشاء إدارة للبحوث الفنية تجمع المعلومات والإحصائيات الدقيقة عن أنواع الصناعات المختلفة ويلحق بها خبراء في كل نوع من هذه الأنواع ليسترشد بآرائهم الفنية في الحالات التي يتقدم أصحابها إلى البنك لطلب قروض صناعية ولتفحص حالة المنشأة وعملاً إذا كان التمويل مفيد أم العيب من نواحي أخرى إدارية وفنية والتي إذا بقيت على حالها لصاع المال المقترض ولم يتقدم المصنع خطوة إلى الأمام لعدم معالجته فنياً. ولقد اهتم البنك بتنفيذ هذه الخطوة فعلاً وتكونت لجنة تمثل فيها وزارة التجارة والصناعة والبنك

الصناعى ومجلس الإنتاج و اتحاد الصناعات على أن تقوم هذه اللجنة بدراسة شاملة للصناعات المصرية التى يتطلب صالح الاقتصاد القومى وجودها أو دعمها وتضع تقريراً بتوصياتها فى هذه المسألة حتى تسير السياسة الصناعية فى البلاد على ضوئه . كما تقوم اللجنة بتقديم النصيح والتوجه الفنى والاقتصادى للراغب فى إدخال صناعة جديدة بالبلاد حتى تبدأ هذه الصناعات على أسس علمية وفنية واقتصادية سليمة .

٦ - زيادة مالية البنك حتى يتمكن من إجابة طلبات القروض التى تقدم إليه ومن الوسائل المؤدية إلى ذلك ، زيادة القروض التى تمنح من البنك المركزى بضمان الحكومة . كذلك تلزم بعض الهيئات الحكومية مثل صندوق التوفير وصندوق التأمين والادخار على أن تودع بعضاً من أموالها فى البنك الصناعى . كذلك يسن التشريعات اللازمة لإلزام شركات التأمين بأن تقرض البنك الصناعى بفائدة معتدلة بضمان الحكومة . كما يتصل البنك بالبنوك الدولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير لإمداد البنك بالقرض والنقد اللازم . كذلك استخدام حقه فى إصدار سندات لغاية ٧٥ مليون جنيه بضمان الحكومة إلى غير ذلك من الوسائل المختلفة للتمويل .

ويلاحظ أن البنك الصناعى قد تمكن فعلاً من الحصول على قرض قدره مليون جنيه من البنك الأهلى بضمان الحكومة . كما أمكنه الحصول على قرض قدره مائة ألف جنيه من صندوق التأمين والادخار وأنه أمكنه بذلك من التوسع فى الاقراض حتى أنه فى مدى سبعة شهور بلغت قيمة القروض التى منحها مليون ومائة ألف جنيه بخلاف ٣٥٠ ألف جنيه اشترك بها فى صناعتى الحديد والكاوتشوك . وقد بلغت عدد المؤسسات التى انتفعت بهذه

القروض ٥٢ مؤسسة وبلغت نسبة القروض ٧٦٪ من مجموع المبالغ لمدد من خمس سنوات فأكثر و ٢٢٪ منحت لسنة قابلة للتجديد بحد أقصى قدره ٥ سنوات وساعدت هذه القروض في شراء الآلات وتجديدها وإقامة وتوسيع مبانيها.

٧ - التيسير على عملاء البنك طالبي القروض الصناعية وتشجيعهم على التعامل مع البنك بتخفيف التزاماتهم قدر الامكان مثل تخفيض سعر الفائدة وعدم خصم الفائدة من مدة السلفة مقدماً من قيمة القرص الممنوح لهم . وتخفيض الرسوم المستحقة على الاستمارات الخاصة بطلب السلفة التي يبلغ قيمة الواحدة أكثر من جنياً . كذلك مراعاة مقدرة المصنع على تسديد السلفة وذلك بالسماح له بتسديدها في مدة أطول حتى يرتاح إلى الدفعات المطلوبة ولا ترتبك حالته المادية . كذلك إنشاء فروع للبنك في المدن الكبرى في مصر حتى يسهل لهم الاتصال شخصياً بالبنك بدلا من تحشم مصاريف السفر ومتاعبه .

٨ - تفرغ البنك للقروض المتوسطة والطويلة الأجل والاتفاق مع البنوك التجارية في إجابة القروض القصيرة الأجل وذلك عن طريق تظهير البنك الصناعي للكمبيالات المسحوبة لصالح أرباب الصناعات بسبب بيع منتجات مصانعهم على أن تكون الصناعة المستفيدة من هذا الخصم من الصناعات المطلوب تشجيعها وفقاً للسياسة الصناعية العامة التي ترسمها الحكومة بمعاونة المجلس الدائم للانتاج القومي وبذلك يمكن لسوق الخصم أن يلعب دوراً في الائتمان الصناعي . ويلاحظ أن البنوك التجارية لديها فائض من الأموال النقدية تريد استثماره ولا يمتنعها من ذلك إلا قلة الضمان . فإذا ظهر البنك الصناعي للكمبيالات كان ذلك ضماناً

قويآ لهذه البنوك وأمكنه الاستفادة باستثمار أموالها في هذه الناحية
ولقد شرع البنك في دراسة هذه الخطوة فعلا تمهيداً لإقرارها
وجعلها موضع التنفيذ .

٩ — تخفيض الهامش الذى يطلبه البنك عن منحه السلفة ولقد درس
البنك الصناعى هذه الناحية فعلا وأجرى بعض التعديلات إلا أنه
مازال الهامش الذى يطلبه كبيراً فمثلاً يقضى نظام البنك حالياً على
أن لا تزيد قيمة السلفة المطلوبة عن ٣٠٪ من قيمة العدد والآلات
التي لا يزيد عمرها عن ١٠ سنوات . كما يقسم خبير البنك
بفحص حالة الآلات قبل الموافقة على السلفة المطلوبة . أما إذا
كان عمر الآلات تتراوح من ١٠-١٥ سنة فالسلفة تهبط إلى ٢٠٪ من
قيمتها فقط . أما بالنسبة للمباني الصناعية فتكون السلفة الممنوحة
٢٥٪ من قيمة تقدير اللجنة للأراضى المعدة للبناء والمباني
إذا زادت المدة على خمس سنوات أما إذا كانت المدة
لن تتجاوز خمس سنوات فتكون النسبة ٦٠٪ . ومن هذا يتضح
تعالى البنك في الضمان الذى يتطلبه لدرجة تعجز صاحب السلفة
خصوصاً إذا راعينا أن البنوك في إنجلترا تقرض بالضمان الشخصى
وهو أمر لا يجيبه البنك حالياً .

الامور المتبعة عند طلب السلفة:

يجب على طالب السلفة أن يملأ استمارة خاصة السلفة المطلوبة .
وهذه الاستمارة تختلف باختلاف حاجته إلى السلفة فهناك استمارة
لطلب سلفة صناعية لا تزيد عن ألف جنيه وأخرى يملأها الطالب في حالة
طلب سلفة لتحسين وتوسيع مشروعات صناعية وثالثة إذا كان الغرض

من السلفة لإنشاء صناعات جديدة ورابعة إذا كان طلب السلفة لخريجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية وأهم التي تحتويها هذه الاستثمارات هي كالآتي :

١ — اسم المنشأة التي تطلب السلفة ومعلومات عنها من ناحية عنوانها ومركز إدارتها ونوعها وغرضها وتاريخ تأسيسها وأسماء الشركاء والمديرين إلى غير ذلك .

٢ — مقدار السلفة المطلوبة والغرض منها و"ضمان المقدم وطريقة تسديدها .

٣ — الضمانات التي يقدمها الطالب مع تفصيلات وافرة عنها ، والجهات التي يمكن الاستعلام عنه فيها .

٤ — صور معتمدة من الميزانيات العمومية للمنشأه .

ويلاحظ أنه بعد ملء "الاستمارة يمكن للبنك دراستها للوصول الى صورته صادقة عن حالة العمل المالية والتجارية وتمكنه من دراسة حالته وإجابة طلبه من عدمه . لذلك نرى من المفيد أن نوضح صور من هذه الاستثمارات لدراستها والإلمام عن طريق هذه الدراسة كيف يمكن للبنك على ضوء هذه البيانات التي تحتويها من التعرف على مركز العمل المالي

[نموذج رقم ٣ تسليم]

البنك الصناعي
شركة مساهمة مصرية

طلب سلفة صناعية
لا تزيد على ١٠٠٠ جنيه

- (١) اسم طالب السلفة
(٢) العنوان
(٣) مركز الإدارة
(٤) الجنسية
(٥) نوع المنشأة
(فرد . شركة تضامن . شركة توصية . شركة مساهمة)
(٦) غرض المنشأة
(٧) تاريخ التأسيس
(٨) مقدار رأس المال
(٩) أسماء الشركاء أو المديرين

الاسم	الوظيفة	السن	المدة التي عملها بالمنشأة	عدد الاسهم التي يملكها

(١٠) المنتجات التي ينتجها طالب السلفة .

أ - في الوقت الحاضر

ب - في المستقبل

- (١٢) مقدار السلفة المطلوبة
 (١٣) الغرض من طلب السلفة
 (١٣) الضمان المقدم
 (١٤) مدة السلفة وطريقة تسديدها
 (١٥) البنوك التي يتعامل معها الطالب
 (١٦) الهيئات التي يمكن الاستعلام منها عن طالب السلفة
 (١٧) هل طالب السلفة مدين لبنك أو هيئة مالية أو تجارية أو صناعية أو لأفراد .

اسم الدائن	مبلغ الدين		الضمان المقدم
	مليم	جنيه	

- (١٨) هل طالب السلفة ضامن للغير أو قام بتظهير على كمبيالات أو مرفوع عليه قضايا أو عليه التزامات مالية أخرى .
 (١٩) بيان الممتلكات الأخرى التي يملكها أصحاب المنشأة .

الاسم	الممتلكات	مقرها

- (٢٠) صورة معتمدة من آخر ميزانية للشاشة .
 هذه البيانات والاقراءات مقدمة للبنك الصناعي بقصد الحصول على سلفة ، وإنني أقرر بصحتها في كل تفاصيلها ،
 اسم المؤسسة
 امضاء من له حق التوقيع عن
 الصفة

[نموذج رقم ٢ تسليم]

البنك الصناعي
شركة مساهمة مصرية
سجل تجارى رقم ٧٠٠٨٨ القاهرة

اسم طالب السلفة

العنوان

مركز الإدارة

بيانات إضافية عن السلفة المطلوبة
لتحسين وتوسيع مشروعات صناعية

إلحاقاً بالبيانات المقدمة من المؤسسة إلى البنك الصناعي على النموذج
رقم (١) تسليم يرجو البنك موافاته بالبيانات الإضافية الآتية :

(١) رقم السجل التجارى تاريخ التسجيل
(٢) بيان مختصر عن تاريخ أعمال المنشأة ومدى تجارب مديريها فى ميدان
الصناعة التى يباشرونها :

(٣) المواد الأولية التى تستعمل فى الصناعة

أ - المواد الموجودة فى مصر

ب - المواد التى تستورد من الخارج والبلاد التى تستورد منها

(٤) مقدار رأس المال المصروف على المشروع حتى تاريخ تقديم الطلب .

جنيته

_____	أراضي
_____	مباني
_____	آلات
_____	أصول مختلفة
_____	المجموع

(٥) إذا كانت السلفة هي لإقامة مباني حديثة أو توسيع مباني قائمة فيبين :

مساحة المباني	نوع المباني	مقدار التكاليف	ملاحظات
		جنيته	
	المجموع		

كما يرجو البنك تقديم رسم هندسي لهذه المباني وصورة من المواصفات الخاصة بإنشائها .

(٦) إذا كانت السلفة لشراء آلات فيبين :

رقم	نوع الآلة	ثمن الوحدة	التمن الكلي	هل تم التعاقد على الشراء	الجهة المصنوع بها الآلة
			المجموع		

(٧) بيان النتائج المتوقعة من تحسين أو توسيع المشروع فيما يخص :

١ - كلفة إنتاج الوحدة الآن

كلفة إنتاج الوحدة بعد التحسين أو التوسع

- ب - كمية الانتاج السنوية الآن
ج - مقدار المبيعات السنوية الآن
كمية الانتاج السنوى بعد التحسين أو التوسع
(٨) بيان الطريقة التى ستتبع فى تصريف الإنتاج وأسواق التصريف وهل هناك ارتباطات عن تصريفها مع وكلاء أو عملاء :

- (٩) خلاصة حسابات المنشأة وفقاً للبيان المرفق عن :
(أ) الخمس سنوات الماضية إذا كان قد مضى على المنشأة أكثر من خمس سنوات .
(ب) المدة التى باشرت المنشأة أعمالها خلالها إذا كان قد مضى عليها أقل من خمس سنوات .
مع ملاحظة إرسال صورة معتمدة من ميزانيات المنشأة وتقارير مراقبي حساباتها عن كل سنة من هذه السنوات .
(١٠) بيان المقدرة المالية المنتظرة على سداد قسط السلفة السنوى .

الأتعاب والرسوم والمصاريف :

على طالب السلفة أن يدفع مقدماً لخزائنة البنك الصناعى الأتعاب المقررة لفحص الطلب والمستندات وأتعاب الخبراء وأتعاب تحرير العقد ورسوم التسجيل وكافة المصاريف الأخرى بمجرد مطالبة البنك له بذلك .

وليس لطالب السلفة الحق فى طلب استرداد هذه الأتعاب ولا ماصرف من رسوم ومصاريف أخرى سواء تم تنفيذ السلفة أو لم يتم لآى سبب من

الأسباب كما ليس له حق الاطلاع على تقارير الخبراء أو المطالبة بأخذ صور منها .

كما يقرر الطالب قبوله لتقديرات الخبراء لقيمة الضمانات المقدمة وقبوله للنسب التسليفية التي حددها البنك لهذه الضمانات .

إسم المؤسسة _____

إمضاء من له حق التوقيع عنها

الصفة _____

التاريخ / / ١٩

البنك الصناعي

دفع طالب السلفة إلى خزانة مبلغ وقدره جنيهه ()
الرسم المقررة لفحص طلب السلفة وذلك بموجب الإيصال المؤرخ
في / / ١٩٥٠ الحسابات

ملخص مستخرج من حسابات المنشأة

سنة ١٩٥	سنة ١٩٥	سنة ١٩٥	سنة ١٩٥	سنة ١٩٥	أصول وخصوم
					مقدار رأس المال
					الزيادات التي لحقت رأس المال
					الاحتياطيات
					صافي الأرباح
					نسبة الربح
					الأرباح التي وزعت
					قيمة الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك
					قيمة الاستهلاكات
					نسبة الاستهلاك

طريقة استئثار الاحتياطيات

البنك الصناعى
المركز الرئيسى بالقاهرة

بيانات عن السلفة المطلوبة لإنشاء صناعات جديدة

- (١) اسم صاحب المشروع الصناعى
- (٢) العنوان
- (٣) نوع المنشأة المزمع تأسيسها :
(فرد . شركة تضامن . شركة توصية . شركة مساهمة)
- (٤) الغرض الصناعى من المشروع
- (٥) هل درس المشروع دراسة فنية دقيقة وافية بالغرض الذى يبرر انشاء الصناعة مع تقديم صور من البحوث الخاصة بالمشروع
- (٦) ماهو مدى تجارب صاحب المشروع فى ميدان الصناعة التى يريد إنشاءها :
- (٧) هل هناك مؤسسات صناعية فى القطر المصرى تقوم بمثل هذا الإنتاج وماهى أسماؤها وأين توجد ؟
- (٨) الجهة التى سينشأ بها المشروع وأسباب اختيار هذه الجهة
- (٩) هل الأرض التى وقع الاختيار عليها ملك لصاحب المشروع ؟
- (١٠) مامقدار رأس المال اللازم للمشروع على التفصيل الآتى :

جنيه

أراضى

مبانى

آلات

أصول مختلفة

إدارة العمل

الجملة

- (١١) مقدار رأس المال الموجود فعلاً لدى صاحب المشروع
- (١٢) المبلغ المطلوب من البنك تقديمه
- (١٣) هل المبلغ المطلوب هو عن طريق مساهمة البنك في رأس مال المشروع أم هو سلفة صناعية ؟
- إذا كان المبلغ المطلوب هو سلفة صناعية فبين :
- (أ) أجل السلفة
- (ب) نوع الضمان العيني المقدم تأميناً للسلفة
- (ج) قيمة هذا الضمان
- (د) طريقة السداد
- (هـ) هل لصاحب المشروع أملاك أخرى خلاف الضمان المقدم
- (١٤) المواد الأولية المستعملة في المشروع على وجه التفصيل :
- (أ) المواد الموجودة في القطر المصرى
- (ب) ما يستورد منها من الخارج والبلاد التى سيستورد منها
- (١٥) بيان النتائج المنتظرة من إنشاء المشروع فيما يختص بالآتى :
- (أ) كلفة إنتاج الوحدة لكل نوع من أنواع الإنتاج
- (ب) سعر الوحدة الحالى فى الأسواق المحلية

- (ح) الثمن المقدر لبيع كل وحدة
..... (د) كمية الإنتاج السنوية لكل وحدة
..... (هـ) مقدار المبيعات السنوية من كل وحدة
(١٦) بيان طريقة تصريف الإنتاج وأسواق التصريف
(١٧) هل الصناعة المزمع إنشاؤها تتعرض للمنافسة الأجنبية ومدى تأثير
هذه المنافسة
..... (١٨) هل لأصحاب المشروع نشاط صناعي آخر ؟

هذه البيانات مقدمة إلى البنك الصناعي وأنى أقرب صحتها فى كل تفاصيلها
وأتعهد بأن أدفع مقدما إلى خزانة البنك الصناعي الأتعاب المقررة لفحص
الطلب والمستندات وأتعاب الخبراء وأتعاب تحرير عقد السلفة ورسوم
التسجيل وكافة المصاريف الأخرى بمجرد مطالبة البنك بذلك .

وليس لى الحق فى طلب استرداد هذه الأتعاب ولا ما صرف من رسوم
ومصاريف أخرى سواء تم تنفيذ السلفة أو لم يتم لآى سبب من الأسباب .
كما ليس لى حق الاطلاع على تقارير الخبراء أو المطالبة بأخذ صور منها .

اسم المؤسسة	امضاء من له حق التوقيع عنها	الصفة
-------------	-----------------------------	-------

ملاحظة :

تقدم هذه الاستمارة من أصل وصورة .

[نموذج رقم ٥ تليف]

البنك الصناعي
شركة مساهمة مصرية

طلب سلفة صناعية

لخريجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية

- (١) اسم طالب السلفة
- (٢) العنوان
- (٣) مركز الإدارة
- (٤) رقم السجل التجارى تاريخ التسجيل
- (٤) الجنسية
- (٦) السن
- (٧) الدبلوم الفنى الحاصل عليه ونوع تخصصه
- (٨) سنة التخرج
- (٩) كيف قضى طالب السلفة السنوات التالية لتخرجه والأعمال التى مارسها خلالها
- (١٠) بيانات عن المشروع الصناعى المطلوب القيام به :
 - أ) نوع المشروع
 - ب) كمية الانتاج
- (١١) المواد الأولية المستعملة فى المشروع :
 - أ) المواد الموجودة فى مصر

ب) ما يستورد من الخارج والبلاد التي تستورد منها
(١٢) ما هي مبررات اختيار طالب السلفة للمشروع ومدى احتمال نجاحه

(١٣) ما مقدار المال المطلوب للمشروع على الوجه الآتي :

أ) الأرض

ب) المباني

ج) العدد والآلات

د) المواد الأولية

(١٤) مقدار رأس المال الموجود لدى الطالب

(١٥) ما مقدار السلفة المطلوبة ؟

(١٦) مدة السلفة

(١٧) الضمان المقدم تأميناً لهذه السلفة وقيمته

هذه البيانات مقدمة للبنك الصناعي بقصد الحصول على سلفة صناعية
وإني أقرر بصحتها في كل تفاصيلها .

توقيع طالب السلفة ١٩ / /

ملاحظة : تقدم هذه الاستمارة من أصل وصورة

الفصل الرابع

بنك التسليف الزراعى والتعاونى

مقدمة

تأسس هذا البنك فى القاهرة فى ٢٥ يولية سنة ١٩٣١ ومدة إمتيازه ٩٩ سنة ومركز البنك الرئيسى بالقاهرة وله ٢٣ فرعا بمختلف المدن الكبيرة كما له ما يقرب من مائة توكيل بالقرى ويتبع ذلك حوالى ألف شونة ومخزناً للسجاد .

نبذة تاريخية:

وبهنا استعراض نشاط البنك منذ تأسيسه إلى يومنا هذا ومدى خدماته للزراع والجمعيات التعاونية وللحكومة .

فى سنة ١٩٣١ طلبت الحكومة من البنك أن يتدخل لدى البنوك العقارية الكبرى وبعض مؤسسات التسليف العقارى لصيانة الثروة العقارية من البيوع الجبرية وذلك لإعسار كثير من المدينين عن دفع ديونهم نظراً للأزمة التى كانت مستحكمة فى العالم فى هذا الوقت مما جعل الحكومة تخشى على الأطيان الزراعية من أن تنتقل ملكيتها إلى أيدي البنوك الأجنبية وتزع ملكيتها من أصحابها الزراعيين . لذلك طلبت الحكومة من بنك التسليف الزراعى التعاونى أن يقوم بدفع بعض المستحقات لحساب المدينين

ويحل محل هذه البنوك وأودعت الحكومة في البنك الأهلي المصري مبلغاً وقدره مليوناً من الجنيهات لحساب هذه المأمورية .

وفي سنة ١٩٢٣ هيمن البنك على حركة السوق ، باختزانه أكبر كمية من الحاصلات الزراعية فتوازن العرض والطلب واعتدلت الأسعار . كما شجع حركة التعاون بأن خفض الفائدة للجمعيات التعاونية بمعدل ١٪ . وفي نفس السنة أنشئ البنك العقاري الزراعي المصري وطلبت الحكومة من بنك التسليف الإشراف على إدارة هذا البنك إلى أن تم فصله نهائياً عن بنك التسليف في ٢٩ يولية سنة ١٩٤١ وأصبحت له شخصية معنوية مستقلة .

وفي سنة ١٩٣٤ تابع البنك خدماته للزراعة في مصر بأن أعلن عن شراؤه للقمح المصاب حتى لا يستخدمه الفلاحين تقاوى للوسم التالى وبذلك عمل البنك على حماية محصول القمح في السنة التالية من خطر الإصابة .

وفي سنة ١٩٣٧ عدل البنك حدود الملكية التي تخول للزراع حق الاقتراض منه ووسع دائرة نشاطه وأصبح يقبل التعامل مع الملاك الذين يملكون حداً أقصى قدره ٢٠٠ فدان بعد أن كان الحد الأقصى هو ٩٠ فداناً فقط كما رفع نسبة التسليف على القطن فوصلت إلى ٨٥٪ وزيدت في السنة التالية إلى ٩٠٪ .

وفي خلال الحرب العالمية الثانية أى من ١٩٣٩ لغاية ١٩٤٥ قام البنك باستيراد الأسمدة من الخارج وتوزيعها على الزراع كما عهدت الحكومة إليه بشراء حاصلات التموين من زراع القمح والشعير والذرة وتسليم الدقيق من المطاحن . وقد بذل البنك كثيراً من الجهد في سبيل تسليم تلك الحبوب وتحديد درجة نظافتها وتخزينها وتعبئتها وعدم إصابتها بالآفات ثم توزيعها أخيراً على مناطق الاستهلاك .

وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم يجعل اسم البنك بنك التسليف الزراعي والتعاوني وذلك بعد تركيز نشاط الجمعيات التعاونية إنتاجية واستهلاكية ضمن أعمال البنك .

إدارة البنك :

يبلغ عدد أعضاء مجلس إدارة البنك ثمانية عشر عضوا موزعين كالآتي :

٩ أعضاء حكوميين و ٦ أعضاء تلتخبهم البنوك و ٣ أعضاء تلتخبهم جمعيات التعاون وذلك بنسبة رأس المال المشترك في كلا منهم ويلاحظ أن الحكومة تعين أعضائها ومنهم من يعين بحكم منصبه الحكومي وهم : —

١ — وكيل وزارة المالية والاقتصاد المساعد
(وهو في نفس الوقت وكيل مجلس الإدارة)

٢ — وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

٣ — وكيل وزارة الزراعة

٤ — المدير العام لمصلحة الأموال المقررة

٥ — المدير العام لمصلحة التعاون

أما الأربعة أعضاء الحكوميين الباقين فيتم تعيينهم بالاختيار من جانب الحكومة. هذا ويلاحظ أن رئيس مجلس الإدارة يتم إنتخابه بواسطة الجمعية العمومية ولكن لا يتم تعيينه إلا بقرار من مجلس الوزراء .

أما الستة أعضاء الذين تلتخبهم البنوك فيرجع ذلك إلى أن هذه البنوك مكتتبة في رأس المال لذلك يجب تمثيلها في إدارة البنك بنسبة حصتها في رأس المال ولما كانت حصة هذه البنوك في رأس المال هي الثلث لذلك كانت حصتها

في الإدارة هي الثلث كذلك أية ستة أعضاء على أساس أن عدد أعضاء مجلس الإدارة ثمان عشر كما سبق .

أما الثلاثة أعضاء الباقين فهم يمثلون الجمعيات التعاونية وعددهم يتناسب مع حصة الجمعيات التعاونية في رأس مال البنك وهو ٣ رأس المال .

نشاط البنك :

ينحصر نشاط البنك كالآتي :

١ - منح قروض لصغار المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية لخدمة الزراعة .

٢ - منح قروض للجمعيات التعاونية عامة وإداء الخدمات المصرفية لها .

٣ - خدمة الحكومة في القيام بالأعمال التي تطلبها خاصة بالتمويل أو غيره .

وسنتكلم عن كل واحد من هذه الأعمال بالتفصيل كما يلي :

أولاً : منح قروض لصغار المزارعين والجمعيات التعاونية :

يمكن تقسيم القروض التي يمنحها البنك إلى ثلاثة أنواع وهي :

١ - قروض قصيرة الأجل لا تزيد مدتها عن ١٤ شهراً والغرض منها هو مساعدة المزارع على الصرف على أرضه لزراعتها وخدمتها وذلك إما بإعطائه قيمة السلفة نقداً أو بإمداده بالتقوى والأسمدة وسلفة صغيرة للصرف على خدمة الأرض . أما الضمان الذي يعطى للبنك في هذه الحالة فهو حق الامتياز على المحصول الذي تنتجه الأرض ذلك أن البنك قد ساعدته الحكومة مساعدة فعالة بأن جعلت صرافها في جميع أنحاء القطر

الذين يقومون بتحصيل ضريبة الأتبان ويقومون في نفس الوقت بتحصيل قيمة السلف التي منحها بنك التسليف الزراعى والتعاونى لأصحاب الأرض، وأصبح للبنك حق امتياز على المحصول بعد حق الحكومة مباشرة . ذلك لأننا كما نعلم أن دين الضريبة دين ممتاز له الأولوية عن غيره من الديون وهنا أصبح دين بنك التسليف الزراعى يتلوه مباشرة ويسبق غيره من الديون أيا كان نوعها . ولما كان صرافى الدولة يقومون بتحصيل ضريبة الأتبان لصالح الخزانة ويحجزون على المحصول ضمانا لحق الحكومة ، فهم مكلفين في نفس الوقت بتحصيل ما للبنك قبل أصحاب الأرض . وذلك بأن يرسل البنك لهم كشوف تحتوى أسماء المدينين موضحاً بها موقع الأرض ورقم الخوض والمكافء وغيره من البيانات التى تساعد الصراف فى مهمته . فإذا توقف المزارع عن دفع دين البنك قام صراف الحكومة بالحجز على المحصول ونقله إلى أقرب شؤنة للبنك . ويلاحظ أن المزارع إذا أراد أن يدفع دينه بعد ذلك فعليه تسديد الدين فى خزانة الحكومة بالمديرية لحساب بنك التسليف الزراعى والتعاونى ولا شك أن الحكومة قد قدمت للبنك خدمة جزيلة بهذه التسهيلات التى منحها له بل ووفرت عليه كثيراً من المصاريف التى كان يتكبدها لو عين له محصلين خاصين به فضلاً عن أن النتيجة فى هذه الحالة لا تكون مرضية كما هى الآن .

ويلاحظ أن البنك قد رأى أن يكون تحصيل ديونه فى وقت نضوج المحصول حتى يسهل تحصيل الدين وتوقيع الحجز على المحصول قبل بيعه أو تهريبه . ولذا نرى أن هذه القروض القصيرة الأجل خاصة بزراعة محصول معين حتى يتم نضجه وجنيه أى أنها حاصه بدورة زراعية واحدة ولا يسمح البنك أن يقرض مزارع لدورتين زراعتين إلا إذا سدد دينه الماضى بمحصول الدورة الأولى . ومن هذا يتضح أن هذه القروض تنقسم

بقصر الأجل لأن مدتها مرتبطة بمدة نمو المحصول ونضوجه وهذه لا يمكن أن تزيد بأى حال من الأحوال عن ١٤ شهرا .

ويلاحظ أن البنك لا يكتف بحق الامتياز على المحصول ضماناً للسلفة التى يمنحها للمزارع بل يطلب منه ضمان عقارى أيضاً . فإذا كان المزارع مالكا للأرض قدم أرضه ضماناً للسلفة المطلوبة . أما إذا كان المزارع مستأجراً للأرض التى يزرعها فإن البنك يطالبه بتقديم ضمان من صاحب الأرض يضمن دينه الذى يقترضه من البنك فضلاً عن أن البنك يطالبه بمثل . استثماره من اللجنة القروية فى بلده وهذه اللجنة مكونة من العمدة وشيخ البلد وصراف الناحية . والغرض من هذه الاستثمارة هو تعرف مركز العميل المالى وسمعته وعما إذا كان سبق أن اتهم بتبديد أو توقف عن دفع ديون أو غيره . ويرتكز البنك على هذه المعلومات التى تنير له الطريق فى الإقدام على التعامل مع هذا العميل من عدمه .

ويلاحظ أن البنك يقدم هذه السلف لصغار المزارعين دون كبارهم . ذلك لأن كبار المزارعين لهم من قوة مركزهم المالى ما يمكنهم من تدبير مصاريف الزراعة دون مساعدة البنك أما المزارع الصغير فإن إمكانياته المالية لاتساعده على ذلك وهو يحتاج إلى مساعدة البنك . ويلاحظ أن المزارع الصغير الذى لجأ إلى البنك للإقتراض لزراعة أرضه سيعتود ذلك ويصبح عميلاً دائماً للبنك وفى ذلك ضماناً جديداً للبنك لأنه لو فرضنا أن المزارع قد قام بتهرب المحصول عند جنيه ولم يتمكن البنك من تحصيل دينه منه فإن هذا المزارع سوف يجد نفسه عاجزاً عن زراعة أرضه بعد ذلك من ناحيتين . أوهما أن حق البنك فى توقيع الحجز على المحصول الجديد ما زال قائماً ثم من ناحية أخرى حاجة المزارع إلى المال لزراعة المحصول الجديد ولا يجد من

يقرضه المال بسعر فائدة معقولة كالبنك مما يضطره في النهاية إلى دفع ما في ذمته للبنك حتى يضمن زراعة أرضه . وهاك جدولاً يوضح عدد السلف التي منحها البنك وقيمة هذه السلف مع بيان متوسط قيمة السلفة الواحدة في السنوات من ١٩٤٣ - ١٩٤٩ وهذا البيان يوضح كبر عدد السلف مما يدل على أن عدد المنتفعين بها كبير جداً أما متوسط السلفة فهو صغير مما يدل على أنها منحت لصغار المزارعين .

السنة	عدد التلف	قيمة السلف	متوسط قيمة السلفة الواحدة
		جنيه	جنيه
١٩٤٣	٢٢١٨٤٢	٤٠٠٨٢٩٥	١٨
١٩٤٤	٣٠٨٨٥٤	٥٩٧١٤٣٨	١٩
١٩٤٥	٢٨٧٥٦٣	٥١٨٩٧٥٩	١٨
١٩٤٦	٢٧٦٧٠٩	٥٢٨٥٦٥٨	١٩
١٩٤٧	٣٠٤٠٦٥	٥٦٦١٩٥٦	١٨
١٩٤٨	٣٧٢٦٥٤	٨٣٤٢٩٤٢	١٩٫٧
١٩٤٩	٤٥٦٢٩٦	٧٩٨١٧٣٦	١٩٫٧

ولا يقتصر خدمة البنك للمزارع بمنح سلف قصيرة الأجل لزراعة الأرض بل أن البنك يمنح المزارع هذه السلف بعد نضوج المحصول حتى لا يضطر المزارع إلى بيع محصوله بسعر منخفض . ذلك أننا كما نعلم أنه في موسم نضوج المحصول ينخفض السعر بسبب كثرة العرض وقلة الطلب وذلك بسبب تهاافت صغار المزارعين في بيع المحصول عقب جنيه مباشرة حتى يسددوا ما عليهم من ديون فيزيد العرض ويقل الطلب وينخفض السعر بالتالي . ولكن بنك التسليف يحمي صغار المزارعين عن خطر بيع محصول أراضيهم

بسعر منخفض بأن يقرضهم بضمان المحصول لمدة شهر أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر حتى تتحسن أسعار السوق ويبيعون محصولهم بسعر مجز لهم .

أما طريقة ذلك فإن على الزارع الذى يريد أن يقترض بضمان محصول أرضه أن ينقل هذا المحصول إلى شئونة البنك ويأخذ إيصالاً بالكمية المودعة فى شئونة البنك وبمقتضاها يتقدم إلى البنك يطلب السلفة . ويحسب عليه البنك مصاريف تخزين وقبانه وخلافه . فإذا باع المحصول بعد ذلك تقدم البائع إلى البنك فسدّد أصل الدين وباقي المصاريف والفوائد إلى البنك ويستلم بذلك المحصول من شئونة البنك . وتقوم بنوك الودائع بخدمة الزارع من هذه الناحية أى الإقراض بضمان المحصول (١) .

٢ - قروض متوسطة الأجل، وهذه مدتها تتراوح بين ثلاثة إلى خمس سنوات ويمنحها البنك إلى الجمعيات التعاونية فقط لغرض شراء الآلات الزراعية أو مواشى ، ويشترط فى الجمعية أن تكون مكونة طبقاً للقانون ومسجلة فى دفتر الجمعيات التعاونية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية . أما غرض البنك من قصر هذا النوع من القروض على الجمعيات التعاونية الزراعية فهو لغرض تشجيعها بما تمنحه لها من امتيازات لا تتوفر لدى الأفراد . كما أن فى تعامل البنك مع الجمعية التعاونية ضماناً أقوى له لأنه يتعامل مع شخصية معنوية مكونة طبقاً للقانون من عدد من المزارعين يضمّنون بعضهم البعض خير من التعامل مع مزارع واحد .

(١) راجع فى ذلك كتابنا « بنوك الودائع من الناحيتين النظرية والعملية » صفحة ٤٠٥ وما بعدها - طبعة سنة ١٩٥٤ .

٣ - قروض طويلة الأجل - وهى التى يمنحها البنك لغرض استصلاح الأراضي البور ولكن البنك يشترط أن يمنح هذا النوع من القروض بضمان الأرض وذلك لطول مدة القرض كما يشترط أن لا يكون مالك الأرض يزيد ملكه عن ٢٠٠ فدان (وقد كان هذا الشرط ضمن نظام البنك حتى قبل الإصلاح الزراعى) . وهدف البنك من ذلك هو مساعدة صغار الملاك لا كبارهم . أما كبار الملاك فلهم إمكانياتهم المالية وخير للبنك أن يخدم الدولة عن طريق مساعدة مائة مالك صغير بإعطاء كل منهم قرصاً بسيطاً من أن يقدم مجموع هذه المائة إلى مالك كبير واحد . أما كبار الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن مائتى فدان فإن البنك يقوم بتحويل طلباتهم إلى البنك العقارى الزراعى المصرى الذى يعتبر ذلك من صميم نشاطه المصرفى .

ثانياً : منح قروض للجمعيات التعاونية عامة والقيام بأعمالها المصرفية :

ولا يقتصر خدمة البنك على الجمعيات التعاونية الزراعية فقط بل يقوم البنك بإقراض الجمعيات التعاونية عموماً مهما كان نشاطها طالما أنها مكوّنة طبقاً للقانون . فهو يقرض جمعيات التعاون المنزلى للبقالة والجمعية التعاونية للبترول وغيرها - ويمنح البنك الجمعيات التعاونية تخفيضاً فى سعر الفائدة للقروض التى يمنحها لها - فالبنك يقرض الأفراد أى المزارعين بسعر ٥ ٪ بينما يقرض الجمعيات التعاونية بسعر ٣ ٪ فقط .

ولا يقتصر خدمة البنك للجمعيات التعاونية على ذلك بل يقوم البنك بقبول الودائع وفتح الحسابات الحارية للجمعيات التعاونية أياً كان نوعها ونشاطها وفضلاً عما يقوم به من جميع الخدمات المصرفية التى تقوم بها البنوك

التجارية سواء من خصم كمبيالات أو فتح اعتماد لاستيراد بضائع من الخارج أو تحصيل شيكات إلى غير ذلك الأعمال المصرفية العادية - والبنك تشجيعاً لهذه الجمعيات التعاونية يمنحها فائدة على رصيد الحساب الجارى هي ١٥٪ وهذه الفائدة لا تحصل عليها الجمعيات التعاونية من البنوك التجارية .

ثالثاً : خدمة الحكومة فى عمليات التمويل وغيرها :

ويقوم البنك بخدمة الحكومة فى جميع ماتحتاج إليه من خدمات خاصة بالزراعة أو التمويل فمثلاً عهدت الحكومة إلى البنك فى تمويل عملة استيراد السكر من الخارج وتوزيعه على المستهلكين . كذلك عهدت الحكومة إلى البنك فى تسلم المواد التموينية وتوزيعها سواء من قمح أو حبوب مختلفة أو أرز أو دقيق محلى أو أجنبى أو سكر أو غيره فتستلم هذه المواد من الزراع حسب النصاب المحدد للقدان ويقوم بتخزينه فى شونه ثم يوزعه على المطاحن والمخابز وغيرها حسب تعليمات الحكومة - وإذا لم يكف المحصول المحلى لمقابلة طلبات التمويل فإن الحكومة تعتمد على البنك فى استيراد القمح من الخارج وتخزينه فى شونه .

مصادر أرباح البنك :

وتأتى أرباح البنك من عدة مصادر هى :

١ - أرباح ناتجة من بيع التقاوى والسماد والزكائب ومواد إبادة الحشرات الزراعية إلى المزارعين . فالبنك يستورد البذور والسماد وخلافه ويبيعها بسعر مرتفع والفرق هو مكسب للبنك إلا أن البنك لا يغالى فى أسعار البيع وذلك لأن هدف البنك هو رفع مستوى الفلاحين والمزارعين .

٢ -- أرباح ناتجة من فوائد الأموال التي يقرضها إلى المزارعين، وذلك أن البنك يقرض المزارعين قروضاً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وبسعر فائدة قدره ٥٪ للمزارعين و ٣٪ للجمعيات التعاونية .

٣ -- أرباح ناتجة من العمولة التي يتقاضاها البنك نظير العمليات المصرفية التي يقوم بها للجمعيات التعاونية مثل مصاريف فتح الاعتمادات المصرفية أو مصاريف تخزين المحاصيل في شئون البنك أو عمولة تحصيل أو خصم كمبيالات إلى غير ذلك .

٤ -- أرباح ناتجة من الأوراق المالية ذلك أن البنك يستثمر بعض أمواله في شراء أوراقاً مالية لتبقى متمتعة بميزة السيولة ولا شك أن هذه الأوراق المالية تدر عليه في نهاية العام أرباح ناتجة من كوبوناتها فضلاً عن أرباح البيع .

٥ -- عمولة البنك عن الخدمات التي يقوم بها لحساب الحكومة خاصة بالتأمين وخلافه .

مساهرة البنك لسياسة الإصلاح الزراعي :

من أهم الأعمال التي قامت بها ثورة ٢٣ يولية هو صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي يعتبر بحق حجر الزاوية في إصلاح الأحوال الزراعية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد فيما تهدف إليه من القضاء على ماساد الملكية العقارية في مصر من سوء التوزيع . وبما يرمى إليه من الأخذ بيد طبقات المزارعين الفقراء الكادحين ورفعهم إلى مستوى صفار الملاك وما يرمى إليه كذلك من العمل على تصنيع البلاد بتوجه قدر كبير من رأسمالها إلى المحيط الصناعي . وكان طبيعياً بعد ذلك كله أن يراجع بنك التسليف

مهمته في خدمة الزراع والتعاونيين وأن يدرس من جديد وسائله في هذا الشأن حتى يسائر باصلاحاته ركب البناء والتجديد وحتى يقوم بواجبه على الوجه الاكمل في ظروف الإصلاح الحالية .

والمعروف أنه قبل قيام الثورة كان كبار الملاك يقومون باستصلاح الأراضي البور لحسابهم مما كان يزيد مساحة الأرض المنزرعة بهذه المجهودات الفردية من جانب الملاك . إلا أنه عند ما قام الإصلاح الزراعي وحدد حداً أقصى للملكية كما حدد إيجارات الأتبان والعمال الزراعيين كان طبيعياً أن تفتزمهمة الملاك من ناحية استصلاح الأرض أضف إلى ذلك أن بعض كبار الملاك كانوا يقومون بتمويل صغار المستأجرين والزراع لمساعدتهم على شراء التقاوى والسماد والمواشي والمعدات اللازمة وقد أحال قانون الإصلاح الزراعي هذه المهمة على عاتق الجمعيات التعاونية الزراعية ونظراً لعظم هذه المهمة يتطلب الأمر تزويد هذه الجمعيات بموارد مالية كافية ولما كان بنك التسليف الزراعي والتعاوني هو المصدر الأول لإقراض تلك الجمعيات فلا بد من تزويده هو أيضاً بموارد مالية كافية تمكنه من الاضطلاع بالأعباء الجديدة التي ترتبت من تنفيذ الإصلاح الزراعي (١) . ولقد قامت الحكومة بمساعدته في هذه الناحية وذلك من ناحية ضمانه لعقد قرض من البنك الأهلي ومن ناحية إعطائه قرض حكومي .

وأهم التعديلات التي أقرها البنك ليسائر قانون الإصلاح الزراعي هو الآتي :

١ — يبذل البنك عنايته لتوفير التقاوى المنتقاه الممتازة للزارعين وتيسير إجراءات الحصول عليها ويدل على ذلك أن ما قام بتوزيعه

(١) من خطبة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري في الجمعية العمومية للمساهمين عن سنة ١٩٥٣ .

في الموسم الشتوى لسنة ١٩٥٣ هو ٢٩٥٣٤١ أردبا بينما كانت الكمية الموزعة في العام الذى سبقه هو ٦٧٩٢٥ أردبا فقط كالوزع في موسم زراعة القطن ٤٣١ ألف أردب بذرة مقابل ٤٢٠٢٥ ألف أردب في الموسم السابق وبالمثل في الارز بلغ ماوزعه ٧٣ ألف أردب مقابل ٧١٣٥ أردب ويجرى العمل على إعداد نصف مليون أردب من القمح المنتقاه لتوزيعها في الموسم الشتوى ٥٤ - ٥٥ كما أصبح من المتوقع أن يقوم البنك بالانفراد بتوزيع بذرة قطن الأشمو في العام القادم ومعظم بذور الكرنك .

٢ — عمد البنك البنك إلى تخفيض أسعار الاسمدة السكياوية حتى تتوفر للزارعين بأسعار مناسبة مما يخفض تكاليف الزراعة .

٣ — قام المجلس الدائم للانتاج القومى يبحث مشكلة الائتمان الزراعى من ناحيته المالية والزراعية واشترك البنك في اللجان التى شكلت لهذا الغرض وقد انتهت هذه الدراسات إلى وضع عدة توصيات سارع البنك إلى تنفيذ ما اتصل به منها وكان أهم هذه التوصيات إقراض المزارعين بضمان المحصول الناتج من الزراعة وقد بدأ البنك فعلا بتقديم سلف من الموسم الشتوى لسنة ١٩٥٣ فاستطاع صغار المستأجرين أن يحصلوا على المال اللازم لخدمة أراضيهم عندما يحرمون من معاونة الملاك .

٤ — عمد البنك إلى دراسة مشروع إنشاء صوامع للغلال بجمهورية مصر وقدم دراسته إلى المجلس الدائم للانتاج كما اشترك في اللجان المختلفة التى شكلها المجلس الدائم لتنمية الانتاج لبحث مشروع إنشاء مصنع للسباد في أسوان وآخر للجوت في القاهرة وقد انتهى

رأى البنك مبدئياً قبول الاشتراك في هذين المشروعين لاتصالها بأعماله أكبر اتصال .

٥ - شارك البنك المجلس الدائم للخدمات العامة في بحث مشاريع قانون التعاون الجديد وقد انتهت هذه الدراسات بما رفعه عن هذا القانون من أسباب شكوى المختصين من بعض أحكامه لعدم مساهمتها لأحوال التعاونين العملية في مصر .

٦ - بادر البنك منذ أخذ قانون الإصلاح الزراعي طريقه إلى التنفيذ بوضع خبرته وموارده تحت تصرف القائمين على المشروع وتدارس معهم وسائل إمداد المزارعين في المناطق التي شملها القانون واستولت عليها هيئة الإصلاح بالقروض والبدور والأسمدة على وجه يمكنهم من استغلال أراضيهم ويعوضهم ما حرموا من مساعدة الملاك . ويقوم البنك بتقديم جميع ما يلزم في هذا الشأن إلى مندوبي الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ليقوموا بدورهم بتوزيعها على المزارعين .

٧ - ولما كان قانون الإصلاح الزراعي قد ألقى عبء تمويل الملكيات الصغيرة المستجدة والإشراف عليها وتعددها بطرق الزراعة الحديثة ووسائلها الفنية على الجمعيات التعاونية الزراعية المزمع إنشاؤها . تطبيقاً لنص المادة ١٨ من هذا القانون فإنه مما لا شك فيه أن البنك وهو بنك التعاون سيظل في المستقبل كذلك المصدر الوحيد لمد أصحاب هذه الملكيات بالقروض عن طريق تلك الجمعيات . وقد اتفق مبدئياً مع الهيئة العليا للإصلاح الزراعي على إنشاء توكيلات ومخازن وشون لأراضى الإصلاح وعلى وضع خطة للعمل بها ، من شأنها تقريب مصادر التمويل من المزارعين .

٨ - يشجع البنك الجمعيات التعاونية بامتيازات منها أن سعر الفائدة للقروض هو ٣٪ بدلا من ٥٪ وأن يبيع الأسمدة والبذور للتعاونيين بخصم ٥٪ عن الأسعار التي يبيع به للجمهور .

تحليل ميزانية بنك التسليف الزراعى والتعاونى :

نهدف من وراء تحليل ميزانية بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى ناحيتين وهما :

- ١ - معرفة المصادر التي تمول البنك وتمده بالمال اللازم للقيام بأوجه نشاطه المختلفة وهذه ممثلة فى خصوم الميزانية .
- ٢ - معرفة أوجه الاستثمار التي يقوم بها البنك ويستثمر أمواله فيها وهذه ممثلة فى جانب الأصول .

[وهاك ميزانية البنك فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣]

بنك الـمسـليف الزراعي والتعاووني

شركة مساهمة مصرية (س.ت ٣٩١٢)

الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ١٩٥٣

مخصص

أصول

مخصص	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
رأس المال ٢٧٥٠٠	١٥٠٠٠٠	٠٠٠	٣١٧٠٠٠	٧٧٣	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠
الاكتياطي القانوني	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٣٩٥٦٩٥٠٠	٤٥٨
مال مخصص للطوارئ	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠	١١٠١٠٧٢	٧٣٠
وزارة المالية القروض الممتازة طبقا لاحكام الرسوم	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
بنايون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٠	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
وزارة المالية حساب جاري	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
وزارة المالية رصيد المحجوب من الاعانات	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
البنك الأهلي - قرض برهن القمح ١٩٥٢	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
المسكومية	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
وزارة التمويل	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
حساب جاري الجمعيات التعاونية	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
حسابات دائنة	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
حساب الارباح والخسائر	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
مرحل من عام ١٩٥٢	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
صافي ارباح عام ١٩٥٢	٢٠٠٤٦٣	٨١٧	٤٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٤٧٥٩٣٤	٨٨٤	٢٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
٧٩٤٦١	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٧٩٤٦١	٨٧٨	٧٩٤٦١	٨٧٨
٤٢٧	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٤٢٧	٨٧٨	٤٢٧	٨٧٨
٨٨٥٨٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٨٥٨٨	٨٧٨	٨٨٥٨٨	٨٧٨
٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧
تقديم بالبنوك	٤٤٨٣٥٥	٦١٩	٤٤٨٣٥٥	٦١٩	٤٤٨٣٥٥	٦١٩	٤٤٨٣٥٥	٦١٩
اوراق مالية	٤٥٦٤٩٠	٠٠٠	٤٥٦٤٩٠	٠٠٠	٤٥٦٤٩٠	٠٠٠	٤٥٦٤٩٠	٠٠٠
سلف مقدمة ضمان حق الامتياز	٨٩٧٧٣٦١	١٠٠	٨٩٧٧٣٦١	١٠٠	٨٩٧٧٣٦١	١٠٠	٨٩٧٧٣٦١	١٠٠
سلف مقدمة اصلاح الزراعي	٣٩٩٩٢٧	١٠٦	٣٩٩٩٢٧	١٠٦	٣٩٩٩٢٧	١٠٦	٣٩٩٩٢٧	١٠٦
سلف رهن حاصلات زراعية	٣٧٣٨٣٣	١٨٩	٣٧٣٨٣٣	١٨٩	٣٧٣٨٣٣	١٨٩	٣٧٣٨٣٣	١٨٩
سلف لشراء الات الزراعية والاشية	٢٥٩٦٢٥	٨٤٩	٢٥٩٦٢٥	٨٤٩	٢٥٩٦٢٥	٨٤٩	٢٥٩٦٢٥	٨٤٩
سلف عقارية لاصلاح الاراضي الزراعية	٥٩٧٠١	١٧٦	٥٩٧٠١	١٧٦	٥٩٧٠١	١٧٦	٥٩٧٠١	١٧٦
سلف عقارية لضمان مطالبات البنك	١٥٦٠٨	٤٠٠	١٥٦٠٨	٤٠٠	١٥٦٠٨	٤٠٠	١٥٦٠٨	٤٠٠
سلف مختلف الجمعيات التعاونية	١٠٠٠٨٥٨٣٩	٨٢٠	١٠٠٠٨٥٨٣٩	٨٢٠	١٠٠٠٨٥٨٣٩	٨٢٠	١٠٠٠٨٥٨٣٩	٨٢٠
حساب ضمان مقترن لحساب الحكومة	٥٧٤٥٩٦	٦٧٩	٥٧٤٥٩٦	٦٧٩	٥٧٤٥٩٦	٦٧٩	٥٧٤٥٩٦	٦٧٩
حساب جردت عمرة الإدارة	٢٤٩٦٤٨٣٤	٥٠١	٢٤٩٦٤٨٣٤	٥٠١	٢٤٩٦٤٨٣٤	٥٠١	٢٤٩٦٤٨٣٤	٥٠١
حساب التقاوى والبنود / ٥٢	٦٠٥٧١٥٩	٣٣٩	٦٠٥٧١٥٩	٣٣٩	٦٠٥٧١٥٩	٣٣٩	٦٠٥٧١٥٩	٣٣٩
حساب مدينة وتشمل ٢٧٦	٦٩٩٥٧	٧٦٧	٦٩٩٥٧	٧٦٧	٦٩٩٥٧	٧٦٧	٦٩٩٥٧	٧٦٧
حساب بالمحكومة	٤٢٥٠١٤١	٥١٢	٤٢٥٠١٤١	٥١٢	٤٢٥٠١٤١	٥١٢	٤٢٥٠١٤١	٥١٢
الاثاث والمهمات بعد الاستهلاك	١٢٩٩٣٣	٨٠٩	١٢٩٩٣٣	٨٠٩	١٢٩٩٣٣	٨٠٩	١٢٩٩٣٣	٨٠٩
التقارنات بعد الاستهلاك	١٠١٤٢٨	٧٥٤	١٠١٤٢٨	٧٥٤	١٠١٤٢٨	٧٥٤	١٠١٤٢٨	٧٥٤
التون بعد الاستهلاك	٣٩٧٦٠	٠٠٠	٣٩٧٦٠	٠٠٠	٣٩٧٦٠	٠٠٠	٣٩٧٦٠	٠٠٠
٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧	٤٧٠٦١٤٤٦٩٧

أولاً : الخصوم :

وهو عبارة عن المصادر التي تمتد البنك بما يحتاجه من أموال ولذلك فهو مدين بها لأصحابها الذين أقرضوه هذه الأموال وتعتبر بذلك من خصوم الميزانية وتنحصر المصادر التي تمول البنك في الآتي :

١ - رأس المال :

وقد كان رأس مال البنك عند انشائه هو مليون جنيه مقسمه إلى ٢٥٠.٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٤ ج مدفوعة بالكامل وتملك الحكومة نصف رأس المال ثم زيد وفقاً لقرار الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٧ إلى مليون ونصف جنيه بإصدار أسهم بنفس القيمة احتفظت الحكومة لنفسها بنصفه وتم الاكتتاب في النصف الآخر للبنوك المصرية والجمعيات التعاونية وأصبح رأس المال مكتتب فيه كالاتي :

جنيه

حصة الحكومة المصرية	٧٥٠,٠٠٠
البنك الأهلى المصرى	٢٠٠,٠٠٠
بنك مصر ، البنك العقارى المصرى بواقع ١٠٠,٠٠٠ ج لكل منها .	٢٠٠,٠٠٠
البنك الشرقى الألمانى	٢٣,٥٠٠
بنك الأراضى المصرى ، بنك الكريدى ليونيه بواقع ١٠,٠٠٠ ج لكل منها	٢٠,٠٠٠
المجموع	١,١٩٣,٥٠٠

١٠١٩٣٥٠٠ ما قبله

٤٥,٠٠٠	البنك العثماني ، بنك أثينا ، بنك الأناضول ، بنك الخصم
	الاهلي الباريسي ، البنك الإيطالي المصري - بنك باركلين ،
	البنك البلجيكي الدولي ، البنك التجاري الإيطالي ، شركة
	الغاز لبون وذلك بواقع ٥٠٠٠ ج لكل منها
٤,٠٠٠	بنك موصيري وشركاه
٣,٠٠٠	البنك العقاري الاهلي
٢,٥٠٠	بنك يونيان
٢,٠٠٠	صندوق الرهونات العقارية
٢٥٠,٠٠٠	اكتتاب الجمعيات التعاونية

الجملة ١,٥٠٠,٠٠٠

٢ - الاحتياطات :

وتشمل الميزانية الأنواع الآتية من الاحتياطات وهي :

(١) احتياطي قانوني (ب) احتياطي طوارئ .

(ج) احتياطات متنوعة (د) احتياطات سرية .

وستكلم عن كل واحد منها كالاتي :

(١) الاحتياطي القانوني : ينص قانون البنك على أن يوزع على المساهمين

حداً أدنى قدره ٥٪ من قيمة السهم ثم تأخذ الحكومة ربع الباقي من صافي الربح بعد خصم ٥٪ السابقة وبعد ذلك يؤخذ نصف الباقي كاحتياطي قانوني حتى يصل هذا الاحتياطي القانوني إلى ربع رأس المال . ولقد وصل الاحتياطي القانوني إلى هذه النسبة أي إلى ربع رأس المال في سنة ١٩٤٨ أي وصل

الاحتياطي القانوني إلى مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .
ولكن في سنة ١٩٤٩ عندما تقرر زيادة رأس المال إلى مليون ونصف
وذلك بمناسبة تحويل البنك إلى أولى مراحل بنك التعاون العام استتبع ذلك
تخصيص مبلغ ٢٢.٩٢٣ جنيها للاحتياطي القانوني بعد أن كان قد توقف
هذا الخصم في السنة السابقة لبلوغه ربع رأس مال البنك . وفي ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٥٢ وصل الاحتياطي القانوني إلى ٣١٧.٠٨٠ جنيها و ٧٧٣ مليا .

(ب) احتياطي الطوارئ : في السنوات التي تزيد فيها الأرباح يقوم
البنك بتجنيب جزء من أرباحه إلى حساب يسمى حساب مال مخصص
للطوارئ حتى يلجأ إليه في السنوات التي تنخفض أرباحه ولا يمكنه من
يوزع نسبة ٥٪ إلى المساهمين وهي النسبة التيضمنتها الحكومة وقد بلغ
بمجموع رصيد هذا الاحتياطي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٠٠.٤٦٣ جنيها
و ٨٤٧ مليا .

(هـ) احتياطات متنوعة : وهي احتياطي الديون المشكوك فيها —
واحتياطي الفوائد واحتياطي صندوق مكافأة الموظفين عند ترك الخدمة وقد
بلغ مجموع رصيد هذه الاحتياطات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغاً وقدره
٢٧٠.٢١٦٦ جنيها و ٩٣٨ مليا . وهذا المبلغ ضمن الحسابات الدائنة في الميزانية .

(و) احتياطات سرية : وهي عبارة عن احتياطات غير ظاهرة في
الميزانية ولا يمكن تحديد هارقياً ولكن يمكن استنباطها من تحليل الميزانية
ودراستها وهي تنتج عن طريق تقويم بعض الأصول بأقل من قيمتها مثل
البضائع والحاصلات الزراعية والأسمدة والزكائب وغيرها . فعند
تقويم هذه البضائع في نهاية السنة عند عمل الميزانية تقوم بأقل من قيمتها

الحقيقية ويكون الفرق هو احتياطي سرى. وبالمثل ينتج الاحتياطي السرى من أن الأصول الثابتة قيمتها الدفترية الظاهرة في الميزانية بعد الاستهلاك لاتساوى قيمتها الحقيقية فى الوقت الحاضر. فمثلا العقارات والأثاث والشون بعد الاستهلاك قيمتها حاليا لاشك أنها أعلى بكثير من قيمتها الدفترية ذلك لأن البنك قيد فى دفاثره قيمة هذه العقارات بثمن شراؤها فى سنة ١٩٣١ عند نشأته وأجرى عليها استهلاكاً سنة بعد أخرى وأصبحت قيمتها سنوياً تقل بقيمة الاستهلاك بينما لو قومت هذه العقارات بسعر اليوم لكان ثمنها أعلى بكثير مما هو ظاهر فى الميزانية والفرق هو احتياطي سرى. وعلى العموم فإن الاحتياطات السرية تدعم المنشأة وتقوى مركزها المالى وتزيد من قوتها وقدرتها المالية شأنها فى ذلك شأن باقى الاحتياطات الأخرى.

٣ - القروض : وهى تنقسم إلى قسمين كالآتى :-

(١) قروض حكومية : تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٢ من المرسوم رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالترخيص للحكومة فى الاشتراك فى إنشاء بنك زراعى تنص على أنه يجوز للحكومة المصرية ان تقرض البنك روضاً لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ويكون لهذه القروض وائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك (الفائدة الآن هى ١٪) ولا يجوز للحكومة أن تطالب بتسديد هذه القروض قبل تصفية البنك . وعلى هذا الأساس بلغت قروض البنك من وزارة المالية فى سنة ١٩٤٧ مبلغ ٥٠ مليون جنيه ولم تتغير حتى الآن . هذا فضلاً عن أن وزارة المالية أعتمدت له حساباً جارياً بلغ رصيده فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ١٩٣٤٧٥٠٠٠ جنيه و ٨٨٤ ملياً كما هو واضح بالميزانية .

وفي سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ بزيادة القروض المخول للحكومة منحها للبنك بمقدار ثلاثة ملايين من الجنيهات علاوة على الملايين الستة التي أقرضتها الحكومة للبنك فعلا وذلك حتى يتمكن البنك من إداء رسالته في التوسع في الاقراض الزراعي لصغار الفلاحين .

هذا ويلاحظ أنه علاوة على ما سبق فإن للحكومة حسابا دائما قدره ٢٠٩٦٩٩٧ جنيهها و٤٨٦ مليا يدخل ضمن الحسابات الدائنة في الميزانية .

(ب) قرض البنك المركزي : ولقد قام المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي بدراسة حالة الائتمان الزراعي في مصر ووسائل النهوض به وكان من ضمن الوسائل التي أوصى بها هو تمكين بنك التسليف الزراعي من الاقراض من البنك المركزي بضمان الحكومة وبشروط مناسبة . ولقد استجابت الحكومة لهذا التوجيه وتمكن البنك من اقتراض مبلغ مليوني جنيه من البنك الأهلي بضمان الحكومة برهن قح سنة ١٩٥٣ وسعر الفائدة في المتوسط ٢٪ وقد بلغ هذا القرض ٢ مليون جنيه .

٤ — حسابات جارية للجمعيات التعاونية :

ولقد قام البنك بتشجيع الجمعيات التعاونية في القطر المصري على إيداع أموالها طرفه بأن منحها فائدة على المبالغ المودعة بواقع ١٥٪ وسهل لها عمليات السحب بمنحها دفترًا للشيكات تسحب ما يلزمها بمقتضاه كما يقوم البنك بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية من فتح اعتمادات إلى خصم كمبيالات إلى تحصيل شيكات وأوراق تجارية إلى غير ذلك مما تقوم به البنوك التجارية . وقد بلغ رصيد الحسابات الجارية للجمعيات التعاونية طرف البنك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغا وقدره ١١٠١٠٧٢ جنيهها و٧٣٠ مليا

ولاشك أن البنك يقوم باستثمار هذه الأموال في القروض القصيرة

الأجل والتي يتقاضى عنها فائدة ٥٪ للمزارع و ٣٪ للجمعيات التعاونية يدفع منها ١٥٪ فائدة على الحساب الجارى والفرق هو ربح البنك .
٥ - حسابات دائنه :

وجملتها كما هو واضح بالميزانية ٤٧٩٩١٦٤ جنيهها و ٤٢٤ مليا وهى عبارة عن احتياطي الديون الشكوك فيها واحتياطي الفوائد ومبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه لتغذية صندوق مكافأة الموظفين عند ترك الخدمة ومجموع هذه الاحتياطيات المتنوعة مبلغ ٢٧٠٢١٦٦ جنيهها ، ٩٣٨ مليا كما سبق أضيف عليها الرصيد الدائن للحكومة المصرية وقد بلغ ٢٠٩٦٩٩٧ جنيهها و ٤٨٦ مليا لاغير .
٦ - حساب الأرباح والخسائر :

وقد بلغت ٨٨٥٨٨٨ جنيهها و ٨٢٥ مليا وهو عبارة عن ٩١٥٦ جنيهها و ٨٧٨ مليا ارباح مرحلة من عام ١٩٥٢ و ٧٩٤٣١ جنيهها و ٩٤٧ مليا صافي أرباح سنة ٤٣ وذلك قبل توزيعها على المساهمين .
٧ - حساب وزارة التموين :

وهو مبلغ ١٥٠٩٧٨٨ جنيهها و ٧٥٦ مليا خصصته وزارة التموين لحساب الركائب والآكياس المستبدلة بالأرز والفوارغ لحساب الحكومة وله مقابل في الأصول ضمن البضائع المشتراة لحساب الحكومة .
ثانيا : الأصول :

وهى تتمثل فى أوجه الاستثمارات المختلفة للأموال الموجودة فى جانب الخصوم . ونريد أن نبحت الآن كيف يقوم البنك باستثمار أمواله واحتياطياته والقروض المختلفة التى اقترضها وطريقة توزيع هذه الاستثمارات وهى كالآتى :

١ - نقدية على البنوك .

وقد بلغت ٤٤٨٣٥٥ جنيهها و ٦١٩ مليا وهى عبارة عن الأموال المودعة

في حسابات جارية لدى البنوك المختلفة لحساب البنك . ولا شك أن البنك لا بد أن تكون لديه نقدية سائلة ليتمكن من إعطاء السلف لصغار المزارعين وتكون تحت تصرفه في أى وقت . ولكن يعاب على ذلك أن الأموال المودعة في الحسابات الجارية بالبنوك بلغت حوالى نصف مليون جنيه وهو مبلغ كبير عاطل بدون استثمار وفي الوقت الذى يقترض البنك من الحكومة أو البنك المركزى بفوائد فإن لديه أموال نقدية سائلة بدرجة تزيد عن حاجته وعاطلة بدون استثمار . غير أنه يلاحظ أن هذا المبلغ لا يبقى ثابتا طول العام بل يتغير حسب تصرف البنك فيه فإما بالزيادة أو النقص ولذا لا يمكن أن نلقى اللوم على البنك لتركه هذا المبلغ الكبير بدون استثمار لأننا لا نعلم مدى تغير هذا المبلغ على مدار السنة وعمّا إذا كان يزيد عن حاجته فعلا من غيره .

٢ - الأوراق المالية :

وقد بلغ رصيدها فى الميزانية مبلغ ٤٥٦٥٩٠ جنيهاً وهى عبارة عن أموال استثمارها البنك فى شراء أوراقا مالية لتدر عليه فى نهاية كل عام كوبونات تدخل ضمن أرباح البنك . والواقع أنه لا يجوز أن يستغل البنك أمواله فى هذه الناحية ذلك لأن معنى ذلك خروجا عن وظيفته الأصلية وهو استغلال الأموال فى القروض الزراعية لخدمة الزراعة والحركة التعاونية ، خصوصا إذا لاحظنا أن البنك يقترض من الحكومة قروضا بفائدة ١٪ ثم يقوم باستثمارها فى أوراقا مالية لتدر عليه فائدة ٣ر٥٪ على أقل تقدير . فالحكومة لا تقرض البنك بهذا السعر المنخفض إلا لى يستغل الأموال المقرضة فى إمداد الزراع بما يحتاجون إليه من قروض زراعية ولا يجوز أن يستغلها فى أوراقا مالية لتدر عليه ربعا لأن ذلك يعتبر خروجا عن القصد من السلفة . ولكن إذا نظرنا إلى أنواع الأوراق المالية التى يستثمر

فيها البنك أمواله نجد أنها نوعين اثنين فقط وهى قرض وطنى وأسهم الجمعية التعاونية للبترول كالآتى : —

سندات قرض وطنى ٣٢٥/٢	بسعر الشراء	٤٩٥٠٩٠	جنيها
أسهم الجمعية التعاونية للبترول	بسعر الشراء	٥٠٠	»
الجملة		٤٩٥٥٩٠	»
تنزيل احتياطي فرق أسعار		٣٩٠٠٠	»
		٤٥٦٥٩٠	»

فبالنسبة للقرض الوطنى نجد أنه من واجب كل منشأة تجارية أن تساهم فى القروض الحكومية لأن ذلك يعتبر عملا وطنيا فى إمداد الحكومة بالمال اللازم وتغطية القروض التى تصدرها لصالح الدولة ولذلك لا يمكن أن نلقى اللوم على البنك فى استثماره أمواله فى هذا النوع من الأوراق . أما النوع الثانى فهو أسهم الجمعية التعاونية للبترول وهو من ضمن نشاط البنك ولا يعتبر بذلك خروجاً عن نشاطه المعتاد . غير أننا نلاحظ أن البنك قد استنزل من ثمن هذه الأوراق مبلغاً وقدره ٣٩٠٠٠ جنيها وهو عبارة عن احتياطي فرق أسعار وفى الواقع يعتبر هذا المبلغ من ضمن الاحتياطات وكان من الممكن وضعه ضمن الاحتياطات المختلفة فى جانب الخصوم بدلا من تخفيض قيمة الأوراق المالية به .

٣ — سلف متنوعة :

سبق أن أوضحنا أن البنك يعطى ثلاثة أنواع من السلف وهى قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل وعلى ضوء هذه الأنواع الثلاثة نجد أن السلف التى يمنحها البنك بلغت قيمتها مبلغ ٤٩٦ م ١٠٦٦٠٤٢٣ ج مقسمة كالآتى :

(١) سلف مقدمة بضمان حق الامتياز : وهى عبارة عن السلف التى يمنحها البنك للمزارعين لمساعدتهم فى زراعة أراضيهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ٤٨ وضمنان البنك فى هذه الحالة هو المحصول إذ أن له امتياز على المحصول بعد دين الحكومة الخاص بضريبة الأطنان . وهى بذلك تعتبر من النوع الأول أى من السلف قصيرة الأجل . وقد بلغت قيمة السلف الممنوحة للبنك مبلغاً وقدره ٨٩٧٧٦٣١ جنيها و ١٠٠ ملياً .

(ب) سلف مقدمة للإصلاح الزراعى : وهى عبارة عن السلف التى منحها البنك نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وضمنان البنك فى هذه الحالة هو ضمان الحكومة لهذه الأرض وهو ضمان قوى وقد بلغت قيمة السلف التى أعطيت فى هذا البند مبلغاً وقدره ٢٩٩٤٢٧ جنيها و ١٠٦ ملياً .

(ج) سلف برهن حاصلات زراعية : وهى قصيرة الأجل أعطيت بضمان المحصول حتى يتمكن المزارعين من بيع محصولهم بالسعر الملائم . وقد بلغت قيمتها ٣٧٣٨٣٣ جنيها و ١٨٩ ملياً . وهذه تعتبر أيضاً من السلف قصيرة الأجل .

(د) سلف لشراء الآلات الزراعية والماشية : وهى عبارة عن سلف يمنحها البنك للزراع لغرض تمكينهم من شراء ما يحتاجون اليه من مواشى أو آلات زراعية مختلفة لا يقدرّون على دفع قيمتها فوراً ولذلك كان يعتبر هذا النوع من السلف متوسطة الأجل لأن البنك يقسطها على مدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات وقد بلغت قيمتها ٢٥٩٦٢٥ جنيها و ٨٤٦ ملياً .

(هـ) سلف عقارية لإصلاح الأراضى الزراعية : وهى التى يمنحها البنك بضمان الأرض الزراعية وهى سلف طويلة الأجل يقرضها البنك لمدة تصل إلى عشر سنوات وقد بلغت قيمتها فى الميزانية ٥٩٧٠١ جنيها و ١٧٦ ملياً .

(و) سلف عقارية بضمان مطلوبات البنك : وتبلغ قيمتها ١٥٦٠٨ جنيها و ٤٠٠ ملياً وهى بضمان عتارى .

(٧) سلف للجمعيات التعاونية: وتبلغ قيمتها ٥٧٤٥٩٦ جنيهًا و ٦٧٦ مليا
وهي السلف التي يمنحها البنك لمختلف جمعيات التعاون بضمان شخصي أو برهن
منقول أو بضمان الحكومة وهي سلف قصيرة الأجل .

٤ - البضائع: وهي على أنواع كالآتي :

(١) بضائع مشتتة لحساب الحكومة : وجملتها ٢٤٩٦٤٨٣٤ جنيهًا
و ٥٠١ مليا تشمل كالآتي :

مليم جنيه	
٢٢٦٤٩٥٥٧٠٠٥٥	حاصلات زراعية ومواد إبادة حشرات
٤٠١٧٨٦٣٠٤	سكر
٤٠٣٧٠٢٣٨٦	زكائب وأكياس
١٥٠٩٧٨٨٧٥٦	الزكائب والأكياس المستبدلة بالأرز والفوارغ
	خصم ٥١ ولها مقابل في الخصوم ضمن حسابات الدائنة
٢٤٩٦٤٨٣٤٠١	

(ب) بضائع لحساب البنك: وجملتها ٦٠٥٧١٥٩ جنيهًا و ٢٣٩ مليا وبياناتها كالآتي

مليم جنيه	
٥٦١٣٣٦٣١١٣	أسمدة وخيش للبنك
١٢٢٧٩٩٣٥	الزكائب
٤٢٦٢٩٨٠٢١	الزكائب المستعملة
٥٢١٨٠١٧٠	مواد إبادة الحشرات
٦٠٥٧١٥٩٢٣٩	

(ح) التقاوى والبذور: وجملتها ٦٩٩٥٧ جنيهًا و ٧٦٧ مليا وبياناتها كالآتي:

٦١٢٢٧٥٤٥	تقاوى بذرة القطن ٥٤/٥٣
٨٧٢٠٢٢٢	تقاوى أرز ٥٤/٥٣

٦٩٩٥٧٧٦٧

٥ — حسابات مدينة :

وهي حسابات مدينة متنوعة بلغ مجموعها ٤٢٥٠١٤١ جنيها و ٥١٢ مليا منها للحكومة ٢٤٥٢٤١٠ جنيها و ٢٧٦ مليا .

٦ — الأصول الثابتة : وتشمل الآتى :

- (١) الأثاث والمهمات : وبلغ قيمتها بعد الاستهلاك مبلغ ١٢٩٩٣ جنيها و ٨٠٤ مليا وهو مقدرة على أساس ثمن الشراء بعد خصم قيمة الاستهلاك الذى تحوى احتياطى سرى كما سبق إيضاحه .
- (ب) العقارات : وتبلغ قيمتها ١٠١٤٢٨ جنيها و ٧٥٩ مليا وهى مقدرة على أساس ثمن شرائها وتكاليفها الكلية بعد خصم الاستهلاك وهى بذلك تحوى سريا كما سبق إيضاحه .
- (ج) الشئون : وتبلغ قيمتها ٣٩٧٦٠ جنيها وهى مقدرة على أساس ثمن الشراء بعد خصم الاستهلاك وتشمل بذلك احتياطا سريا أيضاً .

الفصل الرابع

البنك العقاري المصري

تاريخ التأسيس العقاري في مصر:

لم يكن التسليف العقاري معروفا في مصر قبل عام سنة ١٨٨٠ حيث كان هناك طائفة المراهبين الذين كانوا يقرضون بشروط باهظة معد لها ٢٪ إلى ٤٪ عن الشهر الواحد وكان هدفهم الحقيقي هو الاستيلاء على العقار لا استثمار أموالهم.

وفي ابريل سنة ١٨٨٠ تأسست في لندن شركة الاراضي والرهن العقاري المصري برأسمال ١٢٧٠٠ ج.ك

وفي يونية سنة ١٨٨٠ تأسس في باريس البنك العقاري المصري برأسمال قدره ٢٧٥ مليون فرنك.

وفي سنة ١٩٠٢ تأسس في القاهرة البنك الزراعي المصري برأس مال قدره ١٦٩٩٥٣٠ ج

وفي سنة ١٩٠٥ تأسس بالقاهرة بنك الاراضي المصري برأس مال قدره ١٩٣٩٣٧٥

وقد حدث في سنة ١٩٠٧ أزمة مالية كان من نتائجها إفلاس كثير من بيوت التسليف التي غلت أيديها عن التسليف بل طالبت بما لها من الديون لدى المزارعين مما أدى إلى تعرض كثير من المزارعين إلى إجراءات نزع

ملكية أراضيهم فتدخلت الحكومة سنة ١٩١٢ لوقف حد لذلك باستصدار القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ المشهور بقانون الخمسة أفدنة وينص على أنه لا يجوز الحجز على الملاك الذين يحوزون هذا النصاب أو مادونه لوفاء ما عليهم من ديون . غير أن هذا القانون قد أضر بالمزارعين من جهة أخرى إذ حرمهم الانتفاع بمزية التسليف المنظم ذى الفوائد القليلة ودفعهم إلى أيدي المرايين . ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا إذ زالت الأزمه وانتعشت الحالة في البلاد في سنة ١٩١٧ ، وذلك لوجود القوات العسكرية في مصر في الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى توظيف الأيدي العاملة وعدم وجود بظالة فضلا عن وقف تيار السفر إلى الخارج للاضطراب مما رجح كفة الميزان الحسابي لصالح مصر كما ارتفعت أسعار الحاصلات الزراعية فشلا وصل سعر القطن إلى ١٩٦ ريبالا في أوائل سنة ١٩٢٠ لذلك عمد الزراع إلى تسديد ديونهم وتخليص أراضيهم المرهونة .

ولم يستمر هذا الرخاء طويلا حتى قامت أزمة اقتصادية عالمية في المدة من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ تأثرت بها مصر وهبطت أسعار المحاصيل مما دفع الحكومة إلى التدخل لشراء محصول قطن سنة ١٩٢٩ بسعر ٢٨ ريبالا للكلاريدس ، ١٩ ريبالا للأشموني ، واستمر هبوط القطن رغم ذلك إلى أن بلغ ١٣ ١/٢ ريبالا للسكراريدس ، ١٠ ريبالا للأشموني محصول سنة ١٩٣٠ . وكان من نتيجة ذلك أن عجز الزراع عن الوفاء بديونهم في مواعيدها واضطرت الحكومة إلى التدخل لصيانة الثروة العقارية بأن قرر مجلس الوزراء في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ بتقسيط مجموع المستحق على خمس سنوات بدون فائدة ، كذلك أنشأت الحكومة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بنك التسليف الزراعي برأس مال قدره مليون جنيه دفعت الحكومة نصفه في الاكتتاب في رأس المال ، وكان هدف الحكومة أن يقوم البنك بمنح الزراع

سلف زراعية وتقديم البذور والسماد إليهم بالاجل حتى تمكنهم من استغلال
أعمالهم بشروط حسنة . ووضعت الحكومة مبلغ مليون جنيه تحت يد
بنك التسليف الزراعى لمنع البيوع الجبرية محافظة على الثروة العقارية فى البلاد .
وفضلا عن ذلك فقد كلفت الحكومة الشركة العقارية المصرية بشراء الأطنان
المعروضة للبيع بثمن بخس الى حين وجود مشتر لها مع إعطاء المدين الاصلى
وعائلته ثم أهل منطقته حق الأولوية فى الشراء . وقد اشترت الشركة لحساب
الحكومة ١٧٨١٠ فدان بسعر ١٢٤٢٨١٧ جنيها . وقد أصدر مجلس الوزراء فى
سنة ١٩٣٤ قراره بأن تتولى مصلحة الأملاك الأميرية إدارة هذه الأطنان
وخصصت لها إدارة سميت إدارة صيانة الثروة العقارية . ثم أصدرت الحكومة
شروطها ميسرة لرد هذه الأطنان لأربابها على أساس أن يقوم المشتري بدفع
١٠٪ من الثمن ودفع ٣٪ فوائد رأس المال لمدة ٥ سنوات ويقسط الباقي
على ٣٥ سنة . على أن من لم يتقدم حتى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ يسقط حقه .
وقد قامت الإدارة المذكورة برد ١٨١٩٤ فدان لأصحابها . كذلك لم تكثف
الحكومة بهذه الإجراءات العاجلة بل دخلت على الفور مع البنوك العقارية
فى مفاوضات للوصول معها إلى تجميد المتأخرات وضمها إلى رأس المال
الحقيقى مع مد أجل تقسيطها . وقد تمكنت الحكومة من الاتفاق مع البنوك
العقارية الكبيرة الثلاثة وهى البنك العقارى المصرى وبنك الأراضى المصرى
وشركة الرهن العقارى المصرى . وصدق على هذه الاتفاقات بالقانون رقم ٧
لسنة ١٩٣٢ مقررآ آجال سلف هذه البنوك وتخفيض سعر الفوائد العادية
وسعر فوائد التأخير . كذلك قضت أن العقارات المرهونة لأحد البنوك
المذكورة والسارى عليها أحكام النسوية لا يجوز أن يتخذ بشأنها إجراءات
نزع الملكية بواسطة أى دائن آخر قبل مضى ١٨ شهرا .

ورغم المزايا الكبيرة التى حققها هذه الاتفاقات فقد أثبتت السنين التى

تلت تطبيقها أن الأقساط الجديدة لا تزال غير مناسبة مع غلة الأراضى المرهونة وتأخر المدينون عن تسديد قسطى سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٤ وألجوا بمطالبة الحكومة إلى التدخل من جديد دفعاً لخطر البيوع الجبرية فصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ بتجميد ومد آجال قروض البنكين العقارى والأراضى^(١).

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وجاء معها الرواج للزراع وارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية مما جعل الحكومة تفكر فى تعديل القوانين السابقة حتى لا تتحمل الخزانة المصرية دفع أى شئ . وقد صدرت القوانين ١٢ لسنة ١٩٤٢ والقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ والقانون ٥٧ لسنة ١٩٤٥ لهذا الغرض وتسوية الديون العقارية نهائياً بعد تسديد ما عليها .

التمويل :

نود أن نعرف ماهى المصادر التى يلجأ إليها البنك العقارى المصرى للحصول على المال اللازم له والذى يستخدمه لأقراض عملائه برهون عقارية . ويمكننا أن نحدد أن للبنك ثلاث مصادر يلجأ إليها وهى .

١ — رأس المال :

وتمثل رأس المال فى ٤٠٠,٠٠٠ سهم عادى منها ٤٦١ سهم اسمى و ٣٩٩٦٣٩ سهم لحاملة قيمة كل منها ٥٠٠ فرنك فرنسى [الفرنك الفرنسى مقوم بسعر ٨٥٧٥ و ٣ قرشا] وهناك ٢٠٠٠ حصة تأسيس لم يقدر لها قيمة .

وعلى ذلك يكون رأس المال هو ٤٠٠,٠٠٠ سهم $\times ٣,٨٥٧٥ =$

(١) راجع القانون رقم ٤٨ لسنة ٣٦ المنشور بالوقائع المصرية عدد ٦٠ فى ١١ مايو سنة ١٩٣٦

٧,٧١٥,٠٠٠ جنيه ولكن هذه الأسهم لم يدفع منها إلا النصف فقط أى ٣,٨٥٧,٥٠٠ جنيه والنصف الآخر مازال فى ذمة المساهمين ويظهر فى الميزانية فى جانب الأصول بينما يظهر قيمة رأس المال الكامل فى جانب الخصوم .

٢ - الاحتياطيات :

نظرا إلى أن البنك أنشئ منذ سنة ١٨٨٠ أى منذ أكثر من ٧٤ سنة فإنه قام بخصم جزء من أرباحه السنوية وتجنبيها فى حساب مستقل يعرف بالاحتياطى . فالاحتياطى هو فى الواقع أرباح غير موزعة جنبها البنك لأغراض عامة أو خاصة . فمثلا من الأغراض العامة التى يستخدم فيها الاحتياطى هو تقوية مركز البنك بصفة عامة . أما الأغراض الخاصة فهى الأغراض التى كون كل احتياطى من أجلها . وقد بلغت قيمة جملة الاحتياطيات التى لدى البنك حسب ميزانيته المنتهية فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ مبلغا وقدره ٤,١٩٤,٥٤٧ جميعها مشمرة فى استثمارات مختلفة مثل أوراق مالية أو عقارات أو غير ذلك وهذه الاحتياطيات موزعة كالآتى :

جنيه	
٢,٣٦٦,٨١٨	احتياطى قانونى
٩٧٠,٧٧٣	د غير عادى
٦٠٣,٤٠٩	د لمختلف الطوارئ
٢٥٣,٥٤٧	د الأسهم
<u>٤,١٩٤,٥٤٧</u>	الجملة

هذا فضلا عن مبلغ ٣٨٣,٣٠٠ جنيه احتياطى لخدمة أنصبة السندات ٤٩٦٠٥ جنيه احتياطى لاستهلاك السندات المتداولة .

٣ - السندات :

لم تكن الأموال التي حصل عليها البنك عن طريق رأس ماله وعن طريق احتياطياته التي أذخرها طول حياته الطويلة منذ انشائه إلى الآن أي مدة ٧٤ سنة كافية لمباشرة نشاطه العقاري وعلى ذلك اضطر إلى الاقتراض بإصدار قروض طويلة الأجل هي السندات التي أمكنه بواسطتها من أن يحصل على ما يقرب من ٤٤ مليوناً من الجنيهات . والواقع أن هذه الأربعة والأربعون مليوناً من الجنيهات عمد إلى إقراضها إلى الجمهور ثم استردها ثم أعاد تسليفها وبذلك أفاد مصر باعتمادات انتهية تربو على مائة مليون من الجنيهات .

وقد أنت ثلاثة أرباع هذه الأموال المقترضة أي حوالي ٣٣ مليوناً من إصدار سندات بدون أنصبة أ كُتِبَ معظمها في فرنسا وكانت فائدتها في أول الأمر ٥ ٪ و ٦ ٪ . ولكن عندما قد توطدت الثقة في البنك سمح له بتسديدات وتحويلات وأسفرت هذه القروض عن فائدة بواقع ٤ ٪ ثم ٣ ٪ ثم ٣ ٪ .

أما الربع الباقي من هذه الأموال فقد أنت به سندات ذات أنصبة أصدرت على أربعة دفعات في سنة ١٨٨٦ و ١٩٠٣ و ١٩١١ و ١٩٥١ على التوالي وكانت قيمة كل إصدار أربعة ملايين من الجنيهات ماعدا الأخير قيمته ٥ مليون جنيه . وكان سعر الفائدة الإسمي لهذه القروض ٣ ٪ وفقاً للفرمان الذي أقر مبدأها وسجله القانون الأساسي للبنك . وقد أ كُتِبَ معظمها في مصر والشرق الأوسط إذ يحتفظ صغار المدخرين فيها بميل تقليدي إلى هذه القروض ذات الأنصبة التي يصدرها البنك العقاري ويولونها ثقتهم . وأن هذه القروض بفضل سعر تكلفتها الملائم قد ساعدت كثيراً البنك العقاري المصري على انتاج سياسة التسليف بفوائد معتدلة .

هذا وتبلغ القيمة الأساسية للسندات المتداولة بعد الاستهلاك ٣٥٨٤٦٣٨ جنيه وذلك حسب ميزانية البنك في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ .
وعلى هذا الأساس يمكن معرفة الأموال التي لدى البنك من هذه النواحي
الثلاث وهي : —

رأس المال	٣٨٥٧٥٠٠٠
سندات	٣٥٨٤٦٣٨٠
احتياطيات	٤١٩٤٥٤٧٠
احتياطي لخدمة أنصبة السندات	٣٨٣٣٠٠٠
احتياطي لاستهلاك السندات المتداولة	٤٩٦٠٥٠
الجملة	١٢٠٦٩٥٩٠

أى أن البنك أمكن تمويله بهذه الطرق بمبلغ ١٢ مليون جنيه يستخدمها
في أعماله المصرفية .

مشكلة التمويل والاستثمار لدى البنك :

والواقع أن المشكلة الكبرى التي تقابل البنك هو محاولة التوفيق بين
إيجاد الأموال وإقراضها ثم إعادة إقراضها لجمهور عملائه حتى لا يبق منها
شيئاً بدون توظيف أى عاطلا على مدار السنين في المدى الطويل . والواقع
أن البنك يعترضه الكثير من الصعاب والمفاجآت التي لم يكن يتوقعها نظراً
لطول المدة مما يستحيل التنبأ بالظروف الاقتصادية في الدولة في المدى
الطويل ونشرح بعض هذه المصاعب في الآتي :

١ - من المعروف أن طلبات الإقراض تزداد في سنى الأزمة حيث
يقل دخل الأرض أو العقار فيضطر صاحبه إلى رهنه لحاجته إلى المال . أما

في سنوات الرواج فعلى العكس من ذلك ترتفع أسعار المحاصيل وتزداد أرباح المزارعين فيعمدون إلى دفع ما اقترضوه من أموال برهن أراضيتهم بل يدفعون القرض قبل حلول ميعاده حتى يخلصوا أراضيتهم من الدين الذي يرزح به كاهلهم. وهنا تقابل البنك مشكلة وهو أنه في أوقات الأزمة حيث يكثر الطلب على القروض لا يمكن للبنك أن يصدر سندات ويقترض من الجمهور حيث الوقت غير ملائم ولن يجد لدى الجمهور مالا مدخراً لشراء هذه السندات. بينما في أوقات الرواج إذا قام البنك بطرح سندات في السوق فسوف يجد من يشتريها فوراً لوفرة المال المدخر لدى الجمهور. وعلى ذلك يجد البنك أنه في سنتين الرخاء فإن الأموال التي أقرضها تعود إليه قبل الميعاد المحدد ويصبح لدى البنك فائضاً كبيراً من المال غير مستثمر يبحث له عن وسائل للاستثمار حتى يمكن أن يغطي التزاماته من دفع فوائد السندات وأنصبتها وتغطية مصاريفه ثم توزيع ربح مرض للمساهمين بعد ذلك.

وللتدليل على ذلك نقول بأن مجموع الديون العقارية التي كانت للبنك في سنة ١٩١٣-١٩١٤ بلغت ٢٧ مليون جنيه فجاءت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤-١٩١٩ وأدى ازدهار أحوال المدينين فيها إلى تسديدات انقصت مقدار هذه الديون إلى ١٧ مليوناً بعد عشر سنوات. وعندما أتت الحرب العالمية الثانية تكررت الظروف نفسها حتى وصلت مجموع هذه الديون في سنة ١٩٤٧ إلى مستواه الأدنى وهو ٥٦٠٠ ر. ٦٠٠ جنيه. ولا شك إن نقص رصيد هذه الديون يعني بالتالي نقص زصيد الفوائد المحصلة منها وهي مصدر أرباح البنك في النهاية. ولذا كانت تقابل البنك مشكلة استثمار هذه القروض التي

تسدد إليه فكان يستثمرها في الأوراق المالية حتى تتمتع بمتزة السيولة عندما يحتاج إليها فيمكن بيعها في البورصة والحصول على نقد سائل يقرضه لعملائه . والواقع أن عملية الاستثمار في الأوراق المالية مكنت البنك من الحصول على أرباح من هذا الباب ولكنها ضئيلة لا تناسب مع أرباحه من الإقراض برهن العقارات وهو نشاطه الأصلي .

٢ - هبوط فية النقود - ولنشرح أثر ذلك على البنك نقول بأننا لو نظرنا إلى الماضي القريب أى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ نجد أن قيمة الجنيه المصرى كانت مرتفعة وكانت هناك قروض عقارية كثيرة يطلبها العملاء من البنك نظراً للضائقة المالية التى كان ترزح فيها مصر والعالم أجمع والتي كانت من أهم أسباب الحرب - ولكن بعد أن قامت الحرب الثانية وقل تعطل العمال وازداد الرواج وارتفعت الأسعار وزادت أرباح المزارعين وأصحاب العقارات فأمكنهم من تسديد القروض التى أقرضوها من البنك العقارى قبل ميعاد الاستحقاق حتى يوفروا على أنفسهم الفوائد التى يدفعونها عن هذه القروض طالما لديهم مالا موفراً وفائضاً من أرباحهم . وهنا نتساءل هل قيمة النقود التى سددها للبنك في سنة ١٩٤٧ هى نفس قيمة النقود التى اقترضوها منه في سنة ١٩٣٧ لاشك أننا كنا نعلم أن الجنيه المصرى هبطت قيمته إلى خمس قيمة ما قبل الحرب . ولاشك أن هؤلاء العملاء يقومون بسداد ما عليهم عدا ولكن لا يسددوا ما عليهم بنفس القيمة . فهم يسددوا مبلغ عشرة آلاف جنيه التى اقترضوها في سنة ١٩٣٧ ولكن قيمة هذه العشرة آلاف جنيه التى سددها في سنة ١٩٤٧ لا تساوى

سوى ألفين جنيه فقط . والبنك خاسر في هذه الحالة ولكنه لا يمكن أن يعترض وهي مخاطر المهنة التي يتكبدتها في المدى الطويل .

٣ — التشريعات التي تصدرها الدولة مستقبلا وتأثيرها على البنك . ومن أمثال هذه التشريعات القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ المشهور بقانون الخمسة أمدنه وهي تنص على أنه لا يجوز الحجز على الملاك الذين يحوزون هذا النصاب وما دونه لوفاء ما عليهم من ديون . مما أدى إلى أن الديون التي كانت للبنك والتي كان أقرضها بضمان أراضي تلك الفئة قد لاقت خطر عدم تمكن البنك من الحجز عليها الصذور هذا القانون . وبالمثل هناك تشريع ينص على أنه لا يجوز أن تكون قيمة الفوائد والفوائد المركبة طول مدة القرض تزيد عن قيمة الأصل ، والواقع أن هذا القانون كان له أثر آ في تخفيض أرباح البنك . وقس على ذلك التشريعات التي تحدد سعر الفائدة وتعده بالتخفيض فبعد أن كان سعر الفائدة ٩٪ هبط إلى ٧٪ . وبالمثل تشريعات الضرائب وتأثيرها على أرباح البنك . كل ذلك يؤدي في النهاية إلى تخفيض أرباح البنك وهي مسائل لا يمكن حسابها مقدما ومن مخاطر المهنة .

٤ — هبوط قيمة العقارات في الدولة بصفة عامة وبالتالي هبوط قيمة العقارات الضامنة لقروض البنك فمثلا نجد أنه عندما ترتفع قيمة إيجارات المساكن نجد الكثير من أصحاب الأراضي يعمدون إلى طلب قروض من البنك بضمان أراضيهم أو منازلهم وذلك لبناء هذه الأراضي وتعليق هذه المنازل بأدوار جديدة أملا في الربح . والبنك يجيب أصحابها إلى طلبهم ويقوم العقارات الضامنة بما تساويه وقت طلب السلفة . ولكن بازدياد طلب القروض واستخدامها

في بناء عمارات جديدة سيؤدي إلى هبوط في الإيجارات وبالتالي في القيم الضامنة لقروض البنك مما يجعل البنك يخشى على قروضه في هذه الحالة لضعف الضمان . أضف إلى ذلك ما يصيب هذه العقارات الضامنة من هبوط نتيجة أحداث لا تدخل في حسابان البنك مثل هبوط قيمتها بسبب الحرب والخوف من هدمها بفعل القنابل الجوية كما حدث الحرب الأخيرة حيث هبطت قيمة المباني خصوصاً في المدن المعرضة للغارات الجوية . ولا شك أن في هذا الهبوط ضعف للضمان المعطى للبنك .

الشروط الواجب توافرها في الضمان المقدم للبنك

ويشترط البنك في العقار المقدم ضماناً للقرض المطلوب منه شروطاً أهمها الآتي :-

١ - يجب أن يكون العقار الضامن لم يسبق رهنه ضماناً لقروض أخرى لم تسدد بعد

٢ - لا يقبل البنك طلبات القروض المقدمة إليه بضمان المسارح أو المناجم أو المحاجر

٣ - يجب في العقار الضامن أن يكون له حصيلة دائمة محققة

٤ - عند طلب قرض بضمان مباني مصنع تقوم هذه المباني على أساس قيمتها دون مراعاة قيمتها بسبب إعدادها الصناعي

الالتزامات المقررة قبل البنك

يمكن تلخيص هذه الالتزامات في الآتي :-

١ - يجب التأمين على العقارات القابلة للحريق لدى إحدى شركات

التأمين المعتمدة من البنك العقاري المصرى على نفقة المقترض .
ويجب تحويل التعويض إلى البنك العقاري المصرى
المصرى فى حالة نشوب الحريق . ويجب الاستمرار فى دفع
أقساط التأمين طوال مدة القرض . ويجوز للبنك أن يطلب من
العميل أن يكون التأمين باسمه وأن يكون سداد الأقساط بمعرفته
وحيث أن يضيف البنك قيمة قسط التأمين على قيمة القسط السنوى
للقرض ليدفعها العميل فى مواعيدها .

٢ — يجب على المقترض سداد ضريبة الأطنان أو العوائد على العقار
فى مواعيدها ويقدم إلى البنك فى شهر يناير من كل سنة طول
مدة القرض ما يثبت سداده للضرائب التى تكون فى ذمته عن
السنة السابقة . وذلك لأن دين الضريبة الحكومية دين ممتاز عن
دين البنك ولذا فإنه يحى نفسه خطر تراكم هذا الدين والمساس
بحقوقه . وإذا تأخر العميل عن سداد الضريبة وكان من شأن
ذلك المساس بضمان القرض فيجوز للبنك أن يطالب العميل بسداد
كامل القرض دفعة واحدة .

٣ — يجب أن يقوم العميل بسداد الأقساط السنوية فى مواعيدها
ويترتب على التخلف عن سداد قسط سنوى واحد استحقاق
الدين بتمامه وذلك بعد انقضاء شهر واحد من إنذار المدين .

٤ — يجوز للدينين أى عملاء البنك أن يقوموا بوفاء المطلوب منهم
مبجلاً بعد ستة شهور من إخطار البنك بذلك ويجب سداد قيمة
القرض نقداً .

٥ — يجب على المقترض أن يخطر البنك بالتصرفات الكلية أو الجزئية

التي يوقعها في الأطيان المرهونة وذلك على يد محضر وفي بحر الشهر التالي لحصولها . ويجوز للبنك في حالة عدم الإخطار في هذا الميعاد مطالبته بسداد كامل مطلوبها قبله .

٦ - يجب على المقرض كذلك إخطار البنك وفي بحر الشهر التالي بما يصيب العقار المرهون من تلف وبكافة الأحداث التي من شأنها الانتقاص من قيمة القرض أو تعكير حيازته أو الإخلال بحق الملكية فإذا لم يتم المقرض بهذا الإخطار في الميعاد المحدد فيجوز للبنك مطالبته بسداد كامل مطلوباته كما يجوز له المطالبة بضمان إضافي في حالة إنقاص قيمة العقار المرهون

إجراءات طلب القرض :

يجب أن يملأ طالب القرض استمارة خاصة وتختلف بياناتها عما إذا كان الضمان عقاراً مبنياً أم أطياناً . وأهم البيانات التي يشملها الطلب هي إسم طالب السلفة وعنوانه ، وقيمة السلفة المطلوبة ومدتها ، وبيانات عن العقار الضامن من ناحية موقعه وتفصيل وافية عنه من ناحية مساحته الإجمالية والمساحة المبنية وعدد الأدوار ومجموع الشقق والدكاكين ثم الإيراد الإجمالي والمصاريف السنوية والإيراد الصافي . فالبنك يتطلب دائماً أن تكون قيمة القسط السنوي الذي يتعهد بدفعه العميل يعادل صافي إيراد العقار السنوي حتى لا يكون هناك إرهاقاً على العميل فضلاً عن تمكين البنك من الحجز على إيراد العقار وفاء لحقه . ويجب أن يوضح أيضاً أصل

الملكية والمستندات الدالة عليها والغرض من السلفة والأوجه التي ستصرف فيها هل لتحسين العقار أم أوجه أخرى .

وهناك صورة طلب قرض عقارى برهن عقار مبنى مع الكشف الذى يملأ فى خانة القرض عن الإيجار الشهرى للعقار الصافى وكذلك صورة طلب قرض عقارى برهن أرض زراعية .

قلم التفتيس

البنك العقاري المصري

جنيه مصري

مصاريف المعاينة

مسجل تجارى مصر رقم ١١ القاهرة

طلب سلفة عقار برهن عقار مبنى رقم

- ١ - اسم المستلف
- العنوان
- تليفون رقم
- ٢ - قيمة السلفة المطلوبة جنيه مصري بفائدة لمدة سنوات
- ٣ - تحديد الرهن ، الموقع ، الشارع ، الحى وطرق المواصلات
- ٤ - تاريخ تشييد البناء اسم المهندس المعماري
- اسم المقاول
- ٥ - نوع البناء بالحجر أو بالطوب أو خلافة
- ٦ - المساحة الإجمالية للعقار
المساحة الميئنة
- ٧ - عدد الأدوار بما فى ذلك الدور الأرضى
بمجموع عدد الشقق
عدد الدكاكين أو المخازن
- ٨ - الإيراد الإجمالى : قيمة الإيجارات الشهرية الحالية حسب عقود الإيجار السارية :
(أ) عدد الشقق
(ب) عدد الدكاكين
تقدير الإيجارات { الجزء الذى يشغله المالك
الجزء غير المؤجر }
بمجموع الإيراد الإجمالى :

- ٩ - الأعباء { عوائد
صيانة وتصليح
قسط التأمين }
- ١٠ - صافي الإيراد السنوى
- ١١ - الغرض من الاقتراض
- ١٢ - الديون برهن عقارى وخلافة التى قد يكون محمل بها العقار المرغوب
- ١٣ - { أصل الملكية (أرث ، شراء ، مرمى)
تذكر أثمان وتواريخ الانتقالات الأخيرة للملكية }
- ١٤ - تكاليف التحسينات والإصلاحات أو المباني الجديدة
- ١٥ - مختلف التأمين
- ١٦ - مختلف حقوق الارتفاق
- ١٧ - قيمة العقار حسب تقدير طالب السلفة
- ١٨ - المصاريف والنفقات التى استلزمها الطلب الحالى تصبح حقاً مكتسباً
للبنك العقارى المصرى فى حالة رفض الطلب بعد المعاينة ؟
- تحريراً فى / / ١٩٥
توقيع المستلف

قلم التفتيش

رقم

جنيه مصري

مصاريف المعاينة

طلب قرض عقارى برهن اراض زراعية

(١) اسم المستلف :

عنوانه : تليفون رقم

(٢) اسم الوسيط :

عنوانه : تليفون رقم

جنيه مصري

(٣) قيمة القرض المطلوب : بفائدة % لمدة سنة تسدد

على أقساط

س ط ف

(٤) الاطيان المقدمة للرهن : بناحية

(٥) عدد القطع

جنيه مصري

(٦) الأموال بالفدان :

جنيه مصري

(٧) الايراد للفدان :

جنيه مصري

(٨) القيمة الحالية للفدان :

(٩) المساواة المتوسطة من العين الى النواحي او المحطات القريبة .

طريقة الاستغلال :

(١١) بيانات اضافية عن الاطيان المقدمة للرهن.

(١٢) الديون المتوقعة على العين :

(١٣) الغرض من الاقتراض :

المصاريف والنفقات التي استلزمها الطلب الحالى تصبح حقاً مكتسباً
للبنك العقارى المصرى فى حالة رفض الطلب بعد المعاينة .

تحريراً فى

توقيع المستلف

توقيع الوسيط

المستندات الواجب تقديمها مع طلب القرض :

وتختلف هذه المستندات باختلاف إذا كان الضمان عقاراً مبنياً أو أطيافاً زراعية .

ففي حالة كون الضمان عقاراً مبنياً مطالبة العميل بالمستندات الآتية :

١ - عقود الملكية مع الحجج والعقود الرسمية أو العرفية بما في ذلك عقود تملك البائعين أو من سبقهم من الملاك الآخرين . وفي حالة ما إذا كان العقار المزمع رهنه قد آل إلى طالب القرض بطريق الميراث فيجب أن يقدم المستندات الآتية :

(١) مستندات تملك المورث

(ب) الاعلام الشرعي بثبوت الوفاة مع بيان أسماء الورثة

(ج) عقد شهر حق الأرض إذا كانت وفاة المورث لاحقة على

تاريخ أول يناير سنة ١٩٤٧

(د) عقد قسمة العقارات الموروثة بين كافة الورثة

(هـ) محضر جرد التركة متى كان محرراً مشفوعاً بالأوراق الدالة

على سداد الديون الميئة به - أما إذا لم يكن قد تحرر محضر

فبتعين على طالب القرض تقديم إقرار يتضمن اعترافه بأن

تركة مورثه ليست مثقلة بالديون - وإذا لم يكن المورث

حائز على مستندات بملكيتته يلتزم طالب القرض بأن

يستخرج بدلاً منها حجة بأيلولة ما يمتلكه مع مصادقة

باقى الورثة .

٢ — خرائط ورسومات المنزل وكذلك كشف تحديد العقار مستخرج من مصلحة الشهر العقارى

٣ — مقاسات المباني الجديدة

٤ — كشف الايجارات

٥ — قسائم العوائد عن السنتين الاخيرتين

أما إذا كان العقار الضامن أراضى وأطياناً زراعية فيجب تقديم المستندات الآتية :

١ — كشف مساحة فك الزمام مستخرج من المديرية يتضمنها أرقام وأسماء الحياض بما فى أرقام القطع وكذلك كشف تحديد العقار مستخرج من الشهر العقارى .

٢ — سندات الملكية مع مراعاة تقديم المستندات سالفة الذكر فى حالة أيلولة الأطيان بالميراث مع وجوب تقديم مستخرج رسمى من كشف المحكمة من المديرية يتضمن بيان الأطيان الواردة فى تكليف طالب القرض عن مدة الخمسة عشر سنة الأخيرة .

٣ — كشوف الأموال الأميرية عن السنتين الأخيرتين .

٤ — خرائط مسح العقار وفقاً لعمليات فك الزمام .

الاجراءات التى يقوم بها البنك لفحص الضمان المقدم :

يقوم البنك لفحص الطلب المقدم من العميل خصاً أولاً ويشترط البنك أن لا تقل السلفة المطلوبة عن ثلاثة آلاف من الجنيهات وأن تعادل على أقل تقدير ٦٠٪ من قيمة الضمان العقارى المقدم من العميل . كما يفحص المستندات المقدمة من العميل حتى إذا وجدها كاملة وسليمة ولا غبار عليها يبدأ فى فحص الضمان المقدم وتقدير قيمته .

أما طريقة تقديم الضمان فالبنك يسلك فى ذلك طريقتين وهما :

١ - التقويم على أساس الربيع الصافى الذى يدره العقار مع الأخذ فى الاعتبار موقع العقار . ويلاحظ أن البنك لديه خرائط جغرافية لجميع أنحاء القطر المصرى كما أن لديه الخبراء الذين بمالهم من مران طويل يمكنهم تقدير قيمة الأرض بدون معاينتها تقويماً يقوب إلى الواقع إلى حد كبير .

٢ - ولا يكتف البنك بهذا التقويم بل يجر معاينة بواسطة أحد خبراءه . ومصاريف معاينة الخبير يجب أن يدفعها العميل مقدماً . وهذه المصاريف لا يحق استردادها إذا لم يوافق البنك على السلفة المطلوبة . بل تعد هذه المصاريف من حق البنك وحده .

ويقوم الخبير بتقديم تقرير إلى البنك الذى يعرض الأمر على مجلس الإدارة ليقر السلفة المطلوبة مع تحديد قيمتها . ثم يعرض الأمر بعد ذلك على العميل فإذا وافق على الشروط التى رآها مجلس الإدارة وقع العميل على عقد السلفة . وقام البنك بنشر قائمة القيد التى يثبت لصالح البنك العقارى بمكتب الشهر العقارى الواقع فى دائرته العقار .

وبعد تقديم الشهادات العقارية المتضمنة للقيد المترتب لصالح البنك العقارى المصرى والشهادات المستخرجة من المحكمة الحسنية الدالة على عدم صدور قرارات بالحجز أو الوصاية ، ثم الشهادات الدالة على عدم وجود احتجاجات للتوقف على الدفع ، أو صدور أحكام بأشهار الإفلاس وذلك إذا كان المقرض تاجرا يجرى صرف القرض بتسليم قيمته وفقا للاشتراطات المنصوص عليها فى العقد .

وإذا دلت الشهادات العقارية على وجود تصرفات سابقة للعميل برهن العقار فان البنك يتولى وقف إجراءات صرف القرض ويتولى عضو مجلس الإدارة المنتدب بمفرده شطب الرهن . ويلاحظ أن جميع المصاريف تحسب على العميل حتى ولو لم يتم صرف قيمة القرض .

الفصل الخامس البنك الأهلي المصري

إنشاء البنك :

وفي سنة ١٨٩٨ منح مسيو سوارس امتيازاً بإنشاء بنك أهلي ، وكان عدم وجود بنك للإصدار بجانب البيوت الأجنبية التجارية القليلة العدد ، عائقاً في سبيل تقدم البلاد ولذلك أصبح وجود بنك مصري - بعد استقرار حالة المالية العامة - ضرورة لا بد منها ولقد ورد بهذا الصدد في كتاب نشأة مصر الحديثة ما يأتي : « لقد نصحت البلاد ليكون لها بنك للدولة كما هو الشأن في البلاد الأخرى . فسيوزل صندوق الدين العام بعد سنوات ويتطلب الأمر عندئذ قيام مؤسسة شبيهة ببنك الدولة للقيام بأعمال الخزانة العامة التي يباشرها صندوق الدين العام الآن . ومن ثم أنشئ في البداية البنك الأهلي المصري برأس مال قدره مليوناً واحداً من الجنيهات الاسترلينية . وهو يعتبر الآن خزانة الحكومة إذ تودع لديه جميع أرصدها ، باستثناء ما ظل بها مودعا حتى الآن في . صندوق الدين العام ، (١) .

فروع البنك (٢) :

افتتح مكتب القاهرة في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، وفرع الإسكندرية في

(١) راجع كتاب نشأة مصر الحديثة للسير أوكينو لفى طبعة سنة ١٩٠٦ .

(٢) راجع الكتاب الذي أصدره البنك الأهلي سنة ١٩٤٨ بمناسبة مروره على نشأته

ص ٢٥ وما بعدها .

١٩ منه . ثم خذت المديريات بوكالات أنشأت في المنصورة وطنطا والفيوم
سنة ١٩٠٠ و سنة ١٩٠١ و سنة ١٩٠٢ و تلتها وكالات أسيوط والقازيق
والموسكى (في القاهرة) في السنتين التاليتين .

وفي أول فبراير سنة ١٩٠٥ أنشئ فرع في بور سعيد ووكالات في سوهاج
وقنا وأسوان ودمهور وبنها وبني سويف والمنيا وشبين الكوم ، وكانت
آخر وكالة افتتحت في خلال تلك المدة في الأقصر سنة ١٩٠٦ . وانقضت
بعد ذلك سنوات دون إنشاء فروع أو وكالات أخرى ، إلى أن افتتحت
وكالة روض الفرج (في القاهرة) سنة ١٩١٧ وأعقبها وكالة في المحلة الكبرى
وأخرى في السويس في السنتين ١٩٢٠ و ١٩٢١ . ثم أنشئت وكالة في مصر
الجديدة سنة ١٩٢٥ وفي أول ديسمبر سنة ١٩٢٦ اضطلع البنك بأعماله فرعى
بنك لويديز الكائن بشارع سليمان باشا وشارع شريف ياشا (الإسكندرية)
وقد أغلق الفرع الأخير في أكتوبر سنة ١٩٣٣ .

وبعد استقرار الأحوال في السودان سنة ١٨٩٨ ، أنشئ فرع الخرطوم
مع شونه له في أم درمان في فبراير سنة ١٩٠١ ، ثم وكالتى سواكن وبورسودان
سنة ١٩٠٣ و ١٩٠٦ . ولكن وكالة سواكن أغلقت بعد ذلك سنة ١٩٢٦
عندما تبين عدم صلاحية الميناء لرسو السفن الكبيرة وأصبحت بورسودان
بعد ذلك الميناء الأول للبلاد . وقد أنشئ مكتب صغير في طوكر سنة
١٩٠٤ للعمل خلال موسم القطن كما افتتحت وكالة في واد مدنى سنة ١٩٢١
للساهمة في توسيع المساحة المنزرعة قطناً ، وأخرى في الأبيض في السنة
التالية تبعاً لأهمية تجارة المطاط . وقد أنشئت في أم درمان سنة ١٩٢٠
وكالة قديمة حولت إلى وكالة عام ١٩٣٥ . وذلك إلى جانب وكالة كهلا التى

أغلقت سنة ١٩٢٨. وتطلب العمل منذ بدء تأسيس البنك وجود مكتب له في لندن ، وافتتح في أكتوبر سنة ١٨٩٨ واتخذ له مقرا في شارع كانون ، ثم انتقل إلى مكانه الحالي بشارع كننج ولیم .

نشاط البنك :

جاء في القانون النظامي للبنك فيما يتعلق بنشاطه ما يأتي (١) :

١ - إصدار أوراق تدفع لحاملها ولدى تقديمها .

٢ - تقديم سلفيات للزراع بزهن أو بدونه للقيام بنفقات البذور والزراعة اللازمة للمحاصيل .

٣ - عمل قروض وسلفيات للحكومة المصرية وحكومة السودان والبلديات والمنشآت بمصر والسودان بقيود وشروط مبنية في عقود ستعد لهذا الغرض .

٤ - خصم الكمبيالات والسندات الإذنية وعلى العموم جميع الأوراق والسندات المالية التي تدفع بمصر والتي لا يتجاوز ميعاد استحقاقها سنة .

٥ - خصم وتقديم سلفيات على التعهدات من أى نوع كانت المضمونة ببوالص : وإيصالات عن البضائع من أى نوع المودعة بمخازن البنك أو بالمخازن العامة أو الخاصة المضمونه بأموال أو معادن تيمنة مودعة ببوالص أذنية أو محولة أو بإيداع الأموال العامة أو السندات المالية للحكومة المصرية

(١) راجع المادة الرابعة من الأمر العالى الصادر فى يونيه سنة ١٨٩٨ بشأن اعتماد القانون النظامى للبنك .

أو حكومة السودان أو بلديات مصر أو السودان أو بالأسهم أو الأذونات أو الأوراق ذات القيمة من أى نوع مما يقبله مجلس الإدارة .

٦ - فتح حسابات جارية تعطى منها فوائد للأشخاص المقيمين بمصر أو السودان الذين اشتهروا بحسن السمعة المالية وذلك بقيود معينة بشرط أن يعين مجلس الإدارة المبلغ الإجمالى لكل حساب وإن يصفى هذا الحساب فى ميعاد غايته سنه .

٧ - قبول الودائع والسندات والأسهم والأذونات والتعهدات والنقود والمعادن والأشياء الثمينة وعلى العموم قبول الودائع وفتح حسابات بمقتضى شيكات .

٨ - تحصيل وحفظ جميع الأشياء ذات القيمة ودفع أوامر أو أذونات الصرف ومباشرة جميع أعمال الخزائن والمصارف وتنفيذ طلبات الأفراد والشركات والمؤسسات العامة .

٩ - القيام بإصدار أسهم أو سندات مالية للمؤسسات المصرية أو السودانية سواء كان ذلك لحساب البنك أو لحساب الغير ، والقيام بتنظيم الاكتتابات العامة وتحصيلها وقبول الكفالات والرهون العقارية والرهون الحيازية وجميع الضمانات التى من شأنها حسب تنفيذ التعهدات المبرمة بإزاء البنك .

١٠ - إصدار سندات وكبيالات وشيكات أو أذونات من أى نوع كانت تدفع فى مصر أو فى الخارج وشراء وبيع وتداول الكبيالات والسندات من أى نوع مما يدفع فى مصر أو فى الخارج .

١١ - الاتجار بالمعادن الثمينة .

١٢ - وعلى العموم مباشرة جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية في مصر أو في السودان لحساب البنك أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه عدا الأعمال العقارية أو الخاصة بأموال ثابتة أو المتصلة بمشروعات أجنبية عن البلدين المذكورين .

وأضيف إلى ذلك أن يتقدم البنك بعمل قروض وسلفيات لحكومة السودان ومباشرة الأعمال المصرفية هناك كما عدل وصف الكمبيالات التي يقبل خصمها بالتى لا يتجاوز ميعاد استحقاقها سنة بدستة أشهر هذا ويلاحظ أن نشاط البنك يمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسيين :

١ - النشاط كبنك تجارى يقدم بجميع أعمال بنوك الودائع من فتح حسابات جارية وصرف شيكات وتحصيل وخضم كمبيالات وشراء وبيع أوراق مالية وجميع أعمال الكمبيو إلى غير ذلك مما تقوم به بنوك الودائع (١).

٢ - النشاط كبنك مركزى يقوم بأعمال البنوك المركزية ولو أنه في ذلك لا يستند إلى قانون أو تشريع يؤيده إلا في سنة ١٩٥١ حينما صدر قانون تحويل البنك الاهلى إلى بنك مركزى . فهو يقوم بعمليات إصدار البنكنوت وإقراض البنوك وجميع الأعمال المصرفية للحكومة وجميع ما يتعلق بالقروض الحكومية والمقاصه بين البنوك إلى غير ذلك مما تقوم به البنوك المركزية والذي سنتناوله بالتفصيل فيما بعد .

إدارة البنك :

وكان النص الأصلى لنظام البنك ، يقضى بأن يتولى إدارته مجلس مؤلف من ٢٠ عضوا على الأكثر ، واثني عشر عجبوا على الأقل ، بما في ذلك

(١) راجع في ذلك كتاب بنوك الودائع للمؤلف طبعه سنة ١٩٥٤ .

محافظ البنك ، ثم زيد بعد ذلك الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس إلى ٢٢ وجعل مقر مجلس الإدارة في القاهرة على أن يقيم ثلاثة أعضاء في لندن ، ويؤلفون لجنة خاصة هناك . وكان للجنة لندن بعض السلطات الخاصة والاختصاصات الاستشارية مع مراعاة أصوات أعضائها في المسائل التي تتناول العمليات التي تجاوز قيمتها مائة ألف جنيه استرليني وزيادة رأس المال ووضع جدول أعمال الجمعيات العمومية ، وتعديل نظام البنك والمصادقة على الميزانية السنوية وإقرار تصفية الشركة وفي جميع المسائل الأخرى التي يطلب المحافظ فيها تدخل اللجنة .

وبانقضاء الزمن أدمم مركز البنك وأصبحت وظيفة لجنة لندن تقديم المعونة وإسداء الرأي إلى مجلس الإدارة في مصر . ولكن النظام الذي تقرر بموجبه الرجوع إلى لجنة لندن في بعض المسائل الهامة ، وأصبح مشار نقد على توالي الأيام ، ومن ثم كان إلغاء لجنة لندن بين التعديلات التي أدخلت على نظام البنك عند تجديد امتيازته في سنة ١٩٤٠ ، وإن أجاز أن يكون اثنان من أعضاء مجلس الإدارة مقيمين في الخارج .

ونصت المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون النظامي للبنك على أن يعين وزير المالية مندوبين اثنين من قبل الحكومة لدى البنك ، ومدة ندهما خمس سنوات ، ويدفع البنك عن خدمتهما مبلغاً قدره ٥٠٠ جنيه استرليني سنوياً لكل منهما [وقد زيد هذا المبلغ بعد ذلك إلى ١٠٠٠ جك يدفعها البنك سنوياً لوزارة المالية عن خدمة المندوبين] وتنحصر مهمة مندوبي الحكومة في مراعاة المراسيم بكل دقة ولوائح البنك وقانونه الأساسي فيما يتعلق بصالح الحكومة . ويراقبان بصفة خاصة تطبيق الأحكام المتعلقة بإصدار الأوراق التي تدفع لحاملها أو عند الطلب . ولهما الحق في حضور اجتماعات مجلس

الإدارة ويكون صوتهما استشاريا . وفي حالة وقوع مخالفات للمراسيم ولوائح البنك ولقانونه الأساسى يقدمان ملاحظتهما إلى المجلس كتابة . وفي حالة ما إذا أهملت تلك الملاحظات فعليهما المبادرة بتقديم تقريرهما إلى وزير المالية . وبذا توافرت للحكومة منذ البداية وسائل رقابة نشاط البنك في تأدية وظائفه العامة ولا سيما بالنسبة إلى إصدار البنكنوت .

رأس مال البنك :

ولما كان مسيو سوارس فى حاجة إلى المزيد من المال لاستغلال الامتياز الممنوح له ، فقد نجح فى الحصول على معاونة مستر ارنست كاسل ومسيو كونستنتان ميشيل سلفاجو وظهر عقد الشركة الابتدائى بالأسماء الآتية :-

- ارنست كاسل من لندن

- كونستنتان ميشيل سلفاجو بالنيابة عن وحساب كونستنتان ميشيل سلفاجو وشركاه بالإسكندرية

- رفايل سوارس بالنيابة عن وحساب رفايل سوارس وشركاهم بالقاهرة للاشتراك فى تأسيس شركة مساهمة مصرية باسم « البنك الأهلى المصرى »

وتم الاكتتاب فى رأس مال الشركة وقدره مليون جنيه استرلىنى على الوجه الآتى :-

ارنست كاسل - خمسون ألف سهم قيمة

السهم الواحد

١٠ ج ك ٥٠٠.٠٠٠ ج ك

كونستنتان ميشيل سلفاجو وشركاه -

خمسة وعشرون ألف سهم قيمة

السهم الواحد

١٠ جك ٢٥٠.٠٠٠ جك

إخوان رفايل سوارس وشركاهم -

خمسة وعشرون ألف سهم قيمة

السهم الواحد

١٠ جك ٢٥٠.٠٠٠ جك

المجموع ١٠٠.٠٠٠ سهم بسعر ١٠ جك

للسهم الواحد

١٠٠.٠٠٠ جك

وسرعان ما رأى البنك أن رأس ماله الأول وقدره مليوناً واحداً من الجنيهات الاسترلينية لم يعد كافياً للقيام بمثل هذه العمليات وغيرها بجانب أعماله المصرفية العادية فدعيت الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي في ٨ أبريل سنة ١٨٦٩ للنظر في زيادة رأس المال إلى ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني - وأجيز لمجلس الإدارة إصدار ٥٠.٠٠٠ سهم أخرى بسعر ١٠ جك للسهم الواحد لتعرض على المساهمين الحاليين بعلاوة رصدت فيما بعد في الحساب الاحتياطي. وبعد بضع سنوات بلغ رأس المال رقبه الحالي وهو ثلاثة ملايين من الجنيهات الاسترلينية تبعاً لزيادات قدر كل منها ٥٠.٠٠٠ جك تقرر في السنوات ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥

البنك الأهلي كبنك مركزي منذ إنشائه :

ومنذ إنشاء البنك في سنة ١٨٩٨ منح حق إختكار إمتياز إصدار البنكنوت والقيام بأعمال البنك المركزي ولو أنه لم يستند في ذلك إلى تشريع أو قانون إلا في سنة ١٩٥١ حينما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بتحويله

إلى بنك مركزي . ويهمننا الآن أن نذكر الأعمال والخدمات التي قام بها البنك
كبنك مركزي منذ إنشائه حتى سنة ١٩٥١ كالآتي :

(١) إصدار البنكنوت

كانت العملة المتداولة في مصر قبل أن يمنح البنك الأهلي المصري احتكار
إمتياز إصدار البنكنوت هي الجنيهات الاسترلينية الذهبية والجنيهات
العثمانية والفرنك الفرنسي . اشترطت الحكومة أن يكون للبنكنوت ولقد
الذي يصدره البنك حق صرفه بالعملة السارية أى الجنيهات الذهبية حسب
رغبة العميل .

وعندما بدأ البنك الأهلي في إصدار البنكنوت حسب الحق الممنوح له
مهد لذلك بكتاب أرسله إلى نظارة المالية في ٢ مارس سنة ١٨٩٩ طلب
فيه إذاعه منشور دورى على عواصم المديرية يصرح فيه لصياغة الحكومة
بما يلي :-

- ١ - بقبول أوراق نقد البنك الأهلي المصري لأداء الأموال الأميرية .
- ٢ - بصرف قيمة هذه الأوراق بالذهب عند الطلب .
- ٣ - بإجراء كافة المدفوعات للجمهور بهذه الأوراق طالما رغب
في قبولها .

فبادرت وزارة المالية بالإجابة موافقة على إصدار هذا المنشور على أن
يكون لمندوبي الحكومة حق الإشراف على الإصدار ، وأن يزودوا بمجموعة
من المفاتيح الخاصة بالخزائن التي تحوى أوراق النقد ، وأن يكون لها حق
الرقابة على الخزائن المودع بها الغطاء سواء من الذهب أو السندات واشترطت أيضاً

أن يتحمل البنك مسئولية صرف قيمة الأوراق المزورة في بعض حالات خاصة وقد وافق مجلس إدارة البنك على هذه الشروط .

وكان تداول الأوراق بطيئاً في البداية إذ لم يكن قد اعتاد الجمهور بعد التعامل بالعملة الورقية . فصدر منها في مايو سنة ١٨٩٩ ما قيمته ٦٠.٠٠٠ من الجنيهات لم يتداول منها سوى ١٥.٠٠٠ ج وظل الباقي محفوظاً في قسم العمليات المصرفية ، ومالبث الجمهور أن اعتاد التعامل بهذه الأوراق فزاد تداولها تدريجياً .

أما السندات الموجودة في الغطاء وقد بلغت قيمتها ٤٩.٠٠٠ ج في نهاية العام الأول سنة ١٨٩٩ فكانت تتكون مما قيمته ٤٨٦٤٠ ج ك من سندات الدين الموحد المصري والباقي من سندات الدين الممتاز المصري مقدرة على أساس القيمة الاسمية . وأضيفت في السنوات التالية إلى الغطاء بجانب بعض سندات الدين الموحد والممتاز ، أسهم سكة حديد قنا وأسوان وسندات القرض العثماني ٣٪ و ٤٪ المضمونة بالخزينة المصرية وسندات الدومين ، وسندات الدين المضمون المصري ٣٪ وكذا سندات البنك الزراعي المصري في سنة ١٩٠٦ . وبلغ الإصدار في نهاية تلك السنة ٢٧٥٠.٠٠٠ من الجنيهات غطى منه ١٨٣٥ و ١٤٢١ جنيهها بالذهب و ١٦٥ و ٣٢٨ جنيهها بسندات أخرى (١) .

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى ، رأى البنك الأهلي ، بالاتفاق مع الحكومة ، اتخاذ بعض إجراءات تطلبها حالة الطوارئ خشية الاندفاع على البنوك والمطالبة بصرف البنكنوت الموجود في التداول بالعملة الذهبية .

(١) هذه السندات استهلك وحل عليها القرض الوطني في صيف سنة ١٩٤٣

حيث كان الذهب هو النقد القانوني للدفعات التي تزيد عن جنيهين اثنين والموجود منه في التداول عادة جنيهات إنجليزية. وكانت الحاجة إلى هذا المعدن النفيس ماسة لسببين : الأول حلول موسم القطن، ودفع عن المحصول، والثاني ضرورة وجود مزيد من الذهب بدلا من البنكنوت خشية الاندفاع على البنوك. وتوقعت غالبية البنوك هذه الاحتياجات فطلبت من لندن تزويدها بكميات من الذهب، ولكن تجمع الغيوم في الأفق السياسي وخطر نشوب الحرب جعل استيراد الذهب أمراً مشكوكاً فيه، ونقله إلى مصر عسير التكاليف. فتجتمعت السوق بالنقد لمواجهة الطوارئ، واتخذت الأوراق التي يصدرها البنك أساساً لهذا النقد بشرط عدم تقديم كميات كبيرة منها للصرف حتى لا يستنفد الرصيد الذهبي.

اعتماد البنكنوت المصدر نقدا قانونيا إلزاميا :

ومن أهم القرارات التي اتخذت بالنسبة لإصدار البنكنوت القرار الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بوقف دفع قيمة هذه الأوراق بالذهب وباعتمادها نقدا قانونياً.

وقد قصد بهذا الأمر، أن يكون مؤقتاً وأن يعمل به حتى صدور إعلان آخر. وفي الواقع ظل التشريع معمولاً به حتى اليوم أي نحو أربعين عاماً والسبب في ذلك عدم استعمال الذهب لأغراض العملة منذ الحرب العالمية الأولى إذ أصبحت العملة الورقية المغطاة بالذهب أو بالأوراق الأجنبية وسيلة للوفاء أكثر اقتصاداً ومرونة. وإن مصر في احتفاظها بأوراق النقد التي يصدرها البنك الأهلي كعملة قانونية تسير الاتجاه العالمي في هذا الشأن. وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ طلب محافظ البنك الإذن من الحكومة المصرية

باستعمال الذهب المودع لدى بنك إنجلترا في لندن كغطاء للاصدار ، لتعذر النقل وتلاقي الأخطار . وأجاب وزير المالية هذا الطلب بعد أسبوع من تقديمه على أن يعتبر ذلك إجراء استثنائيا . وأشار الوزير إلى أن في هذا الإجراء تمييز للبنك الأهلي عن بقية البنوك الأخرى ، لذا رؤى من الضروري منح باقى البنوك التسهيلات عينها إذا أودعت ذهبها في لندن حتى يتسنى لها سحب بنكيوت في مصر بما يعادل ودائعها من الذهب هناك .

ولقد وافق مجلس الإدارة على أن يشرف مندوبا الحكومة بالتعاون مع البنك على تلك العمليات حتى لا يؤدى الأمر إلى تراكم كميات من الذهب في لندن لا تدعو الحاجة إليها ، لاسيما بعد انتهاء موسم القطن . ومع عدم وجود نص في نظام البنك على مثل هذه الإجراءات ، فقد اقتضت ذلك ضرورات الحرب . وقد تعهد محافظ البنك ، فيما بعد ، بتحويل المبالغ التى لا تقل عن مائه ألف من الجنيهات لحساب البنوك الأخرى من لندن إلى القاهرة ، أو من القاهرة إلى لندن دون تقاضى تكاليف تزيد على أجر البرقية . وكان يخشى في البدايه انخفاض قيمه النقد الورقى ، فتبين ان هذا الخوف لا مبرر له . وفى الواقع ازداد الطلب على العملة المصرية لشراء القطن ولتغطية احتياجات القوات البريطانية . مما أدى إلى ازدياد إصدار البنكيوت من ٢٧ مليوناً من الجنيهات فى المتوسط قبل الحرب إلى ٨ مليون جنيهه فى آخر فبراير سنة ١٩١٥ مغطى بنحو ٧٠ ٪ ذهب .

وفى فبراير سنة ١٩١٥ ، اقترح بنك إنجلترا أن يودع غطاء الاصدار فى المستقبل من الذهب باسم الحكومة المصرية والبنك الأهلى معا ، وقد وافق الطرفان على النظام المقترح .

اتخاذ اذونات الخزانه البريطانية غطاء للبنكوت المصرى :

وفى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٦ صدر قرار آخر لا يقل اهميه عن القرار الاول الخاص بوقف ودفع قيمه البنكنوت بالذهب الا هو القرار الخاص باتخاذ اذونات الخزانه البريطانية غطاء للبنكنوت المصرى المصدر بدلا من الذهب. فقد أرسل محافظ البنك إلى وزير المالىة خطابا يخطر فيه أنه لا يمكنه الاستمرار فى التوسع فى إصدار البنكنوت اللازم لمواجهة حاجه البلاد إلى العملة نظرا إلى صعوبة الحصول على الذهب فى لندن. ذلك لأن قانون البنك يحتم ضرورة أن يكون الغطاء نصفه ذهب والنصف الآخر سندات. ولقد رد على ذلك المستشار المالى للحكومة المصرية فى اليوم التالى بأن أذن للبنك أن يكون إصدار البنكنوت مغطى بأذونات على الخزانه البريطانية بدلا من الذهب على أن يكون هذا الإجراء مؤقتا واشترط فى هذه الحالة ان تؤول إلى الحكومة الفوائد الناتجة من أذونات الخزينة البريطانية المتخذة غطاء بدلا من الذهب ونشر إعلانا فى الوقائع المصرية بذلك (١).

وكان هذا أوفق الحلول نظراً إلى صعوبة الحصول على الذهب ، فقد كانت جميع الظروف غير عادية ، والبلاد مقبلة على موسم القطن ، وكانت حقيقة الموقف أن الحاجة ماسة إلى النقد لتمويل محصول القطن ، بينما يتعذر الحصول على الذهب من لندن. وكان لابد من الاهتمام إلى أفضل ما يستعاض به ، عن الذهب . وكانت أذونات الخزانه البريطانية هى أحسن غطاء موجود لإصدار البنكنوت نظراً لقصر أجل استحقاقها وسهولة تصريفها واعتبارها فى ذلك الحين جيدة كالذهب . ولا شك أن خطورة الموقف والظروف السائدة وقتئذ أملت هذا القرار العاجل الذى قبلت الحكومة المصرية سائر تبعاته . والجدير

(١) راجع فى ذلك الوقائع المصرية الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ .

بصد بحث هذا الموضوع، النظر في أمر المكان الواجب أن يحفظ فيه الرصيد الذهبي للاصدار . فقد كان الغرض من تغطيه أوراق البنكنوت بالذهب ، طالما كانت هذه قابلة للصرف به ، وضع القدر الكافي منه تحت تصرف محافظ البنك الاهلى للوفاء بالتعهد المسطور على البنكنوت . ومن الجلى أنه متى وجب دفع الذهب لحامل السند عند الطلب ، فإن الأمر يقتضى إيداعه في المكان الذى يحتمل طلبه فيه ، وذلك بجانب احتياطى منه يسهل نقله سريعا إلى الجهة المطلوب فيها لسد أى عجز عند اندفاع الجمهور لصرف الأوراق . وللسندات التى تغطى الجزء الآخر من الاصدار ذات الوظيفة تقريبا ، إذ تعتبر فى الواقع خط الدفاع الثانى . وهذا الاحتياطى يملئ اختيار نوع الصكوك التى تستعمل فى الغطاء إذ يجب أن تكون ثابتة القيمة وسهلة التصريف فى الحال عند الحاجة . ولما كانت السوق المالية فى مصر محدودة ، أصبحت السندات البريطانية المضمونة ، ولا سيما أذونات الخزانه ، أوفى ما يؤدى بالغرض المطلوب ، تبعا لقصر أجل استحقاقها وسهولة خصمها لدى بنك إنجلترا بأقل خسارة وأسرع وقت . ولهذا السبب تطلب الأمر إيداعها على مقربة من السوق التى تجرى فيها مثل هذه العمليات وهى سوق لندن . وكان المتوقع أنه سيسبق حدوث الاندفاع الشديد ما ينذر باقتراب الأزمة ، فيمكن بيع السندات فى مقابل الذهب وإرساله بسرعة إلى القاهرة فى الوقت المناسب منعا لنفاد الرصيد الذهبى . وجاءت هذه السياسة ملائمة لمقتضيات وقت السلم أيضا حيث استمرت الحاجة إلى الذهب قائمة .

وعلى كل حال عندما أصبحت أوراق البنكنوت غير قابلة للتحويل ، اتخذت المسألة وضعاً آخر ، إذ طالما ظل المرسوم بعدم الصرف سارى المفعول ، فلا حاجة لوجود الذهب فى مصر . ولكن ليس مؤدى ذلك أن الذهب غير ضرورى إطلاقا ، بل إن الدور الذى يقوم به قد تغير ؛ فلا يمكن طلبه للوفاء بالمدفوعات

الداخلية ولكنه لا يزال الضمان الأخير لقيمة العملة في المدفوعات الخارجية. ووجود هذا الضمان باعث على توافر الثقة باصدار البنكنوت في البلاد .

اما بالنسبة إلى مبدأ ربط العملة المصرية بالعملة الانجليزية فله ما يبرره نظراً لوجود علاقات خاصة تجارية ومالية بين مصر والمملكة المتحدة في ذلك الوقت . لذا كان ارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني أمراً طبيعياً .

وساعد قرار وقف الصرف بالذهب واعتبار الأوراق التي يصدرها البنك الأهلي نقداً قانونياً له قوة إبراء غير محدودة ، على مواجهة صدمة الحرب وتذليل الصعوبات التي قامت في بدايتها .

وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ . خرجت إنجلترا عن قاعدة الذهب ، ودار البحث في مصر - وكانت متبعة في العمل قاعدة الصرف بالاسترليني بينما كان الاسترليني على قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية - حول صواب استمرار هذه العلاقة بعد خروج الاسترليني عن قاعدة الذهب . وكان في مقدور مصر في الواقع أن تظل ، ولومؤقتاً ، على قاعدة الذهب لو أنها استبدلت ، حينما كانت الفرصة مؤاتية ، ما في حيازتها في أذونات الخزينة البريطانية ذهباً . أما بعد هذا التاريخ فلم يبق ذلك ميسوراً . واستشارت الحكومة المصرية ، لذلك نفرأ من الخبراء الماليين ورجال البنوك وتجار القطن والمصدرين . فاستشاروا عليها بالاستمرار في الاحتفاظ بسعر الصرف الثابت مع الاسترليني .

الصعوبات التي اعترضت إصدار البنكنوت في الحرب العالمية الثانية :

وفي الحرب العالمية الثانية اجتازت الحكومة والبنك الأهلي أزمة حادة أخرى في شئون عملة البلاد . ولم تكن المسألة في هذه المرة خاصة بمبدأ نقدي ، بل راجعه إلى مشكلة الحصول على أوراق النقد وقد تعذر شحنها إلى مصر من المملكة المتحدة حيث تجرى طبعها .

كان زحف الجيوش الألمانية والإيطالية من الغرب خاطفا في آخر يونيو سنة ١٩٤٢ حتى أصبحت على مسيرة ٦٠ ميلا من الاسكندرية ، وبدأ للناس أنه لا يمكن صد هذا السيل الجارف . وبالرغم من احتفاظ البلاد برباطة جأشها فقد كان طبيعياً في هذه الظروف أن يحدث الاندفاع على البنوك . وكان على البنك الأهلي أن يواجه من أصحاب الودائع فيه ومن البنوك الأخرى أيضاً مسحوبات ضخمة من البنكنوت وتدفق النقد من خزائن البنوك الأخرى إلى سائر أنحاء البلاد ، فازداد البنكنوت المتداول يوماً بعد يوم مجاوزا كل حد سابق حتى أشرف المخزون منه لدى البنك على النفاذ .

وفي بداية شهر يوليو سنة ١٩٤٢ ازداد الموقف حرجاً إذ بلغ إصدار البنكنوت ٧٤,٧ مليون من الجنيهات بعد أن كان ٥٧,٩ مليوناً . وفي ٢٥ يونيو . سنة ١٩٤٢ هبط المخزون لدى البنك من أوراق البنكنوت - دون إصدار من ٢٢,٢ مليون جنيه إلى ٨ مليون فقط .

ودعى مجلس إدارة البنك إلى اجتماع عاجل ظهر يوم ٢ يوليو وبلغ أن الإصدار زاد في خلال ٤ أيام بمبلغ ١٣,٧ مليون جنيه، وأن المخزون لدى البنك دون إصدار من أوراق النقد سينفذ إذا لم ترد في الوقت المناسب الكميات السابق طلبها من إنجلترا .

وعقد في نفس الوقت اجتماع آخر في وزارة المالية بحضور وكيل الوزارة ومراقب مصلحة المساحة ومندوب من البنك الأهلي للتشاور في موضوع تكليف المصلحة المذكورة بطبع البنكنوت في مصر . وتقرر في هذا الاجتماع ، إعادة إصدار الأوراق الملغاة التي كانت معدة للحريق ولا سيما الفئات الكبيرة منها . وقد رأى أن إصدار « موراتوريوم » أمر غير مرغوب فيه وتعهدت مصلحة المساحة ببذل أقصى ما في وسعها لطبع بعض فئات الأوراق الكبيرة على وجه السرعة .

وكان من دواعي الغبطة أن سحب أوراق النقد مالميث أن توقف وعاودت الثقة النفوس أثر وقف تقدم القوات الألمانية والإيطالية في العلين . وأخرجت مصلحة المساحة بعد ٤ أيام في ٦ يوليو ، ما قيمته ٦ مليون جنيه مصرى من فئة المائة جنيه . وكانت هذه الأوراق كافية لتفادى الأزمة ، ولكنها كانت عرضة للتزييف ، ومن ثم لم تصدر . وفي ٤ يوليو ارتفع إصدار البنكنوت إلى ٦٧٧٧ مليون جنيه ، وهبط المخزون منه دون إصدار إلى حد ضئيل جداً وهو ٦ مليون جنيه ، وظل الإصدار مستقراً نسبياً في خلال الأيام القليلة التالية ، وإن كان المخزون من أوراق النقد دون إصدار قد هبط إلى أدنى رقم بلغه وهو ٥٤ مليون جنيه في ٨ يوليو سنة ١٩٤٣ . وتوالى بعد ذلك ورود أوراق جديدة من إنجلترا وكان مظهر عودة الثقة إلى النفوس ، رجوع النقد إلى البنوك .

إصدار أذونات على الخزنة المصرية واتخاذها غطاء للبنكنوت :

على أثر قرار الحكومة البريطانية بتجميد أرصدة مصر الاسترلينية أصبحت الأذونات على الخزنة البريطانية المقومة بالاسترليني لاتصلح غطاء مناسباً لإصدار البنكنوت ف بجانب عدم قابليتها للتحويل أضحت استعمالها مقيدة حتى لمواجهة الالتزامات المقومة بالاسترليني . فتقدمت الحكومة إلى البرلمان في مايو سنة ١٩٤٨ ، تطلب فيه الإذن لوزير المالية في إصدار أذونات على الخزنة المصرية في حدود مبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذى يصدره البنك الأهلى المصرى وتمويل محصول القطن . وذكر نابا أن أى زيادة فى البنكنوت المصدر يجب أن تغطى بهذه الأذونات المصرية بالنسبة إلى الجزء المشترط تغطيته بالذهب . أما الجزء الآخر المشترط تغطيته بأوراق مالية فإنه يجب اتخاذ سندات الحكومة المصرية وأذونات الخزنة المصرية غطاء لهذا الجزء ، وقد نص . على أن تكون — هذه الأذونات لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد — وقد أجريت الترتيبات لحصول البنك الأهلى على الأذونات

الجديدة لتغطية أية زيادة في البنكنوت . و ترتب على ذلك عدم إمكان قبول أذونات الخزانة البريطانية لتغطية أية زيادة في الإصدار .

أرباح الإصدار^(١)

لم تر الحكومة في المدة التي جاءت قبل الحرب العالمية الأولى الاشتراك بنصيب الأرباح الناتجة عن إصدار البنكنوت ، بل تركتها جميعها للبنك . إذ لم يتجاوز مقدار المصدر من البنكنوت في خلال تلك المدة ثلاثة ملايين من الجنيهات ، نصفها مغطى بالذهب . وكانت مصاريف عملية الإصدار تستنفد معظم أرباحها . ولكن بعد سبتمبر سنة ١٩١٦ ، عندما سمح بوضع أذونات الخزينة البريطانية في الغطاء بدلا من الذهب ، طالبت الحكومة بفوائد الأذونات المودعة في الرصيد لتغطيه الزيادة في الإصدار التي تتجاوز المقدار المغطى أصلا لغاية النصف ذهبا والنصف الآخر سندات . وانتهت المفاوضات التي دارت في هذا الشأن إلى اتفاق عقد في ديسمبر سنة ١٩١٦ وكان هذا الاتفاق على جانب من التعقيد ونص فيه على أن تقول إلى البنك كل الأرباح التي تستحق على ١,٥ مليون جنيه الأولى من السندات (وهي تمثل نصف الثلاثة ملايين من الجنيهات من أوراق البنكنوت التي كانت متداولة قبل الحرب) . أما بالنسبة إلى الإصدار التالي من أوراق البنكنوت وقدره ١٠ ملايين من الجنيهات ، والمغطى بنصفه بأذونات على الخزينة المصرية وأذونات على الخزينة البريطانية ، فكان البنك يتقاضى ١٪ من أرباح الأذونات المصرية وتتقاضى الحكومة أرباح الأذونات البريطانية بعد خصم ٢٪ . وكانت تستولى الحكومة أيضا على كل أرباح أذونات الخزانة البريطانية المودعة بدلا من الذهب ، وكذا أرباح أية أذونات خزانة بريطانية أخرى تودع لتغطية الزيادة اللاحقة في الإصدار ؛ على أن يحصل البنك عمولة

(١) راجع في ذلك الكتاب الذي أصدره البنك الأهلي المصري سنة ١٩٤٨ بمناسبة مرور ٥٠ سنة على إنشائه صفحاه ١٠١ وما بعدها

قدرها ١٠,٥ ٪ على الزيادة في الإصدار التي تجاوز ١٣ مليون جنيه .

واستمر العمل بهذا الاتفاق حتى إلغائه في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ أثر عقد اتفاق جديد ظل قائماً حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ثم تجدد العمل به لمدة أخرى انتهت في سنة ١٩٤٠ . وقد نص في هذا الاتفاق على استمرار استيلاء البنك على كامل أرباح السندات البالغ قيمتها ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه المخصصة لغطاء نصف الثلاثة ملايين جنيه الأولى من الإصدار ؛ أما أرباح السندات المودعة كغطاء لما يزيد على ذلك فتوزع إذا لم تجاوز مليوناً من الجنيهات بنسبة ٨٩,٥ ٪ للحكومة و ١٠,٥ ٪ للبنك وإذا زادت الأرباح على مليون جنيه توزع الزيادة بنسبة ٩١,٥ ٪ و ٨,٥ ٪ . واتفق على أن يتحمل البنك جميع المصاريف .

وبعد مد أجل امتياز البنك في سنة ١٩٤٠ ، انتهزت الحكومة الفرصة وعملت على تيسير هذا النظام . فقد اتفاق جديد فعمل ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٠ . وهو أول الشهر التالي لإصدار القانون الخاص بمد أجل امتياز إصدار ورق النقد الممنوح للبنك والمرسوم الخاص باعتماد التعديلات التي أدخلت على نظامه ويتلخص الاتفاق الجديد بشأن الأرباح الناتجة من عملية الإصدار فيما يلي :-

١ - تقسم فوائد السندات وأذونات الخزانة المودعة في غطاء ورق النقد بعد خصم تكاليف عملية الإصدار ، بنسبة ٨٥ ٪ للحكومة و ١٥ ٪ للبنك

٢ - في حالة هبوط أسعار السندات المودعة في الغطاء تقسم تكاليف ما يضاف من السندات لتغطية العجز بين الحكومة والبنك بنسبة

٨٥٪ للحكومة و ١٥٪ للبنك وفي حالة ارتفاع أسعار هذه السندات تقسم الزيادة في قيمتها بالنسبة السابقة

٣ - تحتفظ الحكومة بحقها المطلق في تقدير استيراد الذهب لتعزيز الغطاء وفي تحديد موعد استيراده ومقدار ما يتورد منه

٤ - إذا افضت الاستعاضة بالذهب عن جانب من سندات الغطاء إلى خسائر لارتفاع سعر الذهب بالمقارنة إلى ورق النقد الاسترليني ، فإن هذه الخسائر تتحملها الحكومة والبنك بنسبة ٨٥٪ و ١٥٪ ، وتحددت مسؤولية البنك طبقا لهذا الحكم بمبلغ لا يزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ جنيه

ثانياً : القروض الحكومية :

لما كان البنك الأهلى يقوم بأعمال البنك المركزى فى مصر ، فإنه ساعم فى القروض الحكومية التى تصدرها . فى عام ١٩٠١ ساعم بإصدار قرض لبلدية الإسكندرية للحصول على المال اللازم لتحسين الشئون الصحية ، وذلك بموافقة الحكومة التى ضمننت الوفاء بالقرض من أصل وفوائد . وطرح القرض فى السوق فى أول يناير سنة ١٩٠٢ بفائدة ٤٪ ، وبعلاوة إصدار قدرها ٢٤٪ . وقد أخذ البنك الأهلى عملية الإصدار عاتقه بسعر التسكافو ، وهو القيمة الاسمية ، ولا يزال يعمل بصفة الوكيل الدافع للقرض .

وفى صيف عام ١٩٤٣ ، شرع وزير المالية فى بحث موضوع تحويل أو دفع دين مصر الخارجى . وكانت أسعار سندات الموحد والممتاز فى السوق العالمية فى صعود فبدت الفرصة مواتية . وقد أشار رئيس مجلس إدارة البنك عرضاً إلى الموضوع فى خطابه السنوى للمساهمين فى مستهل العام إذ قال :

« ولكن مهما يكن من أمر فلا شك في أن استمرار الاتجاه الحالي لمعدل الفائدة في مصر يأذن بإمكان تحويل الدين العام إن لم يكن كله فبعضه إلى قرض بفائدة مخفضة ، ولهذا التحويل مزية أخرى وهي أن يستبدل بقرض أجنبي قرض داخلي تصدر سنداته مقومة بنقد مصرى . »

أما عن استهلاك الدين ، فكانت الموارد المالية للحكومة تسمح في الحال بالوفاء بالقرض المضمون $\frac{3}{4}$ والقرضين العثمانيين $\frac{3}{4}$ $\frac{4}{5}$ $\frac{6}{7}$. ويبلغ مجموع هذه القروض نحو ٥٥ مليوناً من الجنيهات . وبقي بعد ذلك الدينان الموحد والممتاز القديمان ويبلغ مجموعهما ٨٦ مليوناً من الجهات بالإضافة إلى قرض القطن $\frac{4}{5}$ $\frac{6}{7}$ $\frac{8}{9}$ للذين أصدر في خلال الحرب وقدرت قيمتها في أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٦ ملايين من الجنيهات .

وتقرر إصدار القروض الأربعة الجديدة التالية :

(١) قرض بمبلغ ٣ مليون جنيه بفائدة $\frac{1}{4}$. ويستهلك في مدة من ٢ إلى ٣ سنوات .

(ب) قرض بمبلغ ٥ مليون جنيه بفائدة $\frac{1}{4}$. ويستهلك في مدة من ٢ إلى ٧ سنوات .

(ج) قرض متوسط الأجل بفائدة $\frac{1}{4}$. ويستهلك في مدة من ١٣ إلى ١٥ سنة .

(د) قرض طويل الأجل بفائدة $\frac{1}{4}$. ويستهلك في مدة من ٢٠ إلى ٣٠ سنة .

وأجيز لحملة سندات قرض القطن تحويل مافي حيازتهم إلى قرض من هذه القروض ، كما أعطى حملة سندات الموحد والممتاز حق اختيار التحويل إلى سندات القرض الطويل الأجل مع جعل قدره ٢ ج ك للوحد وجنيه

استرليني واحد للممتاز وإلا تدفع جميع الديون بالقيمة الإسمية في مواعيد محدودة . وحول من قرضى القطن ماقيمته ٣٦ مليون من الجنيهات واستهلك الباقي وقدره ٢١ مليونا من الجنيهات .

وكان جل الاهتمام موجها إلى القرضين المتوسط الأجل والطويل الأجل، لاسيما فيما يتعلق بتحويل الموحد والممتاز إليهما من عدمه. وقد ساور التشاؤم بعض الجهات من هذه الناحية ولكن لاقى إصدار هذه القروض نجاحا منقطع النظير إذ غطى القرضان القصيرى الأجل عدة مرات . وأقفل الاكتتاب فيهما صباح يوم الإصدار، وأقفل الاكتتاب فى القرض المتوسط الأجل بعد ٩ أيام بمبلغ قدره ١١٠.٠٣٨٨٠ جنيه . وأقفلت الاكتتابات بالنقد فى القرض الطويل الأجل بعد عشرة أيام وبلغت نحو ١٧ ١/٢ مليونا من الجنيهات . وبلغت التحويلات من سندات قرض القطن ثلاثة ملايين جنيه وتحويلات الموحد والممتاز ٤٦,٥ مليون جنيه ، وبذلك بلغ مجموع القرض الطويل الأجل ٣١ ١/٢ ٪ ، وبلغت طلبات تحويل الموحد والممتاز فى مصر ٤٢ مليون جنيه استرليني وفى لندن ٤ مليون ، ونصف مليون فى باقى البلاد الصديقة والمحايدة . وبقي ماقيمته ٢٩ مليون جنيه استرليني للاستهلاك ، منها ١٧ مليون جنيه كانت مودعة فى بلاد المحور أو فى بلاد احتلتها قواته ولم يكن فى الاستطاعة استهلاكها فعلا قبل نهاية الحرب .

وأدت هذه العملية إلى تخفيض دين مصر العام بنحو ٩ ملايين جنيه مصرى فبلغ ٨٦ مليون جنيه (ويضاف إليها الدين السائر ، وقدره ٦ مليون جنيه مصرى ممثلة بأذونات الخزائن التى كانت متداولة فى ذلك الوقت) ، كما ترتب عليها وفر فى الفائدة السنويه بلغ ٧٠٠.٠٠٠ من الجنيهات .

وعهد إلى البنك الأهلي بعملية طرح القروض الجديدة وخدمتها . أما عملية تحويل الدين الموحد والدين الممتاز فتكفلت بها في مصر ، إدارة الدين العام بوزارة المالية ، كما تكفل بها نيابة عن الحكومة المصرية بنك إنجلترا في لندن ومراسلوه في البلاد الأجنبية الأخرى .

ثالثا : تمويل القطن

ونود الآن أن نبحث ما قدمه البنك الأهلي من خدمات بصدد تمويل القطن المحصول الرئيسى لمصر . فلقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى قبيل حلول موسم القطن إلى مواجهة السلطات العامة مشكلة عويصة ، وهى مشكلة تصريف محصول مصر الرئيسى . فقد قل الإقبال على القطن المصرى ، تبعاً للقيود المفروضة بسبب الحرب وصعوبات النقل البحرى ، وأصبح المزارعون في مركز حرج لحلول ميعاد استحقاق الأموال الأميرية والديون الموسمية نقداً أو عينا عند جمع المحصول . ورأت الحكومة إزاء هذه الظروف اتخاذ إجراء طويل الأجل لإنقاص العرض في المستقبل بتحديد المساحة التى تزرع قطناً في الموسم التالى (١٩١٥ - ١٩١٦) بثلك الزمام ، وكان لابد من اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن محصول ١٩١٤ - ١٩١٥ . فعين مستر ديكسون . وكيل محافظ البنك ، في أغسطس سنة ١٩١٤ عضواً في بعثة مصرية أوفدت إلى لندن لبحث مختلف مشاكل مصر المالية مع الخزانة البريطانية وبنك إنجلترا ، وخاصة ما تعلق منها بتمويل محصول القطن الجديد .

ولقد أبدت الحكومة استعدادها في أكتوبر سنة ١٩١٤ لضمان ما قيمته خمسة ملايين من الجنيهات الاسترلينية (تعادل ٨٧٥٠٠٠٠ جنيه مصرى) من أذونات الخزانة المصرية ، تستعمل كغطاء ، للزيادة في الإصدار التى تتطلبها تمويل محصول القطن في عام ١٩١٤ - ١٩١٥ . وواقع الأمر أن أذونات

الخزانة المصرية أدبجت في الغطاء منذ ١٢ أكتوبر بإيداع ما قيمته منها ١٠٠.٠٠٠ جنيه . ثم أخذت السكينة في الزيادة حتى بلغت ٢٣٥ مليوناً من الجنيهات المصرية في آخر ديسمبر سنة ١٩١٤ . وبلغت الأذونات في الرصيد حدها الأقصى وهو ٢٩٠ مليوناً في نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ولكنها سحبت بعد ذلك تدريجاً وانقضى العهد في فبراير سنة ١٩١٨ .

تقديم البنك قروض لتمويل القطن بضمائم الحكومة :

وقام البنك الأهلى بدور هام فى عملية التمويل بتقديم قروض بضمان من الحكومة المصرية . وفى ١٥ يوليو سنة ١٩١٧ طلبت لجنة مراقبة القطن من البنك قرضاً بمبلغ ٦,٥ مليون جنيه مصرى ، فوافق على ذلك ووعد بتزويدها بقروض أخرى متى سمحت موارده . وقد ارتفع المبلغ فيما بعد ، إلى ثمانية مليون جنيه .

وبذا أمكن عند حلول شهر مايو سنة ١٩١٩ ، تصريف أربعة أخماس المحصول الذى بلغت كميته خمسة ملايين قنطار .

وفى مارس سنة ١٩٢١ طلبت الحكومة من البنك الأهلى تقديم سلفيات للزارعين بضمانها مقابل رهن محصول القطن . وتم الاتفاق على أن يقدم البنك السلف فى حدود مبلغ مليون جنيه على أساس ١٥ ريال للقنطار الواحد من القطن « السكلاريدس » ، طويل التيلة رتبة « فولى جود فير » ، و ١٠ ريال للقطن الأشمونى القصير التيلة من ذات الرتبة . وتعهدت الحكومة ، بموجب هذا الاتفاق ، بتحمل ٥٠ ٪ من الخسارة الناجمة فى حدود مبلغ ٥٠.٠٠٠ من الجنيهات و ٧٥ ٪ فى حدود مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه على أن تزيد النسبة إلى ٨٠ ٪ إذا تجاوزت الخسارة مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه .

وفي يونيو سنة ١٩٢٣ اتخذت إجراءات مماثلة ، فتعهد البنك أن لا تزيد خسارته عن ٥٠٠.٠٠٠ جنيه على أساس ١٧٦ ريال للقنطار من السكر لا يردس ، رتبة ، وفولي جود فير ، و ١٥٠ ريال من الأسموني من ذات الرتبة . وأدت هذه الإجراءات إلى اتساع مجال نشاط البنك . إذ رأت الحكومة تيسير تقديم السلف في سائر الجهات ، حتى ولو لم يوجد في بعضها فروع للبنك . فطاف مندوب من البنك الأرياف مصحوباً بموظف من وزارة المالية ، وافتتح ٣٦ مخزناً في أسواق القطن الحكومية المعروفة بالحلقات وزودت بالمستخدمين اللازمين من فرازين وأمناء مخازن وخفراء . بيد أن ارتفاع أسعار القطن حال دون إفادة المزارعين من هذه التسهيلات إذ فضلوا بيع أقطانهم في السوق .

ولكن الأسعار انتهت النزول سنة ١٩٢٦ ، فقررت الحكومة التوسع في إنشاء المخازن لتودع بها الأقطان وتمنح السلفيات للمزارعين وبذا طلب إلى البنك مرة أخرى الإشراف على العملية . فقام وكيل محافظ الإسكندرية بمعاونة لجنة ضمت ممثلي البنوك بتنظيم العمل عن طريق فروع البنك في الأقاليم . وقامت الحكومة من جانبها بإنشاء مخازن في القرى وزودت الصيارفة بالأموال لتقديم القروض تحت إشراف لجان في المديريات يرأس كل منها المدير . وساهمت البنوك الرئيسية في العملية ، وافتتحت ما لا يقل عن ١٤٦ مخزناً ، علاوة على المخازن التي أنشأتها الحكومة ، وأرنب مجموع السلف الممنوحة للمزارعين على مليوني جنيه . وكانت البنوك تتولى حلج القطن ، الذي لا يسحبه أصحابه في الميعاد المحدد ، مقابل دفع المبالغ المقرضة ، وكذا شحنه إلى الإسكندرية ، ثم تخزينه وبيعه .

وتكررت هذه العمليات تحت إشراف البنك بناء على طلب الحكومة في السنوات ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ومنحت السلف للمزارعين في الأقاليم واتبعت نفس النظام التي اتبع في سنتي ١٩٢٣ ، ١٩٢٦ . والواقع ، أثبت القطن ،

حتى عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، أنه محصول جزيل الربح في جملة رغم ضالة غلته إذقدر متوسط أثمان التصدير إلى الخارج في خلال السنوات ١٩٢٠ - ١٩٢٩ بمبلغ ٣٢ ريال للقنطار الواحد أى ينحو ضعفى متوسط السعر قبل الحرب. وفيما عدا سنة ١٩٢٦ ، لم يكن السلفيات التي قدمت للبزارعين، نيابة عن الحكومة حتى عام ١٩٢٩ كبيرة . وفي موسم ١٩٢٩ - ١٩٣٠ هبط أسعار القطن هبوطا كبيرا مما أدى تداخل الحكومة المصرية في السوق على نطاق واسع .

تولى البنك شراء القطن لحساب الحكومة :

وعهد إلى البنك ، بالاضافة إلى تنظيم عمليات تسليف الزراع ، بعملية شراء القطن لحساب الحكومة في خلال السنوات من ١٩٢١ - ١٩٢٤ وعاد البنك القيام بالعملية في موسمه ٢٥/٢٦ ٢٩/٣٠ . فكان يشتري القطن ويتسلمه في سوق البضاعة الحاضرة لحساب الحكومة كما كان يسلم القطن المباع إلى الحكومة تنفيذا للعقود المبرمة في سوق البضاعة الآجلة . ولقد جاوز المخزون من القطن لدى البنك لحساب الحكومة ٣ مليون قنطار في سنة ١٩٣٠ تولى البنك أمر كبس ١٥٠٠٠٠٠ قنطار بالبخر في تلك السنة ، وتم تصريف القطن بأكمله بعد ذلك بمعرفته في السوق المحلية وذلك بالتصدير إلى الخارج بمعاونة بيوت القطن . وصفي المخزون نهائيا سنة ١٩٣٤ .

وتبين أرقام الجدول التالى مدى الزيادة في السلف على القطن التي قدمها البنك إلى عملائه ، في خلال موسم ١٩٣٩ - ١٩٤٠ مقارنة بمشيلاتها في المواسم السابقة .

(١) راجع الكتاب الذى اصدره البنك الاهلى بمناسبة مرور ٥٠ سنة على انشاء صحفه ٧٥ .

آخر	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
م . ج	م . ج	م . ج	م . ج
سبتمبر	٤٥٢,٠٠٠	١,٥٩٤,٠٠٠	١,٨٥١,٠٠٠
ديسمبر	٢,٨٤٦,٠٠٠	٥,١٠٠,٠٠٠	٧,٧٧٧,٠٠٠
	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
فبراير	٢,٥٢٣,٠٠٠	٣,٨٩٥,٠٠٠	٦,٧٨٣,٠٠٠

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مرونة النظام النقدي أفادت البلاد عند نشوب الحرب ، فلم تنشأ صعوبات في سبيل توفير الأموال اللازمة لتمويل محصول البلاد الرئيسي .

تمويل البنك للقطن في الحرب العالمية الثانية :

وفي الحرب العالمية الثانية أصبحت الملاحة في حوض البحر المتوسط محفوفة بالمخاطر و ندر الشحن مما أدى إلى هبوط كبير في الصادرات ، وتعقدت مشكلة تصريف محصول القطن . وواجه الزراع والتجار ، في نهاية شهر يولية سنة ١٩٤٠ موقفاً أقرب إلى الركود إذ اقرن تعذر بيع القطن بهبوط كبير في أثمان الغلال قلل المعاملات فيها . يضاف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار التي ساورت النفوس نتيجة وجود الجيوش الإيطالية في الصحراء الغربية .

ومع كل أعلن رئيس الوزراء في أغسطس سنة ١٩٤٠ ، أن الحكومة البريطانية تعهدت بشراء أية كمية من القطن تعرض عليها من محصول موسم سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ بأسعار محدودة . وكان السعر المقرر للقطار الواحد من

القطن القصير التيلة ، الأشموني ، ١٤,٢٥ ريالاً ، وحددت أسعار الأقطان الطويلة التيلة على هذا الأساس . وتمهدت الحكومة البريطانية بتحمل أية خسارة تنجم عن هذه العملية . أما في حالة الربح ، فيتقاسمه الحكومتان البريطانية والمصرية مناصفة ، على أن تستعمل الحكومة المصرية حصتها منه فيما يعود بالنفع على المزارعين . ولهذا الغرض ، تشكلت في الإسكندرية لجنة شراء القطن البريطانية برئاسة أحد أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي ، وكان فعلاً وكيلاً لمحافظ البنك ، على أن يعاونها مجلس استشاري . ولجأت اللجنة المذكورة إلى الانتفاع بخدمات بيوت القطن الكبيرة لتتولى نيابة عنها شراء القطن والبذرة المعروضين في الاسكندرية ، مقتفية في ذلك خطوات لجنة شراء القطن في عام ١٩١٨ . واشترت اللجنة ٦٧٣٣٠٠٠ قنطار قيمتها نحو ٢٥ مليوناً من الجنيهات ، من محصول قدر بما يربو على ٩ مليون قنطار ، وبأبقي الكمية تكفلت به بيوت التصدير المحلية والغزاليين . وبذلك تم تصريف محصول سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ على وجه مرضى ولو أن كميات كبيرة من القطن ظلت مخزونة بعض الوقت في الاسكندرية وفي الأقاليم في انتظار الشحن .

وفي الموسم التالي حددت الحكومة بتشريع ، المساحة التي تزرع قطناً ، رغبة منها في زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية . لذا جاء محصول القطن أقل منه فيما مضى ولكن الحاجة إلى مساعدة الحكومة في تصريفه ظلت قائمة . فاتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية عندئذ على الاشتراك مناصفة في شراء أية كمية تعرض للبيع من محصول موسم ٤١ - ٤٢ وقدرت حصة مصر في المشروع بنحو ١٥ مليون جنيه ، مما تطلب طرح قرض للاكتتاب العام . وكان هذا أول قرض تعقده الحكومة المصرية منذ ثمان سنوات فساور الشك النفوس في البداية حول مقدرة السوق على استيعاب هذا المبلغ الكبير .

ولكن التضخم بسبب الحرب كان قد بدأ فعلاً وتوافرت الأموال في مصر فكان من بين أغراض هذا المشروع امتصاص بعض الأموال الفائضة .

إصدار البنك سندات قرض القطن :

وفي أول ديسمبر سنة ١٩٤١ أصدر عن طريق البنك الأهلي ، أول قرض للقطن بمبلغ ١٠ مليون جنيه وبفائدة ٥ر٤ على أن يستهلك في خلال ١٩٤٢ - ١٩٤٦ . ولم تبدل أية محاولة لجمع اكتتاب من الخارج بل جرى كل الاكتتاب بأموال موجود في مصر . وجاءت تغطيه القرض دليلاً جديداً على الثقة في مالية البلاد ، تبعاً لإدارتها السليمة في خلال سنين طويلة . وإلى جانب هذا القرض العام ، حصلت الحكومة على المال اللازم لعمليات القطن بإصدار أذونات على الخزانة لمدة ٣ شهور أعلن عن أول عطاء بشأنها في ديسمبر سنة ١٩٤١ ، بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه . واستمر طرح العطاءات بعد ذلك مرة كل أسبوعين حتى بلغت الأذونات على الخزانة في وقت ما ٣ ملايين جنيه . وترتب على هذا الاتجاه الجديد في السياسة المالية للحكومة وما أدى إليه نجاح العطاءات النصف شهر ، قيام سوق نقدية محلية .

وفي الموسم التالي سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ، تعهدت الحكومة بشراء كل المحصول الذي بلغت كميته نصف ما كانت عليه عادة وقت السلم لسبب تقييد المساحة المزروعة . وجاء المحصول أجود صنفاً فالت الأسعار إلى الارتفاع . لذا عرضت على الحكومة كمية ضئيلة نسبياً من المحصول ، ومن ثم كان التجاؤها إلى الاقتراض العام أضيق نطاقاً منه في العام السابق .

وفي ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ طرح قرض الثاني للقطن بمبلغ مليونين جنيه وبفائدة ٤ ٪ على أن يستهلك خلال السنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٨ وقد

غطى الاكتتاب بمبالغ تفوق مبلغ القرض بكثير واستمر العمل على إصدار أذونات الخزانة لمدة ٣ شهور . وفي مارس سنة ١٩٤٣ أصدرت أذونات الخزانة لمدة سنة بمبلغ قدره مليون جنيه .

واستمرت الحكومة في تقييد المساحة المزروعة قطناً بسبب الكميات الكبيرة المخزونة منه في العالم ، والشك في مستقبله إذا ظلت الحرب قائمة وذلك فضلاً عن العجز العالمي المتوقع في كميات المواد الغذائية . ومع أن الحكومة أبدت استعدادها لشراء القطن بأسعار متزايدة ، فقد كانت الكميات المعروضة عليها منه صغيرة نسبياً . وأدى تحسن السعر في السوق الحرة في المواسم التالية في خلال الحرب إلى قلة القطن المعروض على الحكومة ، وبالتالي إلى عدم الحاجة إلى إصدار قروض عامة أخرى .

وتبين أرقام الجدول الآتي ، مشتريات الحكومة البريطانية في موسم ١٩٤٠ - ١٩٤١ ثم مشتريات اللجنة الإنجليزية المشتركة في موسم ١٩٤١ - ١٩٤٢ وأخيراً مشتريات الحكومة المصرية وحدها بعد ذلك على أساس أنها مقدرة ببالات مكبوسة كيساً مائياً زنة الباله الواحدة من ٨٥٠ إلى ٨٦٥ قنطاراً .

الحكومة المصرية				اللجنة الإنجليزية المصرية المشتركة	الحكومة البريطانية
٤٦/١٩٤٥	٤٥/١٩٤٤	٤٤/١٩٤٣	٤٣/١٩٤٢	٤٢/١٩٤١	٤١/١٩٤٠
٤٩٥٧٨٠	٦٦٩	١٠١٢	٣٢٤٨٨	٧١٤٩٨٤	٧٨٣٤٥٢

وترجع الزيادة المفاجئة في المشتريات في خلال موسم ١٩٤٥/١٩٤٦ إلى

هبوط الأسعار في السوق الحرة مع تراكم المخزون من القطن . لذا كانت الأسعار التي عرضت الحكومة الشراء بها في الموسم التالي لنهاية الحرب مغرية للمنتجين والتجار المحليين . وقد اذن للحكومة ، بغية تمويل عمليات الشراء ، بموجب القانون ٤١ لسنة ١٩٤٠ في إصدار أذونات على الخزانة بمبلغ ١٢ مليون جنيه وطرح قرض للقطن بمبلغ ٣٠ مليون بفائدة ٢٢.٥٪ على أن يستهلك في خلال السنوات ١٩٤٨/١٩٥٣ . وروعي تخصيص ثلثي قيمة القروض قبل طرحه للاكتتاب العام لبعض الهيئات ، فحصلت مصلحة البريد على ١٥ مليون جنيه ووزارة الأوقاف على ١٥ مليون والبنك الأهلي على ٣٥ مليوناً . والباقي وقدره ١٠ ملايين فقد طرح للاكتتاب العام وغطى بمبالغ تفوق كثيراً هذه القيمة في اليوم ذاته أي في ٢٥ مايو .

وقد قام البنك الأهلي بإصدار كافة قروض تمويل القطن ، كما اضطلع بمخدمتها وباستهلاكها ، وذلك علاوة على تعهده بإصدار أذونات لثلاثة شهور ولسنة واحدة .

د - مراقبة النقد

في أوائل الحرب العالمية الثانية اضطرت الحكومة إلى إدخال نظام الرقابة على النقد . وقد ندبت الحكومة المصرية البنك الأهلي للقيام بالرقابة . فانشئت مراقبة النقد الأجنبي كقسم من المركز الرئيسي للبنك لمباشرة هذه المهمة وللعمل على تقرير النظم التي تتبعها البنوك السبع المصرح لها وقتئذ بالقيام بعمليات النقد الأجنبي . وأجيز بعد ذلك بوقت قصير ، للبنوك الأخرى غير المرخص لها في مباشرة تلك العمليات ، أن تقدم طلبات عملائها إلى مراقبة النقد الأجنبي للموافقة عليها قبل تنفيذها . وروعي في

هذا النظام التيسير على ذوى الشأن ولا سيما بالنسبة إلى عملاء البنوك الصغيرة. وكانت مصر ، بموجب الترتيبات المتفق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، عضواً في منطقة الاسترليني ؛ وكانت تتلقى من لندن . النقد الأجنبي الكافي لتغطية احتياجاتها الأساسية على أن تسلم في الوقت نفسه كل متحصلاتها من العملات الأجنبية إلى حصيلة منطقة الاسترليني في لندن وقام بتطبيق هذا النظام ، كل من بنك إنجلترا في لندن والبنك الأهلي في مصر . وكان يقوم البنك الأهلي بتزويد البنوك الأخرى في مصر بحاجتها من النقد الأجنبي وذلك بالسحب على بنك إنجلترا ، كما يشتري من هذه البنوك الفائض لديها من العملات الأجنبية ويعيد بيعها إلى بنك إنجلترا وظل هذا النظام معمول به حتى ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ .

ورؤى منذ البداية توسيع أعمال الرقابة ، ومن ثم امتدت تدريجياً بالاتفاق مع وزارة المالية التي تكلفت بوضع التشريعات اللازمة ، حتى تناولت شئون استيراد العملات والأوراق المالية وتصديرها فضلاً عن استعادة قيمة البضاعة المصدرة إلى الخارج وكافة العمليات الأخرى والتي يجب أن تتناولها رقابة فعالة . وكان تطبيق تلك النظم أمراً تقضى به الحاجة الملحة وخاصة بعد انهيار البلاد الأوروبية الحليفة ودخول إيطاليا الحرب . وقد عملت الرقابة بقدر الإمكان على إصدار تعليمات مماثلة كالمعمول بها في البلاد الأخرى من منطقة الاسترليني ، مع مراعاة الظروف المحلية والأوضاع التشريعية للبلاد .

وكان الحائزون للعملات الأجنبية في مصر يتمتعون على خلاف أمثالهم في البلاد الأخرى من منطقة الاسترليني بميزة هامة . إذ لم يطلب إليهم تسليم ما في حوزتهم من تلك العملات ، وكل ما ألزموا به هو تقديم إقرار لوزارة المالية عما لديهم من أرصدة بالدولارات الأمريكية وذلك طبقاً للأمر رقم ١٧٠ لسنة ١٩٤١ .

وبالجملة صادفت الرقابة على النقد قبولا من التجار والجمهور باعتبارها شرا لا بد منه، وكان قيامها شرطا لا تتفاه مصر بعضويتها في منطقة الاسترليني. وتجمل الإشارة بهذا الصدد إلى ملاحظات رئيس مجلس إدارة البنك الاهلي في خطابه السنوي للمساهمين عند أعمال البنك سنة ١٩٤١ حيث قال :

« أود أن أؤكد أن أخذ الحكومة بنظام مراقبة تبادل العملة منذ بداية الحرب لم يمكن يفيد البلاد من استبقاء صلتها الحيوية بكتلة الاسترليني فحسب ، بل أنه ممكن مصر من الحصول على الدولار وغيره من العملات الاجنبية بكميات لم يكن يتيسر الحصول عليها في ظروف التجارة العادية أيام الحرب .

ونظراً لانقطاع مصادر التموين في كل القارة الاوربية تقريبا ، اطرده اتجاه المستوردين إلى أمريكا حيث كان يمكن إلى وقت قريب الحصول على سلع الاستهلاك دون كبير عناء . لذا كان علينا من آن لآخر أن نواجه طلب كبير على الدولار وقد خففت القيود التي فرضتها الحكومة على الاستيراد من حدة الطلب ، كما قلل منه تغير الحالة الداخلية في أمريكا اثر دخولها الحرب (١) ، .

والجدير بالتنويه أنه لم توجد قيود شكلية ، في خلال الحرب حتى سنة ١٩٤١ على مسحوبات مصر بالنقد الاجنبي من موارد منطقة الاسترليني . غير أنه علاوة على الصعوبات العادية بشأن استيراد السلع من الخارج في زمن الحرب وتقييد الشحن تعاونت السلطات المصرية والبريطانية على إنشاء مركز تموين الشرق الاوسط الذي كانت تعرض عليه كافة طلبات الاستيراد لبحثها على ضوء أهم احتياجات البلاد .

وبناء على ما سمي باتفاق العملة الصعبة ، بين الحكومة المصرية ،

(١) راجع الكتاب الذي أصدره البنك الاهلي المصري في سنة ١٩٤٨ بمناسبة مرور ٥٠

سنة على انثائه صفحة ٨٨ وما بعدها .

وحكومة الولايات المتحدة طبق نظام الحد المقرر ، ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٥ حتى تقرر لمصر حصة من العملات الصعبة كافية لتغطية قيمة مشتريات مصر من تلك البلاد . أما عملات البلاد الأخرى فكان الحصول عليها ميسوراً دون تحديد . واستمر هذا النظام معمولاً به ، مع بعض تعديلات دورية ، حتى ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ عندما انسحبت مصر من منطقة الاسترليني عقب توقيع الاتفاق المالى المصرى البريطانى الأول فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ . وبلغ مجموع العملات ، الصعبة ، التى أفرج عنها لصالح مصر ، طبقاً للنظام الحد المقرر فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٥ إلى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ ، ما يعادل ٣٢٠٥٧٠٠٠٠٠ جنيه مصرى . بينما بلغ ما باعتته مصر إلى المملكة المتحدة من تلك العملات فى خلال الفترة ذاتها ما يعادل ٢٦٧١٧٠٥٨٦ من الجنيهات المصرية .

وتنفيذاً لأحكام اتفاق العملة الصعبة ، تم الاتفاق بين وزير المالية ومحافظ البنك الأهلى على تشكيل لجنة لرقابة النقد الأجنبى مكونة من ثلاث أعضاء عن وزارة المالية وثلاثة آخرين عن البنك الأهلى ، برئاسة أحد وكلاء وزارة المالية .

وكانت تتلخص مهمة هذه اللجنة فى .

١ - دراسة الطرق والوسائل المؤدية إلى إحكام الرقابة على عمليات النقد الأجنبى مع التوجيه عند الضرورة باتخاذ بعض الإجراءات التشريعية لهذا الغرض .

٢ - إقرار المنشورات والتعليمات إلى البنوك .

٣ - بحث الحالات الخاصة ذات المبدأ .

٤ - بحث الطلبات المشكوك فيها والحالات الاستثنائية والنظر فى شكايات من سبق رفض رقابة النقد المركزية لطلباتهم .

وبهذا وجدت بتشكيل هذه اللجنة ، حلقة اتصال بين وزارة المالية ورقابة النقد المركزية تهدف إلى جعل أعمال إدارة رقابة النقد متفقة وسياسة الحكومة المصرية .

وترتب على الاتفاق المالى المصرى البريطانى ، المعقود فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧ قيام مصر فى الحال بفرض الرقابة على كافة العملات الأجنبية وعلى الواردات والصادرات مع جميع البلاد . وبموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ٨ يولية والقرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٧ المنشور فى ١٤ يولية مع استمرار إشراف اللجنة العليا ، التى شكلها وزير المالية ، على شئون النقد الأجنبى . وعين الوزير أحد الموظفين الحكوميين مراقباً لعمليات النقد بإدارة مراقبة النقد المركزية .

ووضع البنك الأهلى إدارة مراقبة النقد الموجودة فى البنك تحت إشراف المراقب الجديد فعمل بذلك على توثيق الصلة بين الحكومة والبنك . وكان البنك يقوم تحت إشراف وزير المالية ، بشراء وبيع العملات الأجنبية ، بمافها الاسترلينى ، من البنوك المرخص لها فى ذلك بموافقة اللجنة العليا . وقد زيد عدد البنوك المحلية المصرح لها بموجب القرارين الوزاريين رقمى ٦٠ و ٤٧ لسنة ١٩٤٧ ، بالتعامل فى النقد الأجنبى إلى ٣٠ بنكاً .

ويتبين مما سبق أن الحرب العالمية الثانية أدت إلى تأكيد الرابطة الوثيقة بين البنك الأهلى والحكومة المصرية ولا سيما فى شئون الرقابة على النقد وإصدار القروض العامة .

(هـ) الائتمان المصرفى

فى ٩ أغسطس سنة ١٩١٤ تفاوض وكيل محافظ البنك الأهلى مع الحكومة بصدد إصدار أمر لتأجل الوفاء بالديون . « موراتريوم » ، وكان

البنك قبيل نشوب الحرب قد أخطر عملاءه في ٢٩ يوليو أنه سيعصرف الشيكات التي تقدم له في كل وقت . وفي ١٠ أغسطس أعلن الموراتوريوم ، بالنسبة إلى جميع الديون المعقودة قبل ذلك التاريخ ، على أن يظل سارى المفعول حتى ١٥ سبتمبر ، وأجيز للبنوك ألا تصرف أكثر من ٥٪ من قيمة الودائع الموجودة لديها . وظل « الموراتوريوم » مطبقا في العمل حتى ٣١ يناير سنة ١٩١٥ . وبالرغم من القيود المفروضة على البنوك ، قام البنك الأهلى بتنفيذ التعهد الذى أعطاه فى ٢٩ يولية وتولى صرف شيكات العملاء كالمعتاد فخذت بعد ذلك غالبية البنوك حذوه .

وقد عمل البنك فى الأيام الأولى من الحرب على مساعدة البنوك الأخرى إذا وافقت لجنة لندن فى ٢٧ أغسطس على اقتراح بتقديم سلفيات للبنوك نظير إيداع أوراق مالية يقبلها مجلس الإدارة والسلطات المصرية . وذكر فى معرض الأوراق المالية المقبولة ، السندات المضمونة والأوراق التجارية والنقود المرصودة فى لندن ، مع تقرير حدود مناسبة . وتعهدت الحكومة المصرية بعدم إلغاء وقف التحويل إلا بعد انقضاء شهر من انتظام حركة البنوك

(و) المقاصة بين البنوك

لم ينقضى زمن طويل على اعتماد الجمهور النظام المصرفى وازدياد عدد البنوك التى تعمل فى مصر ، حتى بدت الحاجة إلى غرفة المقاصة . وفى ١٩ مارس سنة ١٩٢٥ أبلغ محافظ البنك مجلس الإدارة عن قيامه ببحث مشروع لإنشاء غرفة المقاصة فى القاهرة ، إذا كان يقوم كل بنك حينذاك عدة مرات فى اليوم - بتحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى ، سواء بالنقد أم بالقيد فى الحساب الجارى . ولما كانت عمليات التحصيل هذه تجرى عدة مرات فى اليوم ، فإن فى تركيز تصفية الشيكات بطريق القيد

في دفاتر للحسابات الجارية لكل البنوك مع حفظها في البنك الاهلي ، مزية توفير الوقت والجهد . لذا لاقت هذه الفكرة قبولا لدى سائر البنوك التي يعينها الامر . ورغما عن ذلك فان غرفة المقاصة بالقاهرة لم تنشأ إلا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وتبعها إنشاء غرفة في الاسكندرية في مايو من العام التالي .

وتوضح أرقام الجدول الآتي مقدار العمليات التي باشرتها البنوك . وإهداء استعمال الجمهور للشيكات . في مصر من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩ .

السنة	القاهرة		الاسكندرية		الفرقتان معا	
	عدد الشيكات بالآلاف	القيمة بالآلاف الج المصرية	عدد الشيكات بالآلاف	القيمة بالآلاف الج المصرية	عدد الشيكات بالآلاف	القيمة بالآلاف الج المصرية
١٩٢٩	٣٤٣	٧٥٤٠٠	٩٤	٣١٩٠٠	٤٣٧	١٠٧٣٠٠
١٩٣٠	٣٥٣	٦١٨٠٠	١٨٧	٤٧٨٠٠	٥٤٠	١٠٩٦٠٠
١٩٣١	٣٣٨	٥٤٣٠٠	١٨٧	٤٣٥٠٠	٥٢٥	٩٧٨٠٠
١٩٣٢	٣٤٥	٥٥٤٠٠	١٨٦	٤٧٠٠٠	٥٣١	١٠٢٤٠٠
١٩٣٣	٣٦٢	٥٧٦٠٠	١٨٩	٤٤٨٠٠	٥٥١	١٠٢٩٠٠
١٩٣٤	٣٩٤	٥٧١٠٠	٢٠٦	٤٨١٠٠	٦٠٠	١٠٥٢٠٠
١٩٣٥	٤٢٤	٦٦٠٠٠	٢٢٣	٥٣٩٠٠	٦٤٧	١١٩٩٠٠
١٩٣٦	٤٤٥	٦٦٠٠٠	٢٤٧	٥٧٥٠٠	٦٩٢	١٢٣٥٠٠
١٩٣٧	٤٧٠	٧٢٤٠٠	٢٥٦	٦٠٤٠٠	٧٢٦	١٣٢٨٠٠
١٩٣٨	٤٨٥	٧٢٥٠٠	٢٥٦	٥٥٨٠٠	٧٤١	١٢٨٣٠٠
١٩٣٩	٤٥٨	٦٦١٠٠	٢٣٢	٥٢٤٠٠	٦٩٠	١١٨٥٠٠

تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي

محاورات إنشاء بنك مركزي في مصر :

حدثت محاولات مختلفة لإنشاء بنك مركزي في عهد محمد علي وفي عهد إسماعيل ، وكذلك أثناء الثورة العرابية التي أرادت تأسيس بنك مركزي وطني ، إلى أن صدر دكريتو خديو سنة ١٨٩٨ بإنشاء البنك الأهلي المصري مع منحه وحده حق إصدار أوراق البنكنوت . وظل البنك الأهلي يحصل على جزء طيب من أرباحه عن طريق الإصدار حتى الآن . وفاوضت الحكومة ، سنة ١٩٠٤ . البنك الأهلي لتحويله إلى بنك مركزي وتخصه فقط في عمليات البنوك المركزية ، وعدم منافسته للبنوك الأخرى ، ولكن البنك لم يرض بذلك الوضع حتى لا ينقص من نشاطه ، وحتى يحتفظ بحرية أكبر في التوسع في أعماله .

وهكذا ظلت الحكومة المصرية تدرس مسألة نشاط البنك المركزي مرة و تتركها مرات إلى أن خرجت إنجلترا عن قاعدة الذهب في سبتمبر سنة ١٩٣١ . وعندئذ رأت الحكومة أن تسترشد بآراء بعض الخبراء العالميين ، فاستدعى المسيو فان زيلندا والسيرا تونيمير ، لبحث أمر النقد المصري وارتباطه بالجنيه الاسترليني . مع أن تقاريرهما ظلت سرية ، إلا أن بحوثهما في أمر تثبيت النقد المصري ، قد أوصت بضرورة إنشاء بنك مركزي مصري . كما أوصى المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي اشتركت مصر فيه في يونيو سنة ١٩٣٣ . بضرورة إنشاء بنوك مركزية في البلاد التي تأخرت عن ذلك . ولذا فاوضت الحكومة البنك الأهلي في خلق بنك مركزي جديد . ووقع اختيارهما على ذلك البنك بالذات لما اكتسبه من خبرة ، ولقيامه بعملية

إصدار البنكنوت. ولأن الحكومة تودع حساباتها عنده. وحتى أصبح هناك ارتباط وثيق بينه وبينها ، مبني على أساس من التعاون، وأخيراً لأن الحكومة قد تسربت إليها بعض المخاوف ، من إنشاء بنك مركزي جديد ، سيطلب رأس مال كبير ، وربما كان ذلك متعذراً في تلك الأوقات . لهذا كله فكرت الحكومة إلى تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي .

قد قام البنك الأهلي فعلاً بمعظم مهام البنك المركزي دون أن يمنح قانوناً كامل سلطانه . وكان على البنك ، بجانب قيامه بواجبه نحو الحكومة وحرصه على المصلحة العامة للبلاد ، أن يقدر المسؤوليات التي يضطلع بها قبل المساهمين . في سنة ١٩٣٤ أشار محافظ البنك إلى هذا الموضوع في خطابه السنوي للمساهمين حيث قال :

... إن زيادة أهمية وظائف البنك باعتباره بنك الإصدار مضافاً إليها تطورات أخرى ، أتاحت له الميكانة التي يحتلها الآن كما ضاعفت مسؤولياته . فليس لنا مثلاً في إدارة أعمالنا اليومية ذلك القدر من حرية الاختيار التي للبنوك العادية . وإن البنوك الخارجية التي أصبحت مثلنا في مكان مركزي من النظام المصرفي في بلادها بحكم التطور التدريجي دون قصد أو غرض قد احتفظت مع ذلك بأعمالها التجارية البحتة بدرجات متفاوتة فيما بينها . وبدون تلك الأعمال وما تنتجه لها من اتصال مباشر بالأسواق ، كان يصعب عليها حتى في البلاد التي حازت نصيباً من التقدم أوفر من مصر . أن تبقى على صلة بالحاجات اليومية للحياة التجارية ، وإن تمكن الجمهور من الحصول على التسهيلات المصرفية المناسبة بشروط معقولة . ولولا الأعمال التجارية لأصبحت بمعزل عن الشؤون العملية ولسارت أعمالها تبعاً لآراء نظرية أو ماهو شر من ذلك : متأثرة بالسياسة الحزبية ، وإنما فضلاً عن ذلك نعتمد

على اعمالنا التجارية في جنى الارباح الموزعة عليكم لأن الجزء الأكبر من أرباحنا الناتجة عن اصدار البنكنوت يذهب إلى الحكومة التي منحت البنكنوت صفة العملة القانونية. ومع كل فإننا نعلم أن موقفنا يضطرنا أحيانا إلى مراعاة اعتبارات غير اعتبار الحصول على الربح؛ كما يمنعنا ايضا من مزاوله انواع من الاعمال التجارية، تجد بنوك اخرى دوننا في المسؤولية انفسها حرة في مباشرتها،

واعيد الموضوع على بساط البحث بين الحكومة والبنك بعد ٤ سنوات وأشار محافظ البنك إلى المركز القائم في خطابه السنوى عن اعمال سنة ١٩٣٨ بعد أن نوه عن أزياد مسئوليات البنك باعتباره بنك الاصدار وبنك الحكومة، والمخ إلى واجبه في مراعاة المصلحة العامة وإلى تقييد حريته في التصرف على خلاف البنوك العادية فقال: ويذهب الكثيرون إلى حد القول أن البنك الاهلى وان لم يكن قد أصبح بنكا مركزيا لمصر من النوع التقليدى فإنه يكفل لها على كل حال من الوجهة العملية تبعا لما بلغته من مراحل الرقى كل الاغراض التي يطلب من البنوك المركزية تحقيقها. ويستشهد أصحاب هذا رأى بأن اشهر البنوك المركزية في اوروبا لم تتبوأ مركزها الحالى بين عشية وضحاها كما أنها لم تفرغ جميعها في قالب واحد بل تطورت على مهل واتخذت صوراً مختلفة ملائمة لمختلف مطالب بلادها وتناسب مع تغير ظروفها وأحوالها.

وقد يصح كل هذا، ولكن الموقف الحالى لا يدعو إلى تمام الارتياح سواء بالنسبة إلى الحكومة أو بالنسبة إلى البنك. وبادر إلى التصريح إلى ان السبب في ذلك لا يرجع البتة في شيء إلى العلاقات القائمة بينهما. فالبنك شاكر لما يلقاه دائما من الرعاية من وزراء المالية المتعاقبين ولا أعدو الحقيقة

إذا قلت أن الحكومة لا تجد مجالا للشكوى من طريقة قيام البنك بواجباته وواضطلاعه بما تكلمه أحيانا من المهام الخاصة . والواقع أن موقفنا كبنك مركزي ، وكذا امتيازتنا ومسئولياتنا ، لا يستند إلا قاعدة مقرره أو مقننه . وقد يصح اننا إلى حد بعيد بنك مركزي بالفعل ولسنا لسنا كذلك في الشكل وتختلف الأحوال هنا كل الاختلاف عن الأحوال السائدة في إنجلترا مثلا حيث يعتبر العرف اقوى من القانون المسطور ، وحيث لا حاجة إلى الدقة والتعريف . والحق أن الحكومة هنا تشعر أن لضمان قيام البنك دائما بوظيفته بالروح الحالية أولعدهم انتقال ملكيته إلى ايد لا يتفق مع المصلحة العامة أن تقبض على دفعة إدارته ؛ هذا إلى أنها ترى أن مؤسسة أنشئت لتلائم الظروف السائدة في سنة ١٨٩٨ يمكن أن تتسق تمام الاتساق لا في نظامها ولا اختصاصاتها مع مطالب مصر الحديثة . كما يشعر البنك من جانبه أن لضمان مستقبله ، ومن ثم ليس في استطاعته أن يحتفظ لنفسه من المناهج البعيدة المدى ما هو ضروري لمواصلة البناء على الأسس التي تم وضعها .

ثم استطرد مبينا أنه عند ضعف الأمل في إمكان مد امتياز البنك الذي يحل أجله في يونيه سنة ١٩٤٨ ، يصبح من واجب مجلس الإدارة أن يضع المصالح المادية لمساهمييه في المقام الأول وأن ينتهج خطة لزيادة تحرير أمواله وجعل موارده سائلة . وأردف قائلا أن الحكومة أبلغت البنك الشروط التي ترى معها تجديد الامتياز وأن مجلس الإدارة يقوم بدراستها قبل عرضها على المساهمين .

ورأت غالبية أعضاء مجلس الادارة أن التعديلات المقترحة معقولة ، انه يجب تسبق نظام البنك لما يطابق وهذه التعديلات . لذا دعى المساهمون ، في الوقت المناسب ، إلى جمعيه عموميه غير عادية في ٩ يونيو سنة ١٩٣٩ ، ولكن الاجتماع لم يتم قانون نظرا إلى عدم تكامل تمثيل نصف رأس المال كما يقضى بذلك نظام

البنك . ودعت الجمعية العمومية غير العادية ، إلى الانعقاد مرة أخرى في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩ واعتبر مداولاتها صحيحة بعض النظر عن عدد الأسهم التي يحملها الأعضاء الحاضرون . وقبلت أقتراحات الحكومة وصدق على التعديلات المطلوب ادخالها على نظام البنك

الأسباب التي أدت إلى اختيار البنك الأهلى بنظ مركزيا :^(١)

ويجدر بنا أن نذكر الأسباب التي دفعت الحكومة إلى اختيار البنك الأهلى دون غيره بنكا مركزيا لها وهى كالاتى :

أولاً : أنه البنك الذى فيه تودع الحكومة أموالها من زمن بعيد ، حتى نشأت هناك فكرة علاقة من التعاون بين الحكومة والبنك ، تحدث عنها وزراء المالية فى كثير من الاحايين . وتستطيع الحكومة . دون الالتجاء إلى تأميم البنك ، أن تسن التشريع اللازم ، الذى تضمن به سيطرة البنك على أحوال الائتمان والنقد ، وتضمن به توجيهها وإشرافها على البنك فى نفس الوقت .

ثانياً : أن معظم البنوك فى مصر تودع لدى البنك الأهلى ، أرصدة دائنة مما ييسر معه - إذا تحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى - أن تضع البنوك التجارية احتياطياتها النقديه لديه ، وفقاً للنسبة التى يحددها التشريع . ثالثاً : أن البنك الأهلى له خبرة عملية فى السوق المصرى والعالمى لا تعادل خبره أى بنك مصرى آخر . وعلى ذلك إذا حول إلى بنك مركزى فإن ذلك يزيد من قوته فى تعضيد الائتمان المصرفى فى مصر ويدعمه .

رابعاً : أن البنك الأهلى منح حق الإصدار منذ سنة ١٨٩٨ ، ثم منحته

(١) راجع فى ذلك كتاب اقتصاديات البنوك للدكتور عبد المنعم البيه صفحة ٢٧ وما بعدها .

الحكومة امتيازاً جديداً لمد أجل الإصدار ، مدة أربعين سنة أخرى . فإذا أنشأت الدولة بنكاً مركزياً جديداً ، فستصبح أمام موقف لا يغبطها عليه أحد ، إذ سيظل البنك الأهلي هو المصدر لأوراق البنكنوت مدة ٣٩ سنة أخرى ، وفقاً للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ . وقد تحرم البنك الجديد من حق الإصدار مع أنه البنك المركزي ، فلا يستطيع أن يقوم بوظيفة الإقراض باعتباره المقرض الأخير ، دون أن يعطى امتياز حق الإصدار .

خامساً : إذا كان بعض الاقتصاديين في مصر ، قد أخذوا بحق على البنك الأهلي أنه لم يشجع الصناعة المصرية ، فإنه إذا تحول إلى بنك مركزي ، فسيوجه الاقتصاد القومي بطبيعة الحال ، نحو أحسن الطرق بما في ذلك من إنماء الصناعات وإذا كان البنك قد أخطأ في الماضي ، فلنستفد من حسن استعداده للقيام بكل ما تطلبه الدولة الآن .

سادساً : أن البنك الأهلي قد بدأ منذ سنة ١٩٤٠ في أن يقلل من نشاطه التجاري ، ليترك جزءاً من ذلك الميدان للبنوك التجارية .

سابعاً : أن للبنك الأهلي احتياطياً بلغ ثلاثة ملايين جنيه ، وهذا مبلغ ضخم يضيف ثقة كبيرة على البنك ، إذ تحول إلى بنك مركزي ، وتستفيد منه مصر دون أن تلتظر عشرات السنين ، لتسكون احتياطياً لبنك مركزي جديد .

ثامناً : أن الحكومة قد حصلت على قدر من الأرباح لا بأس به ، حينما شاطرت البنك الأهلي في الأرباح التي يجنيها من عملية الإصدار .

تاسعاً : أن للبنك الأهلي احتياطيات سرية كثيرة ، جاءت عن طريق تقويم بعض أصوله بأقل من حقيقتها ، فإذا حولته الحكومة إلى بنك مركزي ، فسيكون قد ضمنها للبنك المركزي في مصر ، مركزاً قوى الدعائم ثابت الأركان ، وتكون المنشأة المركزية في أول عهدها ، قد استتمعت بنوعين من الاحتياطيات القانونية والخاصة التي تظهر في الميزانية العمومية ، والاحتياطيات السرية التي لا تظهر فيها .

الخطوات التمهيدية لاستصدار قانونه بإنشاء بنك مركزي :

عندما عرض مشروع القانون الخاص بمد أجل امتياز إصدار البنكنوت كان الاتجاه العام في الدوائر البرلمانية منصرفاً إلى مطالبة الحكومة باستصدار تشريع البنك المركزي مصاحباً له . ومع ذلك فقد صدر بعد ذلك القانون الخاص بمد أجل الامتياز تحت رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ ، أما التشريع الخاص بإنشاء بنك مركزي للدولة فقد صادف ظروفًا غير مواتية وانصرفت البلاد عنه نتيجة للحالة السياسية الناشئة عن قيام الحرب العالمية الثانية . وعندما وضعت الحرب أوزارها ، تقدم المرحوم زكريا مهران (باشا) في آخر سنة ١٩٤٦ إلى مجلس الشيوخ باقتراح بمشروع قانون لتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي في صورة شركة مختلطة تساهم فيها الحكومة بمعظم رأس المال وتترك الباقي لجمهور المساهمين^(١) . وقد أحال المجلس هذا الاقتراح إلى اللجنة المالية في أوائل سنة ١٩٤٧ ولكنها إزاء ما أبدته الحكومة من معارضة شديدة وما وعدت به من إصدار تشريع آخر في فرصة قريبة ، رفعت اللجنة المذكورة تقريرها إلى المجلس وأوصت بتأجيل النظر في هذا الاقتراح .

وأخيراً تقدمت الحكومة ، بمشروع قانون إلى البرلمان وطلبت إليه نظره على وجه السرعة والاستعجال حتى يمكن إقراره قبل فض الدورة (سنة ١٩٥١) . وقد أقر البرلمان بمجلسيه هذا المشروع فصدر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة نشر بالوقائع المصرية في عددها رقم ٢٨ الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ . وبهذه المناسبة استعراض أهم النقاط التي جاءت في القانون المذكور الخاص بتحويل البنك الأهلي إلى بنكاً مركزياً وهي كالآتي : —

(١) راجع مشروع المرحوم مهران باشا في كتاب اقتصاديات البنوك للدكتور عبد المنعم البيه صفحة ٢٧٣ وما بعدها

أولاً : تمصير البنك الأهلي :

ولما كان تحويل البنك الأهلي المصرى إلى بنك مركزى سوف ينبئ عليه إشرافه على البنوك الأخرى وتنظيم الائتمان بما يتفق وحاجة البلاد ويتمشى مع ظروفها الخاصة ، ولما كانت هذه الوظائف لا يعهد بها فى كل البلاد إلا للمؤسسات عريقة فى قوميتها فقد كان لازماً والحالة هذه أن ينصرف التفكير إلى تمصير البنك الأهلي الذى لم يكن فى الواقع أهلياً فى أكثر من الاسم الذى يحمله - فانهزت الحكومة سنة ١٩٤٠ فرصة طلب البنك مد أجل امتيازاه فى إصدار البنكنوت لتحصل منه على شروط تحقق هذا التمصير وأسفرت المفاوضات التى دارت معه فى هذا الشأن عن تعديل عدة مواد من قانونه الأساسى بغية الوصول إلى تلك الغاية .

فمن ناحية رأس المال ، تم الاتفاق على تحويل جميع أسهم البنك إلى أسهم إسمية يملكها المصريون واشترط أن تكون حيازة هذه الأسهم معلقة على قبول مجلس إدارة البنك وذلك اعتباراً من ٢٥ يونية سنة ١٩٤٨ .
وأما من ناحية الإدارة فقد تم الاتفاق على ما يأتى : -

أولاً : تصبح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين بأن يحل المصريين محل الأجانب كلها خلا مقعد من مقاعد المجلس ، على أنه إذا حلت سنة ١٩٤٥ وجب أن تتحقق هذه الأغلبية مهما كانت الظروف .

ثانياً : أن يكون رئيس مجلس الإدارة مصرياً ، وذلك بمجرد إنتهاء مدة المحافظ الإنجليزى الذى بيده تقاليد أمور البنك فى ذلك الحين - حيث أنه كان يجمع بين صفته هذه وبين صفة رئيس مجلس الإدارة ، واشترط كذلك أن يكون وكيل مجلس الإدارة مصرياً طالما كان رئيسه أجنبياً .

ثالثاً : أن يقصر التوظيف فى البنك على المصريين إلا فى الأحوال الاستثنائية وهنا يجب الحصول على موافقة وزير المالية .

رابعاً : أن تلغى لجنة لندن المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون نظام البنك ، وهذه اللجنة كان لها اختصاصات واسعة النطاق فقد كان البنك ملزماً بأن يأخذ رأيها في جميع العمليات التي تزيد قيمتها عن مائة ألف جنيه وكذا عند زيادة رأس المال أو تغيير اللوائح أو تصفية الشركة . والتصديق على الميزانية . على أنه يجوز لاثنتين على الأكثر من أعضاء مجلس الإدارة الإقامة خارج القطر لأخذ رأيهما في العمليات التي مع الخارج أو التي لها صيغة دولية .

وحتى يضمن المشرع أن لا ينصرف البنك إلى جني الربح سعياً وراء مصلحة المساهمين المادية ويغفل بذلك صالح البلد القومي عمد إلى تحديد الأرباح الموزعة على المساهمين حتى لا تظهر فائدة مادية من زيادة الأرباح والسعي وراء جنيها . فلقد نص المشرع في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ على أنه يستعمل صافي أرباح البنك السنوى بعد الترحيل للاحتياطيات والأرباح المرحلة التي يقررها مجلس الإدارة في دفع ربح للمساهمين في حدود ٢٠٪ من قيمة الأسهم الاسمية . فان زاد ما يوزع من الربح على المساهمين في أية سنة عن هذه النسبة يدفع للحكومة مبلغ مساو لهذه الزيادة .

كذلك نص على أنه في حالة تصفية البنك يؤول للحكومة نصف أى مبلغ في أموال البنك الاحتياطية في تاريخ تصفيته بعد الوفاء بكافة الالتزامات على إجمالى هذه الاموال الاحتياطية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤١ مضافاً إليه مبلغ يعادل لمتوسط المبالغ المرحلة سنوياً من الأرباح للأموال الاحتياطية خلال السنوات الخمس المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وذلك عن كل سنة تمضى بين التاريخ المذكور وتاريخ تصفية البنك (١) .

ثانياً : إدارة البنك :

نص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بإدارة البنك على ما يأتى :

(١) راجع المادتين ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥١

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من خمسة عشر عضواً من بينهم المحافظ والجمعية العمومية تنتخب أعضاء مجلس الإدارة من لهم دراية كافية بالشئون المالية والصناعية والزراعية — ويكون انتخابهم لمدة خمس سنوات ويجوز تجديد انتخابهم .

يلتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويكون تعيين المحافظ بمرسوم يصدر بناء على عرض من وزير المالية لمدة ٥ سنوات من بين اثنين من المصريين يرشحهما المجلس ويتم تعيينه خلال ثلاثين يوماً من وقت الترشيح . وتتبع الاجراءات ذاتها عن إبداله أو تجديد تعيينه .

يكون تعيين نائب المحافظ بقرار من مجلس الوزراء من بين اثنين من المصريين يرشحهما مجلس إدارة البنك ويصدر قرار التعيين خلال ثلاثين يوماً من وقت الترشيح ويحل نائب المحافظ محل المحافظ عند غيابه ، ويكون له الحق في حضور جلسات مجلس الإدارة وحق المناقشة دون أن يكون له رأى معدود في المداولات .

تعين الجمعية العمومية مراقبين للحسابات طبقاً للشروط التي ينص عليها النظام الأساسي للبنك على أن يكونوا من المدونة أسماؤهم بالقائمة المعتمدة من وزير المالية وعلى محافظ البنك أن يقدم إلى وزير المالية صورة من تقرير المراقبين عن حسابات البنك السنوية . (١)

ثالثاً : اشتراك الحكومة مع البنك في شئون النقد والائتمان :

ويكون للبنك لجنة عليا تختص لشئون النقد والائتمان والصرف وتؤلف من وزير المالية ، رئيساً ، أما الأعضاء فيكونون من وكيل وزارة المالية للشئون المالية والاقتصادية ، ووكيل وزارة الاقتصاد الوطني ومستشار الدولة لإدارة الري الخاصة بوزارة المالية ، ومحافظ البنك ومندوبان عن البنك

(١) راجع المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩

يختارهما مجلس الإدارة وعند غياب الوزير يكون الرئاسة لوكيل وزارة المالية للشئون المالية والاقتصادية وفي هذه الحالة يجب عرض قرارات اللجنة على الوزير لاعتمادها منه . وتجتمع اللجنة بناء على دعوة رئيسها للنظر والبت في مسائل النقد والائتمان والصرف كما تختص بالفصل في المسائل التي ينص عليها القانون أو النظام الأساسي للبنك على وجوب الاتفاق عليها بين وزير المالية والبنك . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم ثلاثة من الأعضاء الموظفين في الحكومة - وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وتكون قرارات اللجنة ملزمة للبنك .

ويتولى مندوبو الحكومة المعينون طبقاً للنظام الأساسي للبنك مراقبة تنفيذ هذا القانون وتنفيذ السياسة التي ترسمها اللجنة العليا - ويكون لهؤلاء المندوبون حق طلب البيانات وحق الاطلاع في أى وقت على دفاتر البنك وسجلاته دون أن يكون لهم حق طلب الاطلاع على حساب عميل معين أو الإفضاء به إليهم كما يكون لهم حق حضور جلسات مجلس الإدارة وحق المناقشة دون أن يكون لهم رأى محدود في المداولات (١) .

رابعاً : إصدار البنكنوت :

وقد نص قانون تحويل البنك الأهلي إلى بنكاً مركزياً فيما يتعلق بإصدار البنكنوت على أن يظل للبنك امتياز إصدار أوراق تعدد لحاملها الممنوح للبنك الأهلي المصرى بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ الخاص باعتماد البنك المذكور والمعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ - وتكون عمليات إصدار أوراق النقد قائمة بذاتها ومستقلة تماماً عن العمليات الأخرى التي يزاولها البنك. ويمسك البنك حساباً خاصاً لتلك العمليات وتعين أوراق

(١) راجع المواد ٩ و ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥١

النقد التي يجوز إصدارها بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع البنك .
وتوزع صافي الأرباح الناشئة من عملية إصدار أوراق البنك بعد خصم
المصروفات المعتمدة بمعرفة مراقبي الحسابات بين الحكومة والبنك بنسبة
٨٥ ٪ للحكومة و ١٥ ٪ للبنك .

ويكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك قوة إبراء الديون بدون قيد .
وتقبلها الحكومة كأداة للوفاء في خزائنها - ويجب أن يقابل أوراق النقد
المتداولة بصفة دائمة ويقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب وصكوك أجنبية
ونقد أجنبي وسندات وأذونات الحكومة المصرية - وفي حالة زيادة مقدار
الذهب والصكوك الأجنبية الكاملة للصرف بالذهب وكذلك في حالة نقص
المصدر من أوراق النقد يتفق وزير المالية مع البنك وبعد موافقة مجلس
الوزراء على السندات والأذونات التي تسحب من غطاء الإصدار ، ويؤذن
لوزير المالية في أن يصدر عند الاقتضاء أذونات على الخزانة لتعطيه أوراق
النقد في حدود مبلغ ٥٠ مليون جنيه بالشروط والأوضاع التي يعينها بقرار
منه بموافقة مجلس الوزراء . كما يجوز عند الاقتضاء وبالشروط ذاتها زيادة
هذا المبلغ بما لا يتجاوز ٥٠ مليون جنيه أخرى وبعد موافقة مجلس الوزراء
على هذه الزيادة - ويحصل البنك على الأذونات المشار إليها بالفقرتين
السابقتين كلما اقتضى الحال . على أن ترصد قيمتها في حساب خاص بوزارة
المالية وتتعهد الوزارة بعدم السحب عليها - ويعاد تقويم الذهب الموجود
الآن في الغطاء على أساس السعر الذي أقره صندوق النقد الدولي في ١٨
سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وتؤول للحكومة كل زيادة ناشئة عن إعادة تقويم
الرصيد الذهبي الموجود في الغطاء . وبعد أداء المبالغ المتفق عليها والمستحقة
لوزارة المالية والبنك على التوالي . يوضع الرصيد في حساب خاص يقسم
الإصدار كاحتياطي لدعم قيمة النقود .

وقد نظم المشروع إصدار رررر النقد ، فأبقى للبنك امتياز الإصدار للدة التي منح إياها بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ مع مراعاة أن يكون انتهاء هذه المدة متفقاً مع انتهاء السنة المالية للبنك . فأصبح ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بدلاً من ٣١ أغسطس سنة ١٩٨٠ (١) .

خامسا: البنك الأهلى بنك الدولة

ولقد نص قانون تحويل البنك الأهلى إلى بنكاً مركزياً على أن يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ويعين الخدمات التي يؤديها البنك للحكومة بدون أجر خاص بالاتفاق بين وزير المالية والبنك وبعد موافقة مجلس الوزراء كما يقوم البنك بالعمليات المصرفية الأخرى طبقاً لما هو وارد بالقانون النظامى للبنك - ويجوز أن يقدم البنك قروضاً للحكومة لتغطية ماقد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠ ٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة فى خلال السنوات الثلاث السابقة وتكون هذه القروض لمدة ٣ أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى وهكذا على أن تؤدى خلال اثنى عشر شهراً على الأكثر من تاريخ تقديمها .

وتعين الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين البنك والحكومة وذلك وفقاً لحالة النقد والائتمان السائدة فى وقت تقديمها (٢) .

سادسا : البنك الأهلى والإشراف على البنوك الأخرى

كذلك ألزم المشرع على كل بنك تجارى يزاول أعمالاً مصرفية فى مصر أن يحتفظ فى البنك وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع وتحدد هذه النسبة بقرار تصدره اللجنة العليا (النسبة الآن ١٢ ٪)

(١) راجع المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥

(٢) راجع المادة رقم ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٧١

- ويقصد بالبنوك التجارية في هذا الشأن كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد أجل - ويعد البنك سجلاً خاصاً للبنوك التجارية .

وعلى البنوك التجارية أن تحتفظ بصفة دائمة بأموال سائلة بالنسبة التي يعينها وزير المالية بعد أخذ رأي اللجنة العليا . ويحدد وزير المالية نوع الأموال السائلة كما يحدد نسبة ما يدحل في هذه الأموال مما تحتفظ به البنوك المذكورة من ودائع لدى البنك وذلك بعد أخذ اللجنة العليا .

وعلى كل بنك تجارى يعمل في مصر أن يقدم إلى البنك كل شهر بياناً عن مركزه المالى وذلك طبقاً للنماذج التي يعدها البنك لهذا الغرض . وكذلك عليه أن يقدم إلى البنك البيانات التي يطلبها والتي من شأنها إيضاح أو تكملة البيانات السالفة بشرط ألا يكون فيها إفشاء عن حسابات عملاء معينين . ويجب تقديم هذه البيانات إلى البنك قبل نهاية الشهر التالى .

ونصر كذلك على أن يتمتع البنك الأهلى عن القيام بالأعمال التجارية الصغيرة إلا إذا اقتضت المصلحة العامة بغير ذلك . وهذه الضرورة تقررها اللجنة العليا للنقد والصراف والائتمان ، وذلك كما لو وجدت مناطق محرومة من خدمات البنوك . وهذا يمكن البنك من الاستمرار في القيام بالعمليات التجارية التي يباشرها بواسطة فروع في السودان (١) .

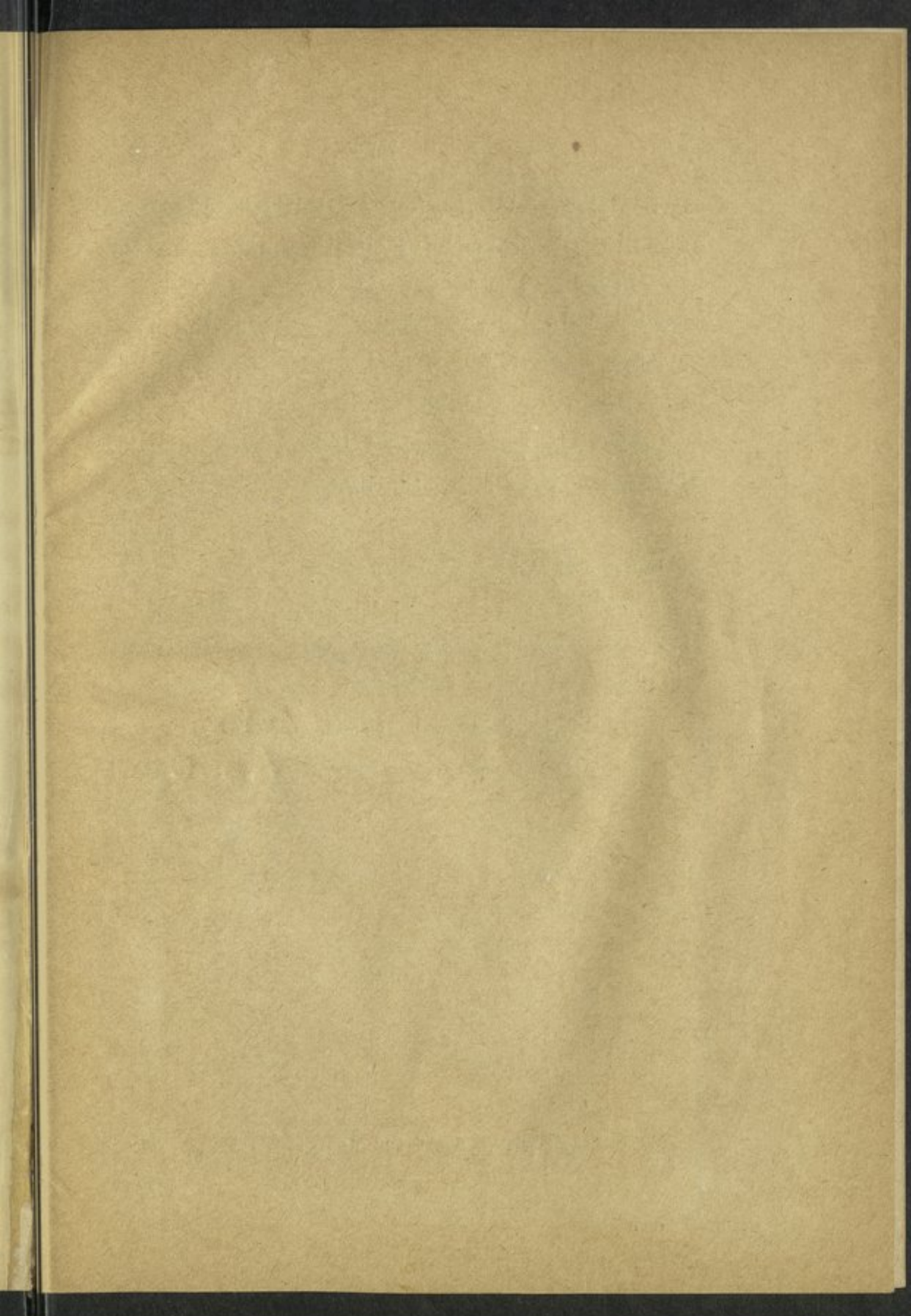
ولاشك في أن الاحتفاظ للبنك بالقيام ببعض الأعمال التجارية الكبيرة تقتضيه ظروف البلاد الاقتصادية كما تقدمت الإشارة . فالسوق

(١) راجع المواد ١٦ و ١٩ و ٢٠ و ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥١ .

المصرية تضيق في الوقت الحاضر عن أن تتحمل عمليات بيع وشراء أوراق مالية يقصد بها توجيه حركة الائتمان في البلاد. كما أن الأوراق التجارية ليست من الانتشار بحيث يؤثر تحديد سعر الخصم في حركة الائتمان على الملحوظ في البلاد الأخرى. كذلك فإن احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي مهما ارتفعت نسبتها إلى مجموع الودائع لدى تلك البنوك لا يمكن وحدها أن تؤثر في توجيه حركة الائتمان، لذلك وجب أن يقوم البنك المركزي إلى جانب أعماله المركزية ببعض الأعمال التجارية. وقد قصرت الكبيرة منها كوسيلة، لتوجيه النظام المصرفي الوجهة التي يقتضيها صالح الاقتصاد القومي.

ولكن رؤى، حتى لا ينافس البنك المركزي البنوك الأخرى التجارية في ترغيب المودعين أن يمتنع البنك الأهلي المصري عن دفع أية فائدة عن الودائع تحت الطلب. كما أعطى اللجنة العليا الحق في أن تعدل سعر الفائدة التي يدفعها البنك عن الودائع ذات الآجال. وبذلك امتنع احتمال قيام البنك بمنافسة البنوك التجارية من هذه الناحية كما حظر على البنك أن يستعمل في الاقراض لأغراض تجارية وودائع البنوك التجارية لديه (١).

(١) راجع المذكرة الإيضاحية بشأن تحويل البنك الأهلي لبنك مركزي



1846
Add

321
556A

صديق، جمال الدين

البنوك في مصر

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01018750

